

دَائِرَةُ الْقِصَادَةِ

ابن خلدون

تأليف

مُحَمَّدٌ عَلَى نَسْكٍ

دكتور في العلوم القانونية والاقتصادية
مساعد فوار الزول

المتأخرة

طبعة دار الكتب المصرية

١٩٤٤

رَأْيُكُلَّهُ فِي قِصَّاتِهِ
ابن خلدون

تأليف

مُحَمَّد عَلَى نَسْرَتٍ

رَكِنُرِفِيِّ العِلْمِ الْفَانِيَةِ وَالْأَقْصَادِيَّةِ
مُسَهَّجَامَعَهُ فَوَارِ الْأَزَوَل

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

المتأمرة
مطبعة دار الكتب المعاشرة
١٩٤٤



المحتويات

صفحة

٥

مقدمة ...

الباب الأول

النظريات الاقتصادية

الفصل الأول - نظرية الاتصال	٢١
الفصل الثاني - « القيمة والأثمان	٥٣
الفصل الثالث - « النقود	٧٣

الباب الثاني

النظريات الاقتصادية الاجتماعية

الفصل الأول - العوامل المعنوية في النظام الاقتصادي	٨٢
الفصل الثاني - اقتصadiات السكان	١٠٠
الفصل الثالث - اقتصadiات الترف	١١٣
الفصل الرابع - مقومات الحياة الاقتصادية	١٣١

الباب الثالث

المالية العامة

فصل - دراسة نفقات الدولة وإيراداتها وتنظيم المالية العامة		
وظاهر الضغط المالي	١٤٥

صفحة

الباب الرابع

آراء ابن خلدون في السياسة الاقتصادية

الفصل الأول — تدخل الدولة في المجال الاقتصادي وآثاره ١٦٥

الفصل الثاني — ابن خلدون مؤسس المذهب الحذر ١٧٩

الباب الخامس

تفسير ابن خلدون للتاريخ تفسيرا اقتصاديا

فصل — تفسير التاريخ وأثر العامل الاقتصادي فيه ١٨٣

الخاتمة ٢٠٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدَّمَةٌ

الطابع العلمي في مؤلف ابن خلدون :

تمتاز النظرية العلمية الحديثة بتحكيم قانون السبيبة في الظواهر المراد دراستها وتلك النظرة هي الفاصلة بين العتيق البالى من الدراسات وبين القديم المحافظ على قيمته العلمية . والعبرة في الدراسات العلمية ليست في الوصول الى نتائج لا تخضع للصلاح أو التقويم وإنما مقياس قيمتها في الطريقة العلمية المتبعه فيها . أما نتائج الدراسات فلا زالت تخضع للتغيير والتبدل ، والنظريات الجديدة تحمل محل النظريات القديمة أو تعدلها أو تكملاها .

وقد بدأت تلك النظرية العلمية أقل ما بدأ في مجال الظواهر الآلية والمحسوسة مثل الكيمياء والطبيعة حيث يمكن للباحث تحقيق المسائل العلمية في سهولة . ثم انتقلت تلك النظرة إلى مجال الظواهر الاجتماعية المجزدة وأخذ العلماء يقتربون أن بين الظواهر الاجتماعية علاقات تلازم ولزوم ، وأن هنالك قوانين ثابتة تحكمها وقد وضحت هذه النظرية العلمية في دراسة الاقتصاد في كتاب آدم سميت (ثروة الأمم) واليه ينسب فضل تأسيس أول مدرسة علمية في الاقتصاد .

وفي القرن الرابع عشر أى قبل آدم سميت بأربعة قرون درس العالمة ابن خلدون الظواهر العمرانية دراسة عميقه على أساس علمي متين مقرراً أن الظواهر العمرانية في تراجمها وتواليها تحكمها قوانين . ومن تلك الظواهر العمرانية الظواهر الاقتصادية . وكانت وسليته في الدراسة الاستقراء والقياس وإن كان يغلب عليه طابع الملاحظة والاستقراء أكثر من مجرد تبع الأفكار التجريدية . وهو إلى صواب طريقته وسعة آفاق بحثه وعمق تفكيره يمتاز باتزان في الحكم واعتدال في الرأى .

ربما لم يتصل الفكر الاقتصادي لابن خلدون بالمدرسة الاقتصادية الحديثة وقد يكون صوته قد ظل من غير صدى في الأزمنة الحديثة التي شهدت تقدّم علوم الاقتصاد . ولكن هذا لا يقلل من فضله ، فإن كتابته جديرة بأن تكون نقطة البدء للدراسة العلمية في الاقتصاد . فهي ليست مجرد جمع لمعارف متفرعة ولكنها مجموعة معارف منظمة ومرتبة ينطبق عليها لفظ العلم في معناه الدقيق أو كما يلاحظ الأستاذ شميدت أنها مما يطلق عليه لفظ (Wissenschaft) وليس مجرد لفظ (Wissen) ، وأن الأبحاث الحديثة وإن كانت تستند إلى وسائل بحث أبجع إلا أنها في شكلها وموضوعها مماثلة لأبحاثه ، مما جعل الأستاذ فلينت يقول ”إن ما ألفه ابن خلدون عظيم الشأن كـبـير القيمة بحيث يحفظ اسمه وشهرته في سجل الخالدين بين الأجيال المتعاقبة“ .

لقد اكتملت لابن خلدون سبعة قرون من الحضارة الإسلامية تعاقبت فيها دول وظهرت أحزاب وشيع وتنازعـت ممالك وأمبراطوريات وبدو وحضر وأدخلـت صناعات جديدة وحاجات جديدة وأترفت مجتمعـات . فوـجدـ في حـوـادـتـ الـقـرـونـ السـبـعةـ مـادـةـ لـلـتأـملـ وـوـجـدـ عـقـرـيـتـهـ فـيـهاـ ،ـ وـفـيـ حـوـادـتـ التـارـيـخـ الـأـنـرـ بـعـالـاـ

“When Ibn Khaldoun speaks of science “ilm” he does not (۱) mean knowledge in the rough but that certain and systematized knowledge which to us is science not Wissen but Wissenschaft.”

N. Schmidt, Ibn Khaldoun, Historian, Sociologist and Philosopher p. 21

“The work is of genuine merit. This is best evidenced by the (۲) fact that a similar structure is being built to day on a more solid basis. In its genesis and growth it resembles his ...”

N. Schmidt, p. 21.

“The work he left is sufficiently great and valuable to preserve (۳) his name and fame to latest generations ...”

R. Flint, Historical Philosophy 1893, p. 157.

للبحث والتدقيق والتحليل والاستنتاج للكشف سير العمران واتجاهاته وأسباب قوة الشعوب وأسباب الانحلال . من وجهة الاقتصادي ورجل الدولة السياسي والاجتماعي والعالم النفسي . ويقتصر بحثنا على الفكر الاقتصادي في مقدمته . وأن تقديم المدرسة العلمية في الاقتصاد أربعة قرون بنسختها إليه لما له أهميته بالنسبة لتاريخ الحضارة عموماً والحضارة الإسلامية خاصة وبالنسبة لعلم تاريخ النظريات الاقتصادية .

نبذة عن حياة ابن خلدون :

ولد عبد الرحمن بن خلدون في تونس في غرة رمضان ٧٣٢ هـ (١٣٣٢ م) وهو سليل أسرة عن وجد . تقلب أجداده في قصور الأندلس والمغرب ، وتولى كثيرون منهم مناصب الدولة الريغة . أما والده فقد أخذ إلى التحصيل والدرس وبرز في الفقه وعلوم اللغة . وقد أخذ ابن خلدون عن أبيه حبه للعلم والتحصيل ودرس على أشهر أساتذة تونس ، وكانت حلقات العلم فيها زاهرة ، فما بلغ العشرين إلا وقدقرأ القرآن وحفظه ودرس الفقه والحديث وخاصة الفقه المالكي وهو المذهب السائد في المغرب والأندلس ، وقد دأب ابن خلدون على التحصيل كلما وجد إلى ذلك سبيلاً فدرس المنطق والفلسفة وتفوق فيما .

وقبيل بلوغه العشرين نادته الحياة العامة كما نادت أجداده من قبل فنزل إلى ميادينها وخاض غمارها . وكانت نفسه تحبيش برغبة تجديد تقاليد أجداده في ادارة الدولة وتصريف أمورها . وكان والده قد جانب تلك التقاليد وآثر عليها العزلة والاعتكاف للدراسة والبحث العلمي . وقد إستطاع ابن خلدون أن يحقق أمنيتين كبيرتين ، وهما مجد الرئاسة والتجدد العلمي . فتابع سيرة أبيه من حيث العلم وجدد سيرة أجداده وبددهم من حيث السياسة . وكان العالم المبتكر النابه والسياسي الحاذق الماهر والمقاتل الصامد المدبر والسفير الحكيم الموفق ورجل الدولة البصير الحازم والكاتب البليغ والشاعر المبدع والقاضي العالم ... والأستاذ الفقيه

وقد تولى ابن خلدون بنفسه كتابة تفاصيل حياته في كتابه : "التعريف والعبر" فأغناها بذلك عن الغوص عليها والجهد في اجتلائها . ولسنا في معرض سرد تلك التفاصيل وإنما يعنيها أن نشير إلى أثر الزمان والمكان في إنتاجه العلمي ، كما حصل بالنسبة لنشاطه السياسي .

تميز ابن خلدون في حياته بكثرة الأسفار ونحن نراه قبل أن يكتب المقدمة ينتقل من تونس إلى فاس إلى غرناطة إلى بجاية إلى الجزائر تلك الأسفار أتاحت له فرصة الالتقاء بمختلف الأوساط العلمية ، كما زودته بثروة نفيسة من التجارب . وهو في تنقله بين تلك البلاد قد درس الحضر والبدو وحالة الأسواق والتجارة والصناعة وطرق المعاش مما أفاده اطلاعاً وتجربة ستكون لها أثر كبير في تدوين المقدمة فالمقدمة وإن استغرقت كتابتها خمسة أشهر إلا أنها ثمرة تفكير وتحصيل وفirsابق

لقد كانت الحضارة بلغت شأوها في الأندلس والمغرب ، فهناك المكتبات الحافلة بالمؤلفات ، وهناك جامعات منتشرة بين أرجائها ، وهناك تكريم العلماء من قبل أصحاب الدول . إذ كانوا يقتربون إليهم العلماء وكان تنافسهم على تقرير العلماء أحد أوجه التنافس السياسي الشديد الدائر بينهم . فالأندلس والمغرب شيع ودوارات . وحول كل قصر حاشية من أهل العلم يسعى صاحب الدولة إلى أن يكسب دولته بهم أبهة وشهرة .

فالوسط العلمي المحيط بابن خلدون كان مشجعاً له على المضي في تحصيله وإنتاجه لولا كثرة الفتن والاضطرابات السياسية وأما الأحوال المعيشية فقد شهد ابن خلدون منها البدوع على شدة بدواوهم والحضر في من يد من تعمهم . فبادية المغرب يسكنها البربر الذين اشتروا بشظف العيش . والأندلس وحواضر المغرب قد بلغت الحضارة فيها أوجها لذلك كانت تنقلات ابن خلدون في بقاع المغرب والأندلس مكسبة له ثروة لا تقدر من المعلومات عن أحوال الناس المعيشية

فإذا أضفنا تجاهله إلى تحصيله العلمي إلى تشجيع أصحاب الدول على الانتاج العلمي أدركنا أثر الزمان والمكان في إنتاج ابن خلدون المبدع، وخاصة في مقدمته .

مقدمة ابن خلدون والغرض منها :

ومقدمة ابن خلدون هي أشهر كتبه وهي الجزء الأول من كتابه المكون من ثلاثة أجزاء المسماة كتاب العبر في ديوان المبتدأ والخبر عن العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكابر وهو محاولة لتحرير تاريخ عالمي مع توجيه عناية خاصة بتاريخ المغرب

وقد لاحظ ابن خلدون عند كتابة تاريخه أن المؤرخين كثيراً ما يقتصرن على النقل مع أن الروايات التاريخية يختلط فيها الغث بالثمين والباطل بالصحيح على مر الزمن . فلا بد من رد تلك الروايات على معيار يبين وجه الصحة أو الخطأ فيها .

فالتأريخ الحديري بهذا الاسم ليس مجرد تسجيل وقائع تاريخية وأسماء ملوك وسلاطين موقعاً وتعاقباً أناس ودول . إنما هو ذلك العلم الذي يخرج للناس صورة حقيقة واضحة لتطور العمران والمجتمع البشري .

ولكي يتحقق مثل هذا العلم المقصود منه يجب أن يستند إلى معرفة طبائع العمران . وعلى المؤرخ أن يستند في نقاده الخبيث من الطيب إلى علم العمران يقيس على قواعده الروايات التاريخية . فما اتفق منها والسير الطبيعي للعمران أخذها بعين الاعتبار . وما كان غير ذلك أسقطه وزيفه .

تلك هي مهمة المؤرخ أصلاً . فالمؤرخ ليس فقط ناقلاً عليه إثبات صحة النقل إنما هو ناقد وناقد يتحرى صحة النقل واحتمال صحة المنشول ويحاول أن يستخلص من الجزئيات كلاماً مترافقاً يمثل سير العمران على مر السنين .

ومهمة المؤرخ هذه كما صورها ابن خلدون تفترض وجود قواعد للعمران مقررة ومسلم بها . يستعين بها المؤرخ . وقد أحسن ابن خلدون بالنقص الحاصل لزمنه

في هذا الباب فأخذ على عاتقه تقريرها . ومحاولته هذه استغرقت الجزء الأول من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر وهو الجزء المعروف بـ مقدمة ابن خلدون .

يقول ابن خلدون موضحاً غرضه هذا ” وأما الأخبار عن الواقعات فلا بد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعه وصار فيها ذلك أهم من التعديل ومقدماً عليه إذ فائدة الإنشاء مقتبسة منه فقط وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة وإذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمran ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه وما يكون عارضاً لا يعتمد به وما لا يمكن أن يعرض له . وإذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهان لا مدخل للشك فيه . وحينئذ فإذا سمعنا عن شيء من الأحوال الواقعة في العمran علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزيفه وكان ذلك لنا معياراً صحيحاً يتحرجى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه وهذا هو غرض هذا الكتاب الأول من تأليفنا وكان هذا علم مستقل بنفسه فإنه ذو موضوع وهو العمran البشري والمجتمع الإنساني ذو مسائل وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى ، وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيفاً كان أو عقلياً ” .

فالغرض من المقدمة إذا إيجاد مقاييس أو قواعد علم العمran تعرض عليها الروايات التاريخية . وعلى ذلك يكون موضوع المقدمة هو ما نسميه علم الاجتماع . ويكون ابن خلدون بذلك مكتشف علم الاجتماع أو العلوم الاجتماعية .

لم يقتصر ابن خلدون على وضع أسس علم الاجتماع بل اكتشف فوق ذلك علم التاريخ . ذلك أنه رأى بين الظواهر التاريخية علاقات تلازم وتباين واستنتاج

(١) مقدمة ابن خلدون – (المقدمة الأولى من الكتاب الأول ص ٣٦)

(٢) يقول ابن خلدون : (لابد من رد الأخبار إلى الأصول وعريضها على القواعد) المقدمة ص ٩

أنه لا بد من وجود قواعد وقوانين ثابتة تنظم تلك الظواهر فمدى لاستخلاصها وكانت محاولته هذه المحرر الأول في بناء علم التاريخ .

ولو أنه سجل جزئيات من هذا العلم لكتفاه ذلك خيرا . لكنه أراد أن يسلك تلك الجزئيات في عقد منتظم فوصل إلى فكرة كلية شاملة في تفسير التاريخ . وتدل كتاباته على أن التاريخ يخضع إلى حد كبير لعوامل اقتصادية فيكون ابن خلدون المؤسس الأول لمدرسة تفسير التاريخ في تفسيرها اقتصاديا .

وعلى ذلك تكون مقدمة ابن خلدون دائرة معارف في علوم الاجتماع وفي علم التاريخ وفي تفسير التاريخ . وإن كان الغرض الأول منها مجرد إيجاد قواعد لضبط الروايات التاريخية .

أثر المقدمة في تاريخ ابن خلدون :

أفضل ابن خلدون في شرح آرائه العلمية عن سير العمran في كتاب المقدمة وقصد بحشد آرائه فيها إلى إظهار ما لعلم العمran من طابع مستقل فهو يقول : ”وكان هذا علم مستقل بنفسه فإنه ذو موضوع وهو العمran البشري والاجتماعي الإنساني ذو مسائل وهي بيان ما يتحققه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى^(١)“ .

لذلك تناول في الفصول التاريخية غرضا آخر فاقتصر على سرد كبريات حوادث التاريخ في ترتيب حكم وتبويب دقيق وعالج تلك الحوادث لاعلي طريقة التاريخ (annaliste) أي حسب جداول السنين ، وإنما قسم تاريخه كتبا وقسم الكتب أبوابا وفصولا ، وضرب صفحات عن جداول السنين ، واتخذ الدولة المتصلة وجدة لمباحثه وإن كان قد سبقه إلى هذه الطريقة بعض المؤرخين المسلمين مثل المسعودي وابن عبد الحكم المصري .

(١) ابن خلدون المقدمة ص ٣٦

وقد رمى بعض المؤرخين ابن خلدون بالقصور في بعض نواحي تاريخه . على أنه هو نفسه يبادر بالاعتذار فيقول "أنا ذاكر في كتابي هذا ما أمكنني منه في هذا القطر المغربي إما صريحاً أو مندرجًا في أخباره وتلوينها ، لاختصاص قصدي في التأليف بالمغرب وأحوال أجيهاته وأئمه . وذكر مالكه ودوله دون ما سواه من الأقطار لعدم اطلاعه على أحوال الشرق وأئمه وأن الأخبار المتناقلة لا تؤتي كنه ما أريده منه" ^(١) . فالقصد الأول هو ذكر تاريخ بلاد المغرب وتسجيل غير المدون من حوادثها . وتناول بالإضافة حوادث الشرق فكان من المتوقع أن يكون في كتابه بعض القصور فيما يختص أخبار الشرق .

وفي الكتاب فصول كثيرة قيمة تعتبر من المراجع التاريخية النفيسة وخاصة ما تعلق منها بدول البربر ودولة العرب في صقلية وتاريخ الدول المسيحية المعاصرة . يقول دوزي عن تاريخ ابن خلدون "إن مؤرخاً نصراً نيا لم يوفق إلى كتابة تاريخ أية دولة إسلامية بمثل الدقة والوضوح اللذين امتازت بهما كتابة ابن خلدون عن دولة النصارى في إسبانيا" ^(٢) .

ويقول شميدت "لو أن ابن خلدون لم يترك سوى كتابه في التاريخ لظل هذا رمزًا قائمًا للبحث العميق والعلم العزيز والحكم الدقيق" ^(٣) .

وتناول ابن خلدون تاريخه ، في مصر، ببعض الإضافة . وفي هذه الإضافات يظهر طابع ابن خلدون كأحد اجتماعي "مثال ذلك الفصول الخاصة بدولة السلطان برقوق إذ تراه يطبق نظريته في العصبية وطغيان الحضارة عليها واندثار الدولة بتأثير الترف وانتقال الملك إلى من كانوا أكثر بداعه وبهم روحًا جديدة في الدولة، وكذلك نراه يطبق نظريته هذه بالنسبة لدول الماليك المصرية" ^(٤) .

(١) ابن خلدون المقدمة ص ٣٢

(٢) Dozy : Recherches sur l'histoire et la littérature d'Espagne

au moyen âge p. 96.

• Schmidt p. 14 (٣)

(٤) كتاب التعريف ص ١٢٢ وما بعدها نسخة خطية بدار الكتب .

الابتكار في آراء ابن خلدون :

ذلك هو الغرض من المقدمة وتلك هي مسائلها وهذا هو أثرها في تاريخ ابن خلدون . وقد سبق أن أشرنا إلى أنه مؤسس علم الاجتماع ومؤسس علم التاريخ ومؤسس مدرسة تفسير التاريخ تفسيرا اقتصاديا ، ونحن قد قدمناه على أنه مؤسس علمه ومبتكر مباحثه . بل هو ينحصر نفسه بذلك فيقول "إن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة غريب الترعة غير زير الفائدة أعزث عليه البحث وأدى إليه الغوص"^(١) فالى أى حد يعتبر مبتكرا . وما أثر آراء السابقين عليه فيما كتب .

لقد أحس ابن خلدون بأن دعوته هذه لا بد أن تعرضها مثل تلك الأسئلة فتولى الإجابة عنها قال " هذا الفن الذي لاح لنا النظر فيه نجد منه مسائل تجري بالعرض لأهل العلوم في براهين علومهم وهى من جنس مسائله بالموضوع والطلب مثل ما يذكره الحكماء والعلماء في إثبات النبوة من أن البشر متعاونون في وجودهم فيحتاجون فيه إلى الحاكم والوازع ومثل ما يذكر في أصول الفقه في باب إثبات اللغات أن الناس محتاجون إلى العبارة عن المقاصد بطبيعة التعاون والاجماع "^(٢) .

ويذكر ابن خلدون أسماء الذين سبقوه في الاشارة إلى جزئيات هذا العلم الجديد فيشير إلى الموبدان وأنو شروان ثم يقول " إن في الكتاب المنسوب لأرسسطو في السياسة المتداول بين الناس جزءا صالحا منه إلا أنه غير مستوف ولا معطى حقه من البراهين ومحاط بغيره " .

وقد أشار ابن خلدون إلى أن في هذا الكتاب بعض حكم عن تطورات الدولة مصوغة في قالب الحلقات المفرغة

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٣٦

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٣٧

”وكذلك نجد في كلام ابن المقفع وما يستطرد في رسائله من ذكر السياسات الكثيرة من مسائل كتابنا هذا غير مبرهنها كما برهناه إنما يحتملها في الذكر على منعى الخطابة في أسلوب الترسل وبلاغة الكلام ... ”^(١) .

”وكذلك حرم القاضي أبو بكر الطرطوشى في كتاب سراج الملوك وبوجهه على أبواب تقرب من أبواب كتابنا هذا ومسائله لكنه لم يصادف فيه الرمية ولا أصاب الشاكلة ولا استوفى المسائل ولا أوضح الأدلة إنما ينوب الباب لمسألة ثم يستكثر من الأحاديث والآثار وينقل كلمات متفرقة لحكماء الفرس والمهدن وغيرهم من أكابر الخلقة ولا يكشف عن التحقيق قناعا ولا يرفع بالبراهين الطبيعية حجابا ، إنما هو نقل وتركيب شبيه بالمواعظ وكأنه حرم على الغرض ولم يصادفه ولا تحقق قصده ولا استوفى مسائله ونحن ألمتنا الله إلى ذلك إلهاما وأعترنا على علم جعلنا بين بكرة وجهينة خبره ، فإن كنت قد استوفيت مسائله وميزت عن سائر الصنائع أنظاره وانحاءه فتوفيق من الله وهداية ، وإن فاتني شيء في إحصائه واشتبهت بغيره مسائله فلنناظر المحقق إصلاحه ولـى الفضل لأنـى نهـجـت له السـبـيل وأوضـحت لهـ الـطـرـيقـ واللهـ يـهـدىـ بنورـهـ منـ يـشـاءـ ”^(٢) .

وهناك غير الطرطوشى : الفارابى ، أحمد بن عبد الله ، ابن مسكونيه ، الماوردى ، الطقطقى ، الغزالى ، أبو الفضل الدمشقى . وقد تناول هؤلاء طرقا مما تناوله ابن خلدون في بحثه . فنجد الفارابى يتحدث في كتابه عن حاجة الإنسان إلى الاجتماع وعن نشأة القرى والمدن . ونجد أحمد بن عبد الله يطرق موضوعات تقسيم العلوم والصناعات وتأثير طبيعة البلدان في الأخلاق . ونجد ابن مسكونيه يتحدث عن التضامن ، والغزالى عن النقود والجاه ، وأبو يوسف عن موضوع الخراج وغير هؤلاء كثير .

إلا أن ذلك كلـهـ لاـ يـقلـلـ منـ اـبـتكـارـ ابنـ خـلـدونـ ، فـنـ تـقدـمـ ذـكـرـهمـ تـناـولـواـ جـزـئـياتـ منـ المـوـضـوعـ الـوـاسـعـ . أـمـاـ ابنـ خـلـدونـ فقدـ أـرـادـ أنـ يـكـونـ منـ الجـزـئـياتـ

كلا ومن المفترقات نظاما متساسكا (Systeme) . وقد امتاز كذلك بتجارب به العملية في سياسة الدولة وهو مالم يتع لكتير منهم . وأية ذلك إنك تجد الطرطوشي مثلا يتكلم عن مسلك السلطان نحو الرعية ونحو الأموال العامة ونحو الجند وعن الظلم وعواقبه وهي موضوعات تكلم عنها ابن خلدون . ولكن طريقة تناول كل من المؤلفين مختلفة عن طريقة الآخر ، فالطرطوши يمتهن في تأييد أقواله بالحکم والأقوال المأثورة . بينما يلجم ابن خلدون الى الطريقة العلمية الحديثة وهي الاستنباط والاستقراء من الواقع والتجارب .^(١)

وبحمل ما تقدم أن ابن خلدون لم يكن مبالغًا فيها ادعاه لنفسه وهو رجل يعرف قيمة نفسه ويحاجر بها الى جانب مظهر التواضع الذي يتحذه شعارات . حقيقة أن تحصيله من سبقه كان له تأثير فيما أنتج إلا أن الابتكار في كتابته واضح لا نزاع فيه ... على أنه يا حبذا لو أن كتب العلماء المشار اليهم وكتب غيرهم درست بعناية على ضوء البحث العلمي الحديث إذاً وكانت المقارنة أسهل طریقا وأثبتت نتیجة . ولا نستطيع أن نقوم نحن بذلك تفصيلا من غير أن نخرج عن نطاق موضوع رسالتنا . ولو فعلنا ذلك لتضمنت رسالتنا مباحث عدّة كل مبحث منها يصح أن يكون موضوع رسالة مستقلة .

أثر ابن خلدون في الكتاب اللاحقين :

وإذا كان هذا موقف ابن خلدون بالنسبة لمن سبقه فالامر على خلاف ذلك بالنسبة لمن تلاه . ونحن نلمس تأثير مقدمته وتاريخه في المقريزى والقلقشندى . على أن أثره الأكبر يظهر في كتاب المقريزى ”إغاثة الأمة بكشف الغمة“ ونجد المقريزى في هذا الكتاب على غرار ابن خلدون ينسب بؤس القطر المصرى إلى :

“(1) Le caractère principal de l’oeuvre d’Ibn Khaldoun est qu’il a donné résolument le pas à l’observation sur le raisonnement abstrait...”
G. Bouthoul, La philosophie sociale d’Ibn Khaldoun.p. 83.

- (١) الفوضى السياسية وانتشار الرشوة وانتقال الحكم إلى أيدي البحمال .
- (٢) الغلاء المفرط المجحف بالسكان .
- (٣) ذيوع النقد المنحط .

وفي هذه الفصول شبه كبيرة مكتبة ابن خلدون عن الظلم والعمان والغلاء والمسكمة وانتشار الغش في النقود . ولا غرو فالقريري تلميذ ابن خلدون وقد أخذ عنه حين قدمه إلى مصر .

تفوق ابن خلدون :

هذا هو المكان الممتاز الذي يشغله ابن خلدون بين من سبقوه ومن تلاه من علماء الحضارة الإسلامية . ولا يرجع ذلك فقط إلى طرافة ما عالجه من المواضيع وسبقه الغير فيها وإنما تستند شهرته إلى طريقة معالجته ل الموضوع كذلك . فأسلوبه قوى لا يعتمد فيه السجع وموضوعاته حسنة التبويب منطقية التقسيم تمجّد البحث يتسلّل من سابقه . ومع ذلك يتجنب الاستطراد والخشوش كل ذلك يطبعه طابع علمي متين ^(١) . وهو يتجلى على الخصوص في إدراكه لقانون السببية ونظرية النشوء والارتقاء ولدرجة الترابط بين العلوم الاجتماعية المختلفة .

أما إدراكه لترابط العلوم الاجتماعية المختلفة فيشهد عليه فكرة المقدمة نفسها فهي مجموعة مباحث اقتصادية واجتماعية ومالية وسياسية وتهذيبية وأخلاقية والاتجاه الحديث يتجه إلى إظهار الوحدة والترابط بين هذه العلوم الاجتماعية المختلفة ... وبعد ما كانت النزعة إلى تأكيد استقلال كل علم أخذت هذه النزعة تزول وتتحل محلها فكرة الاتحاد والارتباط بين هذه العلوم المختلفة ذات الموضوع الواحد وقد نظر إليه من زوايا مختلفة ألا وهو العمران البشري .

“Unlike some of his brilliant successors he shows a remarkable freedom from bias, innuendo, carping criticism and extravagant praise”.
N. Schmidt p. 15.

وأما إدراكه لقانون السبيبية فواضح في كثير من أقواله من ذلك قوله ”إننا نشاهد هذا العالم بما فيه من مخلوقات كلها على هيئة من الترتيب والأحكام وربط الأسباب بالأسباب واتصال الأكون بالأكون واستحالة بعض الموجودات إلى بعض“^(١).

وقد أدرك ”أن تزاحم الظواهر أو تعاقبها والبحث عن المقنع في تباينها أو تناسبها“^(٢) : يؤدي إلى كشف القوانين الخاصة بها وقوانين تزاحم الظواهر هي قوانين السكون وقوانين تعاقب الظواهر هي قوانين الحركة.

كذلك لاحظ ابن خلدون عناصر نظرية النشوء والارتفاع الأساسية فقد سجل ”تبديل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الأعصار ومرور الأيام ...“.

وأحوال الأمم وعوائدهم ونخلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال^(٣)“.

كما تكلم عن الاستحالة أي الانتقال من حال إلى حال ” وأن آخر أفق من أحوال الكائنات مستعد بالاستعداد القريب أن يصير أول أفق الذي بعده“^(٤).

آراء النقد الغربي في ابن خلدون :

لقد تبؤ ابن خلدون مكانا رفيعا في نظر علماء الغرب . فاعتبره هؤلاء السباق الأول إلى علم الاجتماع وعلم التاريخ .

يقول جمبولوفتز ”لقد أردانا أن ندلل على أنه قبل أو جست كونت بل قبل فيليكو الذي أراد الإيطاليون أن يجعلوا منه أول اجتماعي أوروبي جاء مسلم تقى

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الأول ص ٩١ في حقيقة النبوة .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٤

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٢٧ .

(٤) مقدمة ابن خلدون — الفصل الأول ص ٩٢ في حقيقة النبوة .

فدرس الظواهر الاجتماعية بعقل مترن ، وأتى في هذا الموضوع بأراء عميقـة
وما كتبه هو ما نسميه اليوم علم الاجتماع^(١) .

ويقول دى بوير ”لقد حاول ابن خلدون أن يؤسس نظاما فلسفيا جديدا لم يحصل بهـنـ أـرـسـطـوـ وـأـنـ يـجـعـلـ منـ التـارـيـخـ نـظـامـ وـهـوـ يـقـولـ لـنـاـ إـنـ هـذـاـ النـظـامـ إـنـماـ هوـ الـحـيـاةـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـمـادـةـ الـجـمـعـمـ كـلـهـ وـثـقـافـتـهـ الـفـكـرـيـةـ وـمـهـمـتـهـ هـىـ أـنـ يـبـيـنـ كـيـفـ يـعـمـلـ النـاسـ وـكـيـفـ يـحـصـلـونـ أـفـوـاتـهـمـ . وـكـيـفـ تـقـدـمـ الـحـضـارـةـ مـنـ الـبـدـاـيـةـ الـخـشـنـةـ إـلـىـ التـرـفـ الـنـاعـمـ وـتـرـدـهـرـ ثـمـ تـضـمـحلـ وـتـنـقـضـىـ“ . ثـمـ يـقـولـ دـىـ بوـيرـ أـنـ ابنـ خـلـدونـ هوـ بـلـ رـيـبـ ”أـوـلـ مـنـ حـاـوـلـ أـنـ يـشـرـحـ بـاـفـاضـةـ تـطـورـ الـجـمـعـمـ وـتـقـدـمـهـ لـأـسـبابـ وـعـلـلـ مـعـيـنـةـ وـأـنـ يـعـرـفـ ظـرـوفـ الـجـنـسـ وـالـاقـلـيمـ وـوسـائـلـ الـاـنـتـاجـ وـمـاـ إـلـيـهـ وـأـثـرـهـ فـيـ تـكـوـينـ ذـهـنـ الـاـنـسـانـ وـعـاطـفـتـهـ وـفـيـ تـكـوـينـ الـجـمـعـمـ . وـهـوـ يـرـىـ فـيـ سـيـرـ الـحـضـارـةـ تـنـاسـقاـ دـاخـلـيـاـ مـنـظـماـ“ .

وـيـقـولـ الأـسـتـاذـ كـلـوزـيـوـ إـنـ ”مـنـ حـيـثـ الـجـنـسـ الـذـيـ اـنـخـدـرـ مـنـهـ وـالـبـلـدـ الـذـيـ وـلـدـ فـيـهـ وـالـحـضـارـةـ الـتـىـ يـتـمـىـ إـلـيـهـ“ – يـمـكـنـ أـنـ يـوـضـعـ فـيـ صـفـ عـظـاءـ الرـجـالـ الـذـينـ يـتـبـوـءـونـ فـيـ التـارـيـخـ أـسـمىـ مـكـانـ“ .

ثـمـ يـقـولـ ”إـنـ كـانـ نـظـريـاتـ ابنـ خـلـدونـ عنـ حـيـاةـ الـجـمـعـمـ تـجـعـلـهـ فـيـ مـقـدـمةـ فـلـاسـفـةـ الـتـارـيـخـ ، فـاـنـ فـهـمـهـ لـلـدـورـ الـذـيـ يـؤـدـيـهـ الـعـمـلـ وـالـمـلـكـيـةـ وـالـأـجـورـ يـحـلـهـ فـيـ مـقـدـمةـ عـلـمـاءـ الـاـقـتـصـادـ الـمـدـحـيـنـ“ .

وـيـرـىـ الأـسـتـاذـ شـمـيدـتـ أـنـ ابنـ خـلـدونـ هوـ مـؤـسـسـ عـلـمـ الـاجـتمـاعـ وـيـتـفـقـ مـعـ جـمـبـلـوـفـتـ فـيـ أـنـ الـاجـتمـاعـ وـجـدـ قـبـلـ أـوـجـسـتـ كـوـنـتـ بـعـصـورـ وـأـنـ ابنـ خـلـدونـ

(١) L. Gumplowicz. Ibn Khaldoun ein arabischer soziologe des 14

نقلاً عن الأستاذ محمد عبد الله عنان (ابن خلدون) ص ١٥٢ Jahrhunderts.

(٢) De Boer. Geschichte der Philosophie im Islam (1901)

نقلاً عن الأستاذ محمد عبد الله عنان المؤلف السابق ص ١٥٠

(٤) S. Colosio-Contribution à l'étude d'Ibn Khaldoun. Revue du

Monde Musulman XXVI, 1914.

ذهب في تفكيره إلى حدود لم يذهب إليها كونت، وأنه فيما يعالج من خواص العادة والإقليم والأرض والغذاء قد سبق مونتسكيو وسبنسر وغيرهم^(١) .

موضوع الرسالة وتقسيمه :

نلاحظ أن معظم أبحاث علماء الغرب تناولت الجانب الاجتماعي والتاريخي في مؤلف ابن خلدون ... ولم يظفر الجانب الاقتصادي بما كان يستحقه من اهتمام . وسنحاول في هذه الرسالة بيان فضلاته من الناحية الاقتصادية خاصة وأن تفسيره للتاريخ وهو خلاصة مؤلفه إنما هو تفسير اقتصادي .

ونرى تقسيم الموضوع إلى خمسة أبواب :

الباب الأول — النظريات الاقتصادية .

الباب الثاني — الاقتصاد الاجتماعي .

الباب الثالث — المالية العامة .

الباب الرابع — السياسة الاقتصادية .

الباب الخامس — فهم التاريخ .

والواقع أن عنوان الرسالة لا ينطبق بدقة على موضوعها فهو ذات ذات خمس شعب كما قدمنا ، لكننا أجملناها تحت عنوان الرسالة لعموميتها ولأنه الصفة الغالبة فيها ... والكلام في القسم الأول متتنوع وشيق . إذ يشمل بحث نظريات الانتاج والقيمة ومستوى الأسعار والنقود .

أما القسم الخاص بالاقتصاد الاجتماعي فيتناول مسائل العوامل المعنوية في الانتاج والثروة ومسائل السكان واقتصاديات الترف ومقومات الحياة الاقتصادية وهذه الموضوعات لا تخلو من أهمية إذ أنها ذات أهمية دائمة التجدد وخاصة أنه يعالجها بطريقة غاية في الابتكار والاتقان ونصل بعد هذا إلى القسم الثالث وهو خاص بالمالية العامة وفيه يعرض ابن خلدون آراءه في تنظيم الجباية وأنواع

الضرائب وراجعيتها وصروتها ويلمح إلى التفرقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة ثم يلم بظاهره ازدياد نفقات الدولة ويأخذ في تعليها وبيان أثر الضغط المالي . أما في القسم الرابع فنعرض آراءه في السياسة الاقتصادية من حيث تدخل الدولة وحرية السوق ونظم الأسعار والاحتكار الخ ... وهو اقتصادي حر بل هو مؤسس مذهب الحزية الاقتصادية .

وأخيرا نصل إلى فهمه للتاريخ وأثر العامل الاقتصادي فيه .

المراجع :

لما كان بحثنا قاصرا على الوجهة الاقتصادية أصلا فقد كان علينا أن نستقصي كتاب المقدمة نفسه نظرا لقلة المراجع الاقتصادية الخاصة به . ومع ذلك فقد كان لنا نعم العون على أداء مهمتنا في البحث التفصي الذي نشر في مقالتين بحملة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣٣ للأستاذ الدكتور محمد صالح بك عن الفكر الاقتصادي العربي في القرن الخامس عشر .

ونظرا للأحوال الحاضرة فإنه كان من الصعب الحصول على بعض المراجع عن طريق استعاراتها من المكاتب أو استيرادها من الخارج . وعلى أية حال فمعظم هذه المراجع قليل الصلة بالناحية الاقتصادية التي تعالجها هذه الرسالة .



ونحسب أن رسالة هذا موضوعها ليست في حاجة إلى بيان أهمية أهدافها العلمية ... وإنما لنرجوا أن تؤدي بها خدمة علمية وخدمة قومية ... وأن يكون فيها مساهمة جدية في علم تاريخ النظريات الاقتصادية والاجتماعية ، ونسأل الله تعالى أن يوفقنا إلى أن نرفض عن نفأتنا الغبار لتبخذ مكانها في مجال العلوم وال المعارف ...

البَابُ الْأُولُ

النظريات الاقتصادية

الفصل الأول — نظرية الإنتاج

المبحث الأول — القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية

يرى ابن خلدون كما ترى المدرسة الاقتصادية الحزة أن الظواهر الاقتصادية تتجه دائماً للوصول إلى حالة توازن خلال مدة وجزر دائمين ولأنها بحيث يحصل التوازن دائماً بين المطلوب والموجود بين نفقة الإنتاج وبين البيع بين مجموع الإنتاج ومجموع الاستهلاك بين الأجور والقدرة الإنتاجية وهكذا تسير الحياة الاقتصادية بتدبير حكيم وفي مظهر آلى إلى إشباع رغبات الإنسان وتوفير العمران .

وهناك ثلاثة قوانين تسود تنظيم العمران : أولها قانون تقسيم العمل وبمقتضاه يتعاون عدة أشخاص في إنتاج نوع من الأنواع بحيث يختص كل واحد منهم في جزء من عملية الإنتاج وبمقتضى هذا القانون ينتج الفرد الآخرين ويستملك إنتاج الآخرين . وثاني تلك القوانين هو قانون تدرج الأعمال . فالأعمال ليست فقط متبادلة ولكنها غير متساوية . ولا تقتصر الحياة الاقتصادية على التعاون وإنما يسودها نوع من تسخير المجموع للفرد وتسخير الفرد للفرد . والقانون الثالث هو قانون التضامن ويتلخص في أن هؤلاء الناس الذين يحتاج بعضهم إلى بعض والذين قسموا العمل فيما بينهم يسود بهم التضامن لما يحيونه من المنافع المشتركة من الاجتماع .

الفرع الأول — تقسيم العمل

خلق الإنسان ضعيفاً بوصفه فرداً قوياً باندماجه في المجتمع وشعوره الانسان بضعفه فرداً وقوته عصوا في مجتمع يدفعه إلى التعاون مع غيره ومقاسمهم أعباء العيش يعطيمهم مما يحسن ويأخذ مما يحسنه . ويقول ابن خلدون في ذلك " إن قدرة

الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء غير موفقة له بعادة حياته منه . ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الخطة فلا يحصل إلا بعلاج كثير من الطحن والمعجن والطبخ ، وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخوري هب أنه يأكله حبا من غير علاج فهو أيضا يحتاج في تحصيله حبا إلى أعمال أخرى أكثر من هذه : من الزراعة والحساب والدراس ، ويحتاج كل واحد من هذه إلى آلات متعددة وصنائع كثيرة أكثر من الأولى بكثير ، ويستحيل أن توفي بذلك كله أو بعضه قدرة الواحد . فلا بد من اجتماع القدر الكبير من أبناء جنسه ليحصل القوت لهم وله فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعف^(١) .

ويعقب الأستاذ محمد صالح بك على ذلك قائلا ” إنه من التوافق أن يبدأ ابن خلدون كتابه بالكلام على تقسيم العمل كما بدأ بالكلام عليه آدم سميث في كتابه ”ثروة الأمم ” . لكن ابن خلدون قصر كلامه على ملاحظة وجود هذه الظاهرة . ولم يذكر من أسبابها إلا سببا واحدا وهو عدم قدرة الإنسان على الوفاء بحاجاته بمفرده في حين أن هناك أسبابا كثيرة كاختلاف الأمزجة الشخصية والكفايات وكثرة السكان وما يترتب على ذلك من اتساع الأسواق وتنوع الحاجات . كما أن ابن خلدون لم يعن بيان الآثار المترتبة على تقسيم العمل كإنشاء الطبقات الاجتماعية ومن قبل العامل اكتساب المهارة والاقتصاد في الوقت . كما أنه لم يبين مضار تقسيم العمل كتضييق مجال الفكر والتعليق بأساليب الإنتاج المألوفة والاحتياط قوى العمال . والذى يؤخذ على ابن خلدون من الوجهة الاجتماعية اعتباره تقسيم العمل ظاهرة اقتصادية عامة موجودة في كل زمان وفي كل مكان ، في حين أنه ظاهرة تاريخية تقتضى توافر قسط معين من الحضارة في المجتمع^(٢) .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الأول ص ٤٠ في العمران البشري على الجملة .

(٢) مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣٣ ص ٣٣٨

والواقع أن هذه الانتقادات تتيح لنا الفرصة لبيان فضل ابن خلدون في بحثه الدقيق المتشعب . فبعض مما قيل إن ابن خلدون أغفله نزاه مسيطرًا في كتابه في أبلغ عبارة وأدق تعبير .

فالنقد الأول ينصب على أن ابن خلدون قصر كلامه على ملاحظة وجود ظاهرة تقسيم العمل ولم يذكر من أسبابها إلا سببا واحدا وهو عدم قدرة الإنسان على الوفاء بمحاجاته بمفرده في حين أن هناك أسبابا كثيرة كاختلاف الأمزجة الشخصية والكفايات وكثرة السكان وما يترب على ذلك من اتساع الأسواق .

ونلاحظ أن عدم قدرة الإنسان على الوفاء بمحاجاته بمفرده من ناحية والغلة المتزايدة الناتجة عن تقسيم العمل من ناحية أخرى هما أساس الدافع لفكرة تقسيم العمل . كما نلاحظ أن ابن خلدون كان يتناول في هذا الموضوع بالذات تقسيم العمل كظاهرة عامة في الحياة وليس من ناحية معينة مثل الصناعة . وحين تكلم عن الصناعة أبان ارتباط تقسيم العمل باختلاف الأمزجة والكفايات فقال : إن الصناعة مملكة فمن حصلت له مملكة فقل أن يحيى بعدها مملكة أخرى ، مما يدعوه إلى تخصص كل فرد في صناعة معينة بحسب ما يكسبه من ارتجه من ملكات . كذلك نلاحظ أن ابن خلدون بين حين الكلام على الأسواق مقدار الارتباط بين تقسيم العمل وكثرة السكان ، فذكر وكان ذلك مفخرة له أن تقسيم العمل هو صمام الأمان لزيادة السكان . فزيادة السكان يصاحبها زيادة الحاجات . وزيادة الحاجات ينبع عنها زيادة تقسيم العمل مما يتبع عنده زيادة الإنتاج بحيث يتعادل الإنتاج والاستهلاك من جديد .

أما الوجه الثاني للنقد فهو أنه لم يعين الآثار المرتبطة على تقسيم العمل كأنشأه الطبقات الاجتماعية ومن قبل العامل اكتساب المهارة والاقتصاد في الوقت كما أنه

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨٣

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٢ (في أن تفاصيل الأمسارات الخ ...) .

لم يعين مضمار تقسم العمل كتضييق مجال الفكر والتعليق بأساليب الإنتاج المألوفة
وانحطاط قوى العمال .

ونلاحظ على هذا النقد مبدئياً أن إنشاء الطبقات الاجتماعية لم ينبع عن
تقسيم العمل بل عن انفصال عوامل الإنتاج أى الأرض والعمل ورأس المال .
بعد أن كانت تجتمع في يد واحدة فوجدت طبقتاً للأجراء والرأسماليين .

كما أنتا نلاحظ أن تقسيم العمل الذي يتكلم عنه ابن خلدون كان قبل الثورة
الصناعية ولم يكن له ذلك التأثير الذي نتج فيما بعد عن الإنتاج الكبير .

ففي هذا الإنتاج الكبير حيث يذهب تقسيم العمل إلى أقصى حدوده تبدو
عيوب الإفراط في تقسيم العمل واضحة من حيث انحطاط قوى العامل وتضييق
مجال الفكر عنده .

وعلى أية حال فقد لاحظ ابن خلدون قانون الغلة المتزايدة الناتج عن
تقسيم العمل . والسبب فيه هو أن العامل يكتسب مهارة تسمح له بالاقتصاد
في الوقت . ومن جهة أخرى لاحظ ما يحيثه التخصص من جمود عند العامل مفصلاً
ذلك بقوله إن من حصلت له ملكة صناعية فقل أن يحييد بعدها صناعة أخرى .

باق الوجه الثالث من أوجه النقد وهو أن ابن خلدون اعتبر تقسيم العمل ظاهرة
اقتصادية عامة موجودة في كل زمان وفي كل مكان في حين أنه ظاهرة تاريخية
تقتضي توافر قسط معين من الحضارة في المجتمع . ونود أن نذكر هنا أن ابن خلدون
قد أكد الارتباط الوثيق بين الصناعة والحضارة . والصناعة تبدو فيها ظاهرة
تقسيم العمل أكثر من غيرها . فالارتباط الموجود بين درجة الحضارة وبين تقسيم
العمل لم يغفله ابن خلدون في بحثه .

وأخيراً نرى من الانصاف أن نقرر أن ابن خلدون لم يعمد إلى تفصيل ظاهرة
تقسيم العمل وإنما أورد شذرات منها هنا وهناك . فان كان مع هذا قد أصاب
في أكثر من مرمى فهو فضل يذكر له بكل ثناء .

الفرع الثاني - تدرج العمل والتسخير

يقول سير و. ه. مالوك إن الفارق المميز بين حالة التمدن وحالة البربرية ليس تقسيم العمل وإنما هو تدرج العمل . وإنه يكفى القوم البدائيين ليوفوا بأودهم أن تكون لديهم أعمال متعدة . أما المتحضرون فانه لا يكفيهم وجود أعمال متعدة لديهم إنما يجب وجود أعمال متفاوتة بينهم .^(١)

ذلك التدرج في الأعمال يقابله تنظيم المجتمع تنظيماً يسوده التفاوت ، ولذلك نرى جنزبرج يقول إننا نجد مبدأين يسودان المجتمع وهما : مبدأ السيادة ومظهره التسخير ، ومبدأ الاجتماع ومظهره التعاون^(٢) .

ويدرك ابن خلدون أن المجتمع يسوده التسخير ومن مظاهره التفاوت المشاهد فهو يقول ”إن الجاه متوزع في الناس ومترب فيهم طبقة بعد طبقة ينتمي في العلو إلى الملوك الذين ليس فوقهم يد عالية وفي السفل إلى من لا يملك ضرا ولا نفعاً بين أبناء جنسه وبين ذلك طبقات متعددة حكمة الله في خلقه بما ينظم معاشهم وتيسير مصالحهم ويتم بقاوئهم لأن النوع الانساني لا يتم وجوده إلا بالتعاون ثم إن هذا التعاون لا يحصل إلا بالاكراه عليه بجهودهم في الأكثر فلا بد من حامل يكره أبناء النوع على مصالحهم ”^(٣)

وقد تناولنا هذه الظاهرة بتفصيل أكثر عند الكلام عن الجاه وعلاقته بالثروة .

الفرع الثالث - التضامن

إذا كان الإنسان لا يستطيع أن يعيش بنفسه فقط فهو أحوج ما يكون إلى تسخير جهوده لخدمة الآخرين ليفيد من ذلك تسخير الآخرين جهودهم لخدمته . وينتتج عن تبادل الاعتماد على الجهود الآتية من الغير شرارة الارتباط بين الناس

(١) W. H. Mallock. l'Egalité sociale - traduction Salmon. Paris, 1883

p. 239

(٢) Ginsberg. Sociology. 1934, p. 136.

(٣) مقدمة ابن خلدون -- الفصل الخامس ص ٣٧ في أن الجاه مفید للآخال .

و خاصة بسبب تقسم العمل . وتلك الحالة من الارتباط الناتجة عن تبادل الحاجات وتقسيم العمل تسمى التضامن .

فهناك أولاً تبادل الحاجات وعدم استطاعة الفرد العيش بمفرده فينتج عن ذلك التعاون . ولكن لا توجد مساواة في التعاون فواقع الأمر هو تسخير . ويراعي في تسخير الجهد هذه فوائد التخصص وتقسيم العمل . وينتج عن ذلك زيادة شعور الإنسان لا بضعفه فقط وإنما بفائدة الغير له ومن ذلك ينشأ التضامن . يقول ابن خلدون ”فالواحد من البشر لا تقاوم قدرته قدرة واحد من الحيوانات العجم سيف المفترسة فهو عاجز عن مدافعتها وحده بالجملة . ولا تفي قدرته أيضاً باستعمال الآلات المعدة للدافعة لكثرتها وكثرة الصنائع والمواعين المعدة لها . فلا بد في ذلك كله من التعاون عليه بأبناء جنسه ... فاذن هذا الاجتماع ضروري لل النوع الإنساني وإلا لم يكن وجودهم وما أراده الله من انتشار العالم بهم واستخلافه إياهم...“

ويقول الأستاذ صالح بك إن هذه الآراء قد سبقه إليها ابن مسكونيه وهو من كتاب القرن الرابع المجري فقال في كتابه الفوز الأصغر ”فاما الإنسان فإنه خلق عارياً غير مهتد بشيء من مصالحة إلا بالمعاناة والتعليم ولا يكفيه القليل من المعاونين حتى يكون عدداً كبيرة وجماعة وافرة ... ولكن ليس يتم لهبقاء الأنسنة إلا بالتعاون والتعاضد الذي إن ذهبنا نعد ما يتعلق به من المطعم والملبوس والمشرب وسائر المنافع مما يقي المطر والبرد ويحفظ البدن على اعتداله ، إلى ما يتلو ذلك مما يحرى مجرى الزينة والمتعة وفضول الحاجة ، احتاجنا إلى إحصاء جميع ما في العالم . وإذا كان هذا على هذا وكان سبيل الإنسان في حياته وحسن عيشه على خلاف سبيل الحيوان كله قيل إنه مدنى بالطبع أى تحتاج إلى ضروب المعاونات التي تم بالمدينة واجتماع الناس فيما ، وهذا الاجتماع للتتعاون هو التمدن ، فمن العدل إذن أن نعين الناس بأنفسنا كما أعنانا بأنفسهم ونبذل لهم عوض ما بذلوا لنا” .

(١) مقدمة ابن خلدون - الفصل الأول ص ٤١

(٢) مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣٣ ص ٣٣٩

وفي كلام كل من ابن خلدون وابن مسكونييه ما يدل على إدراكهما التام لفكرة أن تطور التمدن هو تطور التضامن . فالتضامن يبدأ محلياً فهو تضامن عصبية أو تضامن عائلي أو تضامن قبيلية . ثم إذا انتقل الناس إلى المدينة ظهر التضامن الاقتصادي في شكل أوسع ، ثم إذا تركت السلطة في الدولة ظهر التضامن أوسع كذلك بتضامن عدة مدن وأوصار حتى نصل إلى التضامن الدولي من طريق التجارة الخارجية ومسؤولية المواصلات .

ويمتاز العصر الحاضر بمسؤولية المواصلات وباتساع نطاق التجارة الخارجية فكان يمكن أن ينبع عن هذا روح تضامن لم يسبق لها مثيل فما الذي أدى إلى هذا التقاطع وهذا الانفراد في الاتجاه ... كل حزب بما لديهم فرحون ... يمكننا أن نجد الجواب عن ذلك خلال السطور في كتابة ابن خلدون ... فالتضامن يسبق التسخير وتقسيم العمل . أما التسخير فنسبة ليست على وتيرة واحدة . بل تختلف حسب حالة كل من المسخر والمسخير ... والتزاع في داخل الدولة يحصل على نسبة التسخير بين الأفراد والفئات . فهناك رغبة مستمرة في تعديل النسب الماضية وعدم التسليم بها ... فالمستأجر يتنازع مع المؤجر . والعامل مع صاحب العمل . والأجير مع المنظم المستملك مع الوسيط . والمدين مع الدائن . أما في خارج حدود الدولة فيحصل التزاع بين الدول في التسليم بنسب التسخير الماضية . وبسبب الرغبة في تعديليها . فالدولة المحامية تتنازع مع الدولة الحامية والدولة المدينة مع الدولة الدائنة . والدولة المستعمرة مع الدولة المستعمرة . والدولة الكبرى مع الدولة الصغرى . والدولة الكبرى مع الدولة الكبرى التي تنافسها وتضغط عليها .

والحالة الأولى تتعلق بالتضامن بين الأفراد والحالة الأخيرة خاصة بالتضامن بين الدول . وفي الحالتين تنازع على نسبة التسخير وهذا ما يعرقل التضامن . وأما من حيث تقسيم العمل فهو يفترض الحرية الاقتصادية وحيث توجد الحواجز والعراقيل يفسد تقسيم العمل وبالتالي تحصل عرقلة التضامن .

المبحث الثاني - عوامل الإنتاج

يختلف الإنتاج في العصر الحاضر عن الإنتاج في زمن ابن خلدون وقد غيرت الثورة الصناعية وإدخال الآلات في الصناعات كثيراً من أوضاع الإنتاج السائدة في القرون الماضية فعرف الإنتاج الكبير والإنتاج الآلي وانفصلت عناصر الإنتاج بعد أن كانت موحدة في يد المنتج . واستقل كل من العمل والطبيعة ورأس المال وظهر عنصر التنظيم . وزادت المنافسة الصناعية وظهر الترسّت والكارتل وانحذت بعض المشروعات الصناعية صبغة دولية ساعد عليها سهولة المواصلات وظهرت مسائل جديدة مثل الحماية الجمركية وإغراق الأسواق . وقفزت إلى الظليعة مسألة توزيع المواد الخام وأصبحت الحياة الاقتصادية معقدة وسادت فيها النظرة الحديثة .

مشاكل هذا المجتمع الحديث التي حدثت نتيجة تغيير كثير من الأوضاع السابقة ونتيجة حلول عوامل جديدة لم يعهد لها نظير في الأزمنة المتقدمة لم تكن بطبيعة الحال موضع دراسة ابن خلدون . فلا عهد له بالآلة وما أثارته من مسائل كبرى . لا عهد له بجيوش المعطليين لأن البطالة في شكلها الحديث لم تكن معروفة . لم يعرف المنظم ووظيفته لأن عناصر الإنتاج كانت في يد واحدة ، فلا معنى لمنظم يجمع شتاتها ، لم تكن الحياة حديثة كما هي الآن حتى يعرف عنصر تنظيم العمل .

المكوس تفرض للحياة لا لغرض الحماية الصناعية . لم يكن يسمع بعد عن إغراق الأسواق وتقابل المشروعات الكبرى . لم تكن المنافسة الحادة تهدم نفسها كما يقال ذلك في العصر الحديث . المواد الخام في حاجة لمن يستغلها . لم يكن هناك مشكلة وقود للقوة المحركة ولا مشكلة معادن الصناعات المختلفة .

لعلنا نرى إذن أن المجتمع الذي وصفه ابن خلدون ليس مماثلاً من وجهة التقدم الفنى المادى لمجتمعاتنا الحديثة . فلا يتضرر منه أن يعالج مشاكل لم يعهد لها أو يتعرض لأبحاث عن فروض لم تتحقق لزمه . ومع ذلك فقد بلغ مجتمع ابن خلدون درجة كبيرة من النضوج وانتهى إلى قسط وافر من الحضارة ، وظهرت فيه أعراض

لازالت تحدث إلى الآن في كل المجتمعات المتقدمة . ولذلك فإن كتابته عن المسائل الاقتصادية ومنها مسائل الانتاج لا زالت تحفظ بكثير من رونقها وجاذبها . وقد تناول بالبحث في نظرية الانتاج عوامل الانتاج ووجوه المعاش ، الطبيعي منها وغير الطبيعي . واتجاه الانتاج وفق قانون أقل مجهود وقانون العرض والطلب . وأثر الترف في الانتاج . وعلاقة الانتاج بالاستهلاك ونظراً للأهمية التي يعلاقها على الترف وأثره في المجتمع رأينا بحث مسائل الانتاج والاستهلاك التي يشيرها في فصل خاص بعنوان ”اقتصاديات الترف“ .

وتناول في البحث الحالى الكلام عن عوامل الانتاج .

الفرع الأول — العمل وأهميته في الإنتاج

العمل في نظر ابن خلدون هو العامل الأساسي الذي يخلل كل عوامل الانتاج الأخرى . ويتميز عليها بطبعه الإيجابي . وهو العامل المشترك في كل مشروع لانتاج حتى أن جنى ثمار الطبيعة لا يكون إلا به . وقد كان الزمن الذي كتب فيه ابن خلدون مقدمة متقدمة بتتفوق العمل في الانتاج . والواقع أن عوامل الانتاج لم تكن كلها متساوية الأهمية في العصور المختلفة . ففي الدور البدائي تحتل الطبيعة المكان الأول . أما في الدور الحضري دور العمارة والصنائع فان العمل يتتفوق على الطبيعة . إلى أن نصل إلى عالم رأسمالي كما هو العصر الحاضر .

ولقد نظر ابن خلدون إلى العمل كقياس لقيم الأشياء . وإنك من جهة أخرى لاحظ أن العبرة ليست ببذل مجهود في أي مجال فليس كل ما يبذل فيه مجهود عملاً منتجاً، بل لابد من ملاحظة بذل المجهود لإنتاج شيء يسد حاجة يشعر بها المجتمع . وهذا فهم متزن لا ريب لأثر العمل في الانتاج فمن جهة يراعي مجهود العامل ومن جهة أخرى يراعي توجيه هذا المجهود إلى سد حاجة للجتماع .

إذن جعل ابن خلدون من العمل محور الإنتاج . وما يبرر ذلك انفراده بالطابع الإيجابي وتخلله للعوامل الأخرى . وقد تكلمنا عن آراء ابن خلدون في العمل بافاضة في الفصل الخاص بالقيمة .

الفرع الثاني - الطبيعة

لم يغفل ابن خلدون عما للطبيعة من أهمية بعيدة الأثر . لذلك نراه قد أسلّم في شرح أثر الطبيعة في حياة الإنسان من مختلف الأوجه . ويخلاص القارئ إلى أن ابن خلدون يعتقد في تأثير الطبيعة في أحوال البشر وخاصة من الوجهة الاقتصادية تأثيراً كبيراً ، وذلك عن طريق توفير المواد الأولية ، وتأثير الظروف المناخية في الاتجاهات الاقتصادية ، وزكاء المبادت واعتدال الطينة^(١) .

ومن الأمثلة على ما تقدّم أن جنساً واحداً يوزع على إقليمين مختلفين : قترى الطبيعة قد وجهت كلاً منها وجهة غير وجهة الآخر . فالعرب الذين أقاموا باليمن والبحرين وعمان والجزيرة قد بلغوا الغاية من الحضارة والترف وتوفّرت لديهم الصنائع ورُسخت كصناعة الوشى وما يستجاد من حوك الثياب والحرير . وما كان هؤلاء ليبلغوا هذا المبلغ لو أنهم سكّنوا من جزيرة العرب بيداءها وفيافيهَا^(٢) .

ويقرر ابن خلدون أن مسألة الطقس ذات أهمية عظمى في النشاط الاقتصادي فالإقليم المعتدل موطن ازدهار الحضارة ورواج التجارة وتقدم الصناعة بعكس الأقاليم المتطرفة ، سواء كانت مفرطة في الحر أو في البرد . وهو يقول في ذلك ” وأهل الأقاليم المعتدلة تجدهم على غاية من التوسط في مساكنهم وأقواتهم وصناعتهم يتخذون البيوت المنجدة بالحجارة المنمقة في الصناعة ويبالغون في استجادة الآلات والمواعين ويدّهبون في ذلك إلى الغاية ”^(٣) .

ومن رأى ابن خلدون أن الإنسان يكتسب صفاته ومنها الصفات الاقتصادية بتأثير البيئة الطبيعية التي تأقلم فيها . فالصفات الاقتصادية هي والنحلة أو اللاؤن أو السمرة تبدل في الأعقاب ولا يحب استمرارها^(٤) . ويذكر مثلاً لذلك أنه

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الأول ص ٧٩ و ٨٣ و ٨٤

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨٣ في أن العرب أبعد الناس عن الصنائع .

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الأول ص ٧٩ و ٨٠

(٤) مقدمة ابن خلدون — الفصل الأول ص ٨٢

لم كانت مصر في مثل عرض البلاد الجزائرية أو قريبا منها فان صفات أهلها متقاربة يغلب عليهم الخفة أو الغفلة عن العواقب "حتى أنهم لا يدخلون أقوات سنتهم ولا شهراهم وعامة ما كلامهم من أسواقهم" . أما فاس فان أهلها مختلفون في صفاتهم عن أهل الجزائر وذلك لتوغلها في التلول الباردة "فترى أهلها مطرقين مفرطين في نظر العواقب حتى أن الرجل منهم ليذرخ قوت سنتين من حبوب الحنطة ويباكي الأأسواق لشراء قوته ليومه مخافة أن يرزا شيئا من مدخله" ^(١) .

الفرع الثالث — رأس المال

لم يخصص ابن خلدون لرأس المال تلك الشخصية الفائمة بذاتها التي يفرد لها له الاقتصاديون الحاليون . ومن الطبيعي أن يكون هذا رأى ابن خلدون في رأس المال في زمانه إذ لم يكن رأس المال منفصلا عن عنصر العمل بل كان صاحب العمل مالكا لرأس المال فكان يجمع في شخصه عنصر العمل ورأس المال . أما فصل رأس المال عن العمل فقد جاء أثر الثورة الصناعية التي أدت إلى أنه لم يعهد في إمكان العمال تملك المشروع الاقتصادي لضخامة تكاليف إنشاء المصانع الكبيرة وإدارتها فاقتصر دورهم على أن يكونوا أجراء . واستقل عنصر رأس المال عن عنصر العمل وظهرت بظهوره طبقة الرأسماليين كما ظهرت طبقة المنظمين الذين يجمعون شتات عناصر الانتاج .

ولم يكن عنصر رأس المال تلك الأهمية التي أصبحت له في عصرنا هذا . ونود أن نورد هنا رأى عالم اقتصادي عن رأس المال في القرون الوسطى . فالزمن الذي يتكلم عنه قريب من زمن كتابة المقدمة كذلك استنتاج كل من المؤلفين . يقول آشلي :

"يمكن القول على وجه الإجمال إنه لم يكن هناك مجال يذكر لاستغلال رأس المال في الفترة ما بين القرن الحادى عشر والرابع عشر . وفي أواخر تلك الفترة كانت

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الأول ص ٨٣ (في أثر الماء في أخلاق البشر) .

تتاح فرص بين حين وآخر للشاركة في مشروع تجاري ولم تكن توجد موانع في استغلال رأس المال في مثل هذا السبيل على ألا تشرط فائدة محددة بل تكون الشركة في المكاسب والخسارة على السواء ولكن تلك الفرص كانت لا تزال نادرة

وحتى عند نهوض الصناعات في ذلك الوقت لم يكن المجال يتسع للقيام بمثل المشروعات الحديثة والتوسيع في الانتاج . وقد كان الطلب محدوداً جداً وكذلك الصناع بحيث لا يمكن القيام بزيادة الانتاج بسرعة كما نعهد ذلك الان ” .

المبحث الثالث — تطور الإنتاج

يرى ابن خلدون أن الانتاج يسترشد بقانون أقل مجاهود وبالطلب والأثمان كما يرتبط بتقدم التعليم والمعرفة وبعامل الأمن .

الفرع الأول — قانون أقل مجاهود

من الأمثلة على ذلك أن الإنسان يبدأ بالفلاحة لأنها بدائية طبيعية فهي تستدعي مجاهوداً أقل من الصناعة إذ الصنائع أمور صناعية أى ليست طبيعية ، تستدعي ملكات خاصة وتعلماً ومجاهوداً خاصاً ودرجة من التحضر . ” ثم أن الصنائع نفسها منها البسيط ومنها المركب والمتقدم منها في التعليم هو البسيط لبساطته ولأنه مختص بالضروريات ” .^(٢)

الفرع الثاني — الطلب والأثمان

الطلب أقل ما ينصلب على الضروريات حتى اذا أشعتت الضروريات انتقل الى الكماليات . وكما تأصلت حاجة اقتصادية ورسبخت كان الطلب على الانتاج المقابل لها شديداً ومن ذلك مواد الترف حين استفحال الحضارة فانها تكون مطلوبة من المترفين وتغلو اثمنتها غلاء فاحشاً وإليها يتجه الانتاج الجديد .

(١) Ashley — Economic History and Theory — P. 139.

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٨ في أن الصنائع لابد لها من المعلم .

ويعقد ابن خلدون فصلاً خاصاً في بيان أن الصنائع إنما تستجاد وتكتثر إذا كثر طالبها^(١). فالطلب من ناحية وقانون أقل مجاهود من ناحية أخرى هما العاملان الأساسيان في توجيه الانتاج.

الفرع الثالث - عامل المعرفة والتعليم

على أن الانتاج يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقديم الفنى وهذا يأتي إما من ملابسة حضارات قديمة وتقليلها أو عن طريق التعليم. وقد بين ابن خلدون^(٢) أن الصنائع لا بد لها من المعلم، فليست الصنائع قائمة فقط على ملكات تميّزها الحضارة وإنما هي أحوال^(٣) "تعلّمها بال المباشرة أو عبّ لها وأكل". وقد تناولنا أثر التقديم الفنى في الانتاج عند الكلام على تطور الصناعة.

الفرع الرابع - عامل الأمن

يرى ابن خلدون أن رسوخ الدولة شرط أساسى لتقديم الانتاج. فصناعات الترف إنما توجد في الأمسكار التي تقادم فيها العمran زمنا طويلاً والعمران كما يقول إنما هو من قبل الدولة. ففي أول الدولة ينصرف السلطان إلى تمهيد أركانها في الداخل والخارج. أما حين ترسخ الدولة وينتشر الأمن فان معظم نفقات السلطان توجه إلى مواد الرفاه فيعظم الانتاج وتحصل إجادته. وقد تكلمنا عن علاقة الدولة بالعمران في الفصل الخاص بالبيئة السياسية.

تقسيم وجوه الانتاج :

على ضوء ما تقدم يرى ابن خلدون أن الانتاج يبدأ بدائياً ثم يصبح في دور الحضارة صناعياً ويتجه عند استحكام الحضارة إلى أن يصبح ترفيياً. والناس يتلمسون وجوه المعاش الطبيعية حتى إذا أدى الترف إلى اختلال بين الدخل والخرج بلأوا إلى وجوه المعاش غير الطبيعية.

(١) مقدمة ابن خلدون - الفصل الخامس ص ٣٨١

(٢و٣) مقدمة ابن خلدون - الفصل الخامس ص ٣٧٨

فهناك إذاً وجوه المعاش الطبيعية وهذه تنقسم إلى إنتاج بدائي وإنتاج صناعي وإنتاج ترف ثم هناك وجوه المعاش غير الطبيعية . وتناول هذين النوعين في المبحثين التاليين . ويلاحظ أن الانتاج الترف مرتبط بنظرية ابن خلدون العامة عن الترف ولذلك نجحه في فصل ”اقتصاديات الترف“ .

المبحث الرابع – وجوه المعاش الطبيعية

الفرع الأول – الإنتاج البدائي

يختلف الانتاج البدائي عن الانتاج الصناعي باعتماد الانتاج البدائي على الطبيعة من غير حاجة لمعلومات أو خبرة فنية خاصة . فهو إنتاج بسيط وينصرف معظمها نحو إشباع الضروريات مثل القوت . ومن أمثلته الفلاحة وتربية الماشية وصناعة الألبان واستخراج الحرير والعسل . والصيد والرعي . ومتاز جميعها بالبساطة والتواافق مع الفطرة فالإنسان إنما يطرق من بين طرق المعيشة أبسطها قبل أن يصل إلى الأنواع المركبة الدقيقة .

ويحتمل ابن خلدون من بين أنواع الانتاج البدائي بالفلاحة فنراه يقول ” وأما الفلاحة والصناعة والتجارة فهي وجوه طبيعية للمعاش . أما الفلاحة فهي متقدمة عليها كلها بالذات إذ هي بسيطة وطبيعية فطرية لا تحتاج إلى نظر ولا علم ولهذا تنسب في الخليقة إلى آدم أبي البشر وأنه معلمها والقائم عليها إشارة إلى أنها أقدم وجوه المعاش وأنسبها إلى الطبيعة ” .^(١)

تعريف الفلاحة :

يعترف ابن خلدون الفلاحة بأنها ” صناعة ثمرتها اتخاذ الأقواف والحبوب بالقيام على إثارة الأرض لها وازدراعها وعلاج نباتها وتعهده بالسوق والتنمية إلى بلوغ غايتها ثم حصاد سنبله واستخراج حبه من غلافه وأحكام الأعمال لذلك وتحصيل أسبابه ودعائمه ” .^(٢)

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٣ في وجوه المعاش وأصنافه .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨٤ في صناعة الفلاحة .

الفلاحة صناعة بدوية :

يقول ابن خلدون إن الفلatha أقدم الصنائع " لما أنها محصلة للقوت المكمل لحياة الإنسان غالباً إذ يمكن وجوده من دون جميع الأشياء إلا من دون القوت ولهذا اختصت هذه الصناعة بالبدو لأنه أقدم من الحضر سابق عليه فكانت هذه الصناعة لذلك بدوية لا يقوم عليها الحضر ولا يعرفونها لأن أحواهم كلها ثانية عن البدوة" ^(١) .

وقد يكون قصد ابن خلدون بوصفها أنها صناعة بدوية الدلاله على بساطتها وعلى تقدمها من حيث الزمان على الصناعات الأخرى . ذلك أن هناك من الكتاب من يرى أن العالم تميز في كل من أدوار تطوره بطابع اقتصادي خاص متغلب على ما سواه . وفي الأدوار الأولى تميز الانتاج بالطبع الزراعي . ولعله قصد إلى هذا المعنى بنسبيتها إلى البدوة وهي الطور الذي يسبق الحضارة دائماً . وكلمة البدو في تعبيره تنصب على من لم يكن من الحضريين سكان المدن أي أنها تشمل الفلاحين ولا يقصد بها ما نفهمه الآن عن البدو الرحيل . فهو يستعملها بمعنى البدائيين .

ابن خلدون والفيزيوكرات :

ويتفق ابن خلدون في تقاديمه للفلاحه على ما سواها مع الطبيعيين (الفيزيوكرات) وقد كانوا يرون أن الأرض إنما هي طريق الانتاج الحقيق الوحيد وأن طبقة الزراعة إنما هي الطبقة المنتجة الوحيدة وأما الطبقات الأخرى فما هي إلا طبقات عقيدة . بيد أنه تميز عنهم بصدق النظر واعتدا الرأى فهو لم يسرف كما أسرفوا في إفراد الأرض بالصفة الانتاجية ، بل على خلاف ذلك قتر أن الصناعة والتجارة من الوجوه المنتجة كذلك .

من هذا نرى أن ابن خلدون لم يسرف في تقاديمه للفلاحه مثل الطبيعيين كما أنه لم يحمل شأنها مثل ما فعل التجاريون بل سلك بين هذا وذاك سبيلاً وسطاً

(١) مقدمة ابن خلدون -- الفصل الخامس ص ٣٨٤ في صناعة الفلاحة .

وسار في أثره آدم سميث . كما قال ليست (List) بتقسيم التطور الانتاجي إلى أدوار يأتي في أولها دور الفلاحة في صورقى الرعي والزراعة . ولكن ابن خلدون يمتاز عليه بأنه لم يقدم مثله دور الصناعة على دور التجارة وهو ما لا يوجد دليل حاسم على اضطراد حدوثه .

مهانة الفلاحة :

ثم تكلم ابن خلدون عن نقطة الضعف في الفلاحة وهي المهانة التي تلازم من يحترفها فعقد فصلاً في أن الفلاحة من معاش المستضعفين وأهل العافية من البدو . ويقول الأستاذ محمد صالح بك في هذا الصدد ” وليس في موقف ابن خلدون إزاء الفلاحة ما يبعث على الدهشة ولم يكن رأيه إلا تردیداً لما عرف عن العرب من كراهية الاشتغال بالفلاحة لأن اتحالها يقضى بالاستقرار في مكان معين ارتقاها لثمرتها المرجوة وهي لا تأتي إلا في مواعيد دورية متباينة . لذلك هيأت الفلاحة للحكام والأمراء إمكان بسط إرادتهم وسلطانهم على الفلاحين وفرض المغامر والمكوس عليهم .

إذا انصاف إلى ما تقدّم أن العرب لم يحترفوا الفلاحة وأنهم تمعوا طوال تاريخهم باستقلالهم وأنهم استعبدوا كل الأمم المجاورة لهم في فارس وسوريا ومصر وهي تلك الأمم التي احترفت الفلاحة منذ فجر الحضارة أدركوا كراهية العرب للفلاحة واعتبرهم إليها رمز العبودية والمهانة ” .^(١)

وما هو جدير بالذكر أن التجار والصناع يتعرضون كذلك للاستطالة والقهر ومع ذلك لم ينسب ابن خلدون لهم صفة الذلة والمسكنة . فما الذي انفردت الفلاحة به دون غيرها لتنسب لها المهانة . الواقع أنه يجب أن ينظر نظرة عميقه لتلك الظاهرة لاستطاع تفسيرها . ذلك أنه يلاحظ أنه كلما أتي كسب الإنسان رغداً سهلاً واعتاد الحياة تبعاً لذلك مستقرة منتظمة ، نقصت فيه صفات الكفاح وضعفت فيه

صفات التوش والاستعداد . ولهذا فإن الفلاحة لا تؤدي إلى مهانة المتهاجمين لها بنسبة واحدة في حالة إقليمين مختلفين : هذا إقليم جبلي مجدب ، وذاك سهل وافر الحصب . فالزارع الجبلي أقرب إلى الاحتفاظ بصفات الكفاح . أما زارع السهل فالحياة السهلة والمعيشة المستقرة تدفعه إلى الاستكانة ومن ثم إلى الخضوع للضغط الخارجي .

وإذا سلمنا بما تقدم فال فلاحة ليست بحمد ذاتها منفردة باكتساب المهانة لتهاجمها وإنما هي حال الاستقرار الاقتصادي والدعة وعادة الرخاء والترف المؤدي إلى الانحدار . وهذه الحالة النفسية وإن توفرت كثيراً في الفلاحة فهي قابلة لأن تتوفر في التجارة والصناعة في المجتمعات المختلفة . عندئذ تتطبق عوارض المهانة على طبقات الصناع والتجار بعكس الفلاحين ، فإنهم يحتفظون بصفات الكفاح ويصبحون المورد المهم الذي تستغله البلاد للدفاع عنها . وهذا ما يفسر لنا ميل الاقتصاديين الحديثين إلى مقاومة الهجرة من الريف إلى المدن نظراً لما تمتاز به الحياة في الريف من حيث إنماء صفات الرجولة والشجاعة والكفاح .

إنما يمكن القول أن ابن خلدون اهتم بالصناعات أكثر من اهتمامه بالفلاحة التي وصفها بأنها بدائية لارتباط إتقان الصناعات وتنوعها بتقدم الحضارة ورسوخها . فقد كان في البلاد كفايتها من المنتجات الزراعية . ولم تكن الوسيلة إلى رفع مستوى المعيشة مضاعفة الإنتاج الزراعي . فالدولة التي يكفيها مليون أرددب قمح لا يرتفع مستوى معيشتها إذا انتجت ٢ مليون أرددب (إلا في حالة التصدير) . أما إذا انتجت مليون أرددب قمح وصرفت المجهود الجيد لإنتاج صناعات متعددة فإن مستوى معيشتها يرتفع . وقد أدرك ابن خلدون ذلك فلم يقرن التقدم المادي بزيادة الإنتاج بل بتنوعه . وفي الصناعات مجال التخصص والتتنوع . فال المجتمع الذي لازمه ابن خلدون كان قد جاوز الطور الزراعي البدائي إلى طور الحضارة بصناعاتها ومهمها المختلفة المتعددة .

الفرع الثاني - الإنتاج الصناعي

يمتاز هذا الدور بادخال صناعات وخدمات جديدة . وتأتي الصناعة بعد الفلاحـة مـن حـيـث الـزـمـن " فـهـى ثـانـيـمـاً وـمـتـأـخـرـاً عـنـمـاً لـأـنـهـا مـرـكـبـة وـعـلـمـيـة تـصـرـفـ فـيـها الأـفـكـار وـالـأـنـظـار وـلـهـذـا لـا تـوـجـدـ غالـبـاً إـلـاـ فـيـ أـهـلـ الحـضـرـ الذـى هـوـ مـتـأـخـرـ عنـ الـبـدـوـ وـثـانـ عـنـهـ" .^(١)

يقصد ابن خلدون إذا بالصناعة تلك الأعمال التحويلية المركبة الدقيقة نوعاً ما والتي لا تكون إلا حيث يبلغ الإنسان درجة من التحضر والمدنية فصناعة الآلات أو الأدوات الأولية التي يحتاج إليها الصياد أو الزارع وهو على حاله من البداوة لا يعتبرها ابن خلدون مما يدخل في نطاق تعريفه . فالصناعة تفترض تجاوز الإنسان طور البداوة وحصوله على حد أدنى من التحضر . وتبعد أهمية تلك الملاحظة عند شرح رأيه في أن رسوخ الحضارة يؤدي إلى ازدهار الصناعة فهناك علاقة وثيقة بين الصناعة والحضارة بخلاف الفلاحـة فـهـذـهـ مـلـازـمـةـ لـحالـ الـبـداـوةـ .

وهو يبحث إجمالاً أنواعاً من الصناعات يورد لها على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر إذ أنه يرى " أن الصنائع كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة في العمـرـانـ فـهـىـ بـحـيـثـ تـشـذـعـنـ الحـصـرـ وـلـاـ يـأـخـذـهـ العـدـ" . وهـىـ تـفاـوتـ منـ حـيـثـ ضـرـورـتـهاـ وـشـرـفـ مـوـضـوعـهاـ . فـتـشـلـ الضـرـورـىـ صـنـاعـةـ " الفـلاـحةـ وـالـبـنـاءـ وـالـنـجـارـةـ وـالـحـيـاـةـ" . وـمـنـ الصـنـاعـاتـ الشـرـيفـةـ المـوـضـوعـ " الـكـاتـبـةـ وـالـطـبـ وـالـغـنـاءـ ...ـ" . وـهـذـهـ دـاعـيـةـ إـلـىـ مـخـالـطـةـ الـمـلـوكـ الـأـعـاظـمـ فـيـ خـلـوـاتـهـمـ وـمـجـالـسـ أـنـسـهـمـ فـلـهـاـ بـذـلـكـ شـرـفـ لـيـسـ لـغـيرـهـ" .^(٢)

وثمة ما يلفت النظر في إدماجه الطـبـ وـالـغـنـاءـ الخـ ...ـ فـيـ الصـنـاعـةـ فهوـ بـذـلـكـ قدـ أـدـجـ الخـدـمـةـ فـيـ بـابـ الصـنـاعـةـ . وـيـمـدـرـ بـالـذـكـرـ هـنـاـ أـنـ الخـدـمـةـ لمـ تـظـفـرـ بـالـاعـتـرـافـ بـصـفـتـهاـ إـلـاـ حـدـيـثـاـ بـعـدـ مـحاـولـاتـ طـوـيـلـةـ لـبعـضـ الـاقـتصـادـيـنـ وـقـدـ اـعـتـرـفـ

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٣ في وجوه المعاش وأصنافه ومذاهبه .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨٤ في الإشارة إلى أهميات الصنائع .

آدم سميث بالخدمة كعامل منتج إذا كانت تؤدي إلى إنتاج أشياء مادية ولكنه لم يعترف بالخدمات المعنوية والتدرис . أما ابن خلدون فقد فصل في أن التدريس للعلم من جملة الصنائع^(١) ... وأنه لفضل يذكر بالبناء الجم لابن خلدون أن يكون أول من أفتر للخدمة بالصفة الإنتاجية .

ولقد ذكر صناعة الفلاحة من بين الصناعات الواقع أن الفلاحة بما انطوت عليه من عمل تحويلي تشبه الصناعة كثيرا ولكنها تميز بتفوق الطبيعة في المساهمة في ثمرات الإنتاج . وهو يستعمل لفظ صناعة في هذا الموضع بمعنى حرفة أو مهنة .

التخصص في الصنائع :

تلك الصناعات الكثيرة المتعددة لا يزاولها فرد واحد . فهى افتراضا مركبة تستدعي كثيرا من الخبرة التي تكتسب بالتمرين ... ولا بد من أن يتخصص الأفراد في الصناعات وهذا هو التخصص الفردى في الصناعات .

ومن جهة أخرى فإنه لا ينتظر أن تستجاذ كل الصنائع بدرجة واحدة في المالك المختلفة نظرا لاختلاف استعداد كل منها . مما يؤدى إلى تخصص كل منها في صناعات معينة وإنقانها لها . وهذا ما يعرف بالتخصص الإقليمي في الصناعة . وقد لحظ ابن خلدون هذين النوعين من التخصص وتكلم عنهم بافاضة .

أما عن التخصص الفردى فهى ظاهرة تصاحب تقسيم العمل وإشاعة التضامن في المجتمع الذى يكمل بعضه ببعض . فكل ينتفع ما تخصص فيه وما لم ينتجه يحصل عليه من إنتاج الغير المتقن . ولقد فسر ابن خلدون ظاهرة التخصص الفردى في الصناعات بأنه لما كانت الصناعة ملكة فان من حصلت له تلك الملكة فقل أن يجيد بعدها ملكة فى أخرى . ومثال ذلك الترزي إذا أفاد ملكة الحياة وأحكمها ورسخت في نفسه فلا يجيد من بعدها ملكة التجارة أو البناء والسبب في ذلك أن الملكات صفات للنفس وألوان فلا تزدحم دفعة .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل السادس ص ٤٠٧

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨٣

ويأتي ابن خلدون في هذا الصدد بلاحظة يحسن تدبرها بامعان كبير فهو يقترب
”أن من كان على الفطرة كان أسهل لقبول الملكات ومنها مملكة الصناعة وأحسن
استعداداً لحصولها . أما من نخرج عن الفطرة فقد ضعف فيه الاستعداد للتلون
بأية مملكة لسبق تلقونه بملكة معينة فكان قبوله للملكة الأخرى أضعف . وهذا
بين يشهد له الوجود^(١) . والمثل الواضح لذلك أن العرب حين نزلوا بالأندلس وكانت
نفوذهم على الفطرة قبلوا ألوان الحضارة وضرروا بالسهم الاففر في مختلف مناحي
الصناعة والفلاحة والعلوم في سرعة مدهشة وباتفان عظيم .

وتكلم عن النخوص الاقليمي فقرر أنه ينبغي على احتياجات الاقليم . فالصناعة
تسعى إلى سد حاجات الانسان الضروري منها فالكمالي ، فالعربي البدوى بعيد عن
العمان الحضري وما يدعوه إليه من الصنائع إذا الصنائع تستجاذ كما كثرة الطلب
عليها ولا يكثير الطلب عليها إلا إذا كانت تسد حاجة متزايدة الأهمية لدى المجتمع
المحل خاصه وأنه يجد أن الصناعة لم يكن الغرض الأول منها التصدير للخارج
”أن الصناعة الضرورية للعاش توجد في كل مصر . كالخياط والخزاد والنجار
وأمثالها ، وما يستدعي لعوايد الترف وأحواله ، فاما يوجد في المدن المستبحة
في العمان الآخذة في عـوايد الترف والحضارة مثل الزجاج والصائغ والدهان الخ
وهي متفاوتة وبقدر ما تزيد عـوايد الحضارة وتستدعي أحوال الترف تحدث صنائع
لذلك النوع فتوجد بذلك المصر دون غيره . ومن هذا الباب الحمامات لأنها إنما توجد
في الأماصار المستحضرية المستبحة العمان لما يدعوه إليه الترف والغنى من التنعم
ولذلك لا تكون في المدن المتوسطة وأن نزع بعض الملوك والرؤساء إليها فيختطفها
وييجرى أحوالها إلا أنها إذا لم تكن لها داعية من كافة الناس ، فسرعان ما تهجر
وتخترب وتفرعنها القـومـةـ لقلةـ فـائـدـهـمـ وـمـعـاـشـهـمـ منـهاـ^(٢) ، فـأسـاسـ الصـنـاعـةـ إـشـبـاعـهـاـ
لحـاجـاتـ شـخـصـيـةـ لـدىـ الـمـسـتـهـلـكـيـنـ يـؤـثـرـ الـاـقـلـيـمـ وـحـالـةـ الـعـمـانـ فـتـكـيـفـهـاـ

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨٣

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٥٧ في اخصوص بعض الأماصار بعض الصنائع دون بعض .

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٥٨ في اخصوص بعض الأماصار بعض الصنائع دون بعض .

تطور الصناعة :

سبق أن قدمنا أن الصناعة تتطلب حالة من الحضارة أرفع مما تتطلبه الفلاحة فهي لا توجد إلا في الأمم التي تجاوزت حالة البداوة وبدأت في تذوق حمّى معين من الحضارة وقلنا إن المقصود بالصناعة ليس تلك التي تنتج أنواعاً من المنتجات الأولية الضرورية الخشنة فهذه لا يكاد يخلو منها عصر من عصور التمدن البشري .

على أن الصناعة لا تقفز طفرة إلى ذروة الاتقان والرسوخ بل هي تدرج من البسيط نسبياً إلى المركب ومن الضروري إلى الكمال بل أن نظر المجتمع إلى ما هو ضروري أو كالم من الصناعات والخدمات يتطور بتطور الحضارة .

يقول في ذلك ”ثم ان الصنائع منها البسيط ومنها المركب والبسيط هو الذي يختص بالضروريات والمركبة هو الذي يكون للكماليات والمتقدم منها في التعليم هو البسيط لبساطته أولاً ولأنه يختص بالضروري الذي توفر الدواعي على نقله فيكون سابقاً في التعليم ويكون تعليمه لذلك ناقصاً . ولا يزال الفكر يخرج أصحابها ومربياتها من القوة إلى الفعل بالاستنباط شيئاً فشيئاً على التدريج حتى تكتمل . ولا يحصل ذلك دفعة وإنما يحصل في أزمان وأجيال إذ خروج الأشياء من القوة إلى الفعل لا يكون دفعة لاسيا في الأمور الصناعية فلا بد له إذن من زمان“ .^(١)

وكثيراً ما اندحت الكماليات بهزاج المجتمع ورسخت فيه فأصبحت من الضروريات . ولما كان المطلوب من الصناعة إنتاج أشياء لسد حاجات المجتمع فانها ترسخ وتستجاد حيث الحاجة إليها أكثر إلحاحاً وحيث يكون المزاج القومي متذوقاً لها ومستسيغاً إياها .

ويرى ابن خلدون تأييداً لما تقدم في الظاهرة الآتية وهي أن الصناعة لا تستجاد بالأمسكار المستحدثة العمran بالدرجة التي تستجاد بها في الأمسكار التي

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٩ في أن الصنائع لا بد لها من المعلم .

استبهرت في الحضارة ثم تناقص عمرانها . ولو بلغت الأمسكار المستحدثة العمران
مبلغ الأمسكار القديمة فيه من حيث الوفور والكثرة .^(١)

ويضرب ابن خلدون مثل الأندلس في عهده فيقول ”فانا نجد فيها رسوم
الصنائع قائمة كالمباني والطبع وأصناف الغناء واللهو والرقص وتنضيد الفرش
في القصور وحسن الترتيب والأوضاع الخ ...“ .^(٢)

فالصناعات في نظر ابن خلدون تدرج نحو الاتقان وتنتفع وفقاً لتقديم الحضارة
ورسوخها وازدياد الحاجات وازدياد الثروة .

على أن الشعور بالحاجة وحده ليس سبب الاختراع وإنما هو دافع لتحسين
أو إتقان اختراع موجود ومكتشف . ذلك أن الشعور بالحاجة يتولد عن تجربة
اختراع قائم والإيمان بفوائده . أما الاختراع نفسه فقد يكون نتيجة المصادفة
أو التجربة والتعلم .

لذلك رأينا ابن خلدون اهتماماً كبيراً ببيان أثر المعلم — مثل التجربة والتعلم —
في الصناعات وفي إيجادها ونشرها فهو يقول مثلاً ”إن الصناعة هي ملكة في أمر
عمل فكري وبكونه عملياً هو جسماني محسوس والأحوال الجسمانية المحسوسة نقلها
بالمباشرة أو عبر لها وأكل لأن المباشرة في الأحوال الجسمانية المحسوسة أتم فائدة
والملكة صفة راسخة تحصل عن استعمال ذلك الفعل وتكرره مرة بعد أخرى حتى

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨٠ في أن رسوخ الصنائع في الأمسكار إنما هو
برسوخ الحضارة .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨٠ و ٣٨١ في أن رسوخ الصنائع في الأمسكار
إنما هو برسوخ الحضارة .

“Looking backward one may think a consciousness of need was (٣)
the most important thing, but cultural needs as distinct from psychological
urges, are not a cause of invention but a result of experience. The
sense of need we have with regard to inventions is for the perfection or
improvement of the inventions we already know.” Hoyt, Consumption in
our Society p. 34.

ترسخ صورته وعلى نسبة الأصل تكون الملكة ونقل المعاينة أو عب وأتم من نقل الخبر... وعلى قدر جودة التعليم وملكة المتعلم يكون حدق المتعلم في الصناعة» .

مقارنة آرائه بآراء آدم سميث والطبيعيين والتجاريين :

نظر ابن خلدون الى الصناعة نظرة شاملة لم يسبق إليها . فلقد اعتبر الصناعة شاملة لانتاج الأشياء المادية وكذلك الامتحانات فهو يقول في مقدمته ”والكسب من الأعمال الإنسانية أما في مواد معينة وتسمي الصنائع من كتابة ونجارة وحياة وفروسية أو في مواد غير معينة ، وهي جميع الامتحانات والتصرفات“ .

وفي موضع آخر من المقدمة يقول ”وتنقسم الصنائع أيضا إلى ما يختص بأمر المعاش ضروريًا كان أو غير ضروري وإلى ما يختص بالأفكار التي هي خاصية الإنسان من العلوم والصناعات والسياسة . ومن الأول الحياكة والخزارة وأمثالها، ومن الثاني الوراقة وهي معاناة الكتب بالانتساح والتجليد ، والغاء والشعر وتعليم العلم ومن الثالث الجندية وأمثالها والله أعلم“ .

وهو بهذه النظرة الشاملة للإنتاج يتميز على الطبيعيين الذين كانوا يعتبرونطبقات الأخرى غير الزراع طبقات عقيمة . وعلى التجاريين الذين لا يعنهم أولاً سوى جمع الذهب والفضة وعلى آدم سميث فإن آدم سميث وإن اعترف بأن الامتحانات مبتدة إلا أنه قصر تلك الصفة على الامتحانات التي تؤدي إلى ممتلكات مادية فقط ...

وقد تخلص ابن خلدون من إحساس البعض بالإزدراء نحو الصنائع التي تؤدى خدمات ثقافية أو اجتماعية . وبعض الناس ينظر إليها كصنائع طففالية بينما هي كما بين ذلك ابن خلدون نتيجة حتمية للتقدم المادي وازدياد الثروة ففي تلك الأوجه ”الترفية“ يصرف نشاط المجتمع المتزايد . ومن الملاحظ في الزمن الحديث

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٨ في أن الصنائع لا بد لها من المعلم .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٣ في وجوه المعاش وأصنافه .

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٩ في أن الصنائع لا بد لها من المعلم .

اتجاه المجتمع نحو تلك الصنائع الزرفة والصناعات التي تؤدي خدمات ثقافية واجتماعية . إن بعض المؤلفين لا زالوا متأثرين بآراء آدم سميث عن "العمل غير المنتج" ويردد هؤلاء القول بأن العالم لا يمكن أن يعيش على "الترفيات" ولا بد من توجيه الإنتاج نحو المنتجات الأساسية .

على أنه يلاحظ أن المنتجات الأساسية لها طلب محدود ولا بد من اتجاه القوى الإنتاجية الزائدة إلى الصنائع الحاجية والكمالية . ويبيّن من المرغوب فيه صقل الذوق العام بحيث يختار من الأمور الحاجية والكمالية تلك التي لها طابع النفع الحقيقي ضارباً الصفح عما يعتبر تضييعاً وسوء اختيار .

ولم يغفل ابن خلدون مع ذلك عن أن الصنائع المشار إليها قد يحصل الإسراف في إيمانها . أو قد تتجاوز صفة الكمالات إلى الخروج عن الحد ونبه إلى مضار ذلك . ويتفق في ذلك مع الاقتصاديين الحديثين .^(١)

الفرع الثالث - التجارة

بدأ ابن خلدون بتعریف التجارة تعريفاً علمياً واضحأ فقال "إن التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالفداء أياماً كانت السلعة من زرع أو حيوان أو قماش . وذلك القدر النامي يسمى ربحاً . وتلخص التجارة في كلمتين : شراء الرخيص وبيع الغالي"^(٢) .

ثم ذكر ابن خلدون في تعريفه للتجارة بأنها تحصل عن أحد طريقين : إما باختزان الساعة وتحين حواله الأسواق من الرخص إلى الغلاء ، وإما بنقلها إلى بلد آخر تنفق فيه تلك السلعة أكثر من البلد الذي اشتريت فيه . فربح التجارة إنما ينتجه عن نقل السلعة نقلًا زمانياً أو مكانياً .^(٣)

(١) فيشرص ٣٢ Allan G. B. Fisher, Clash of Security and Progress 1935.

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٤ في معنى التجارة .

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٥ في نقل الناجر للسلع .

شروط التجارة :

يقر ابن خلدون أن التاجر يجب أن يكون له من الصفات ما يستطيع بها مغایلة الأحوال التي تعرّضه في التجارة ، لذلك يبدأ بعرض ظروف التجارة ”وكثرة ما فيها من الغش والتطفيف بالبضائع والمطل في الأمان والخود والإنكار المسخت لرأس المال إن لم يتقييد بالكتاب والشهادة“ .

ويخلص من ذلك إلى ما يجب على التاجر أن يتصرف به من جرأة على الخصومة وبصر بالحسبان وشدة في المحاكمة وإقدام على الحكم أو جاه يحمل الحكم على إنصافه من معاملته ويستنتاج ^(١) ”أن من كان فاقدا للبرأة والإقدام من نفسه وفاقدا للجاه من الحكم ، فينبغي له أن يحتسب الاحتراف بالتجارة لأنّه يعرض ماله للضياع والذهب ويصير مأكلا للباعة“ .

يجد أن تلك الصفات لا تكفي لنجاح التاجر بل عليه أن يتبع سياسة معينة في انتقاء سلعه . فما هي إذًا تلك السياسة .

ينصح ابن خلدون التاجر بأن يحيلب من الأصناف ما تستد حاجه الناس إليه أى أن يراعي حالة الطلب . على أن مراعاة حالة الطلب في زمن معين قصير لا تكفي فقد يشتد الطلب على سلعة اليوم ويكسد غدا مثل الأزياء . لذلك يجب على التاجر انتقاء ساعة يكون الطلب عليها ثابتًا غير مرن فلا تؤثر تقلبات السوق تأثيرا سينما على سلعته . إلا أن كل ذلك أيضا لا يكفي بل يجب على التاجر أن يختار من هذه السلعة النوع الوسيط ، إذ هو أدعى أن يكثّر استيعابجمهوره . فيكون في متناول أهل الثروة وسائل الناس . ولعل هذه النصيحة تتوافق مع الاتجاه الملاحظ حاليا في الصناعة إلى تبسيط المذاخر وتوحيدتها (standardization) إذ يسهل الإنتاج الكبير ويؤدي إلى اعتدال الأمان وبالتالي إلى زيادة الاستيعاب .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٤ في أى أصناف الناس يحترف بالتجارة .

(٢) مقدمة ابن خلدون -- الفصل الخامس ص ٣٧٥ في نقل التاجر للسلع .

احتـكار السـلـاع :

إلى هنا تكلم ابن خلدون عن التجارة الحرة غير المقيدة بيد أن هناك الاحتكار وهو كثيراً ماشغل جزءاً هاماً في مجال التجارة . وقد عالج ابن خلدون هذا الموضوع متقدماً تلك الظاهرة إلا أنه يفترق بين حالتين : احتكار الأقوات واحتكار مواد الترف ، ويشتند في نقد احتكار الأقوات بنوع خاص^(١) .

وقد بين ابن خلدون في مقدمته فضل الاقتصاد الحر بطريقة علمية فذة وبين أنه يؤدى إلى بلوغ المتعاملين لنفعتهم القصوى . فلا يتضرر من مثل هذا المؤلف تحديد الاحتكار وفيه إلغاء للتعامل الحر . بيد أن الضرر الذي يصيب المتعاملين مختلف فيما إذا كانت البضاعة المحكمة ضرورية لهم أو كمالية يصبح لهم الاستغاء عنها أو استبدالها بغيرها . لذلك زarah يحمل حملة شديدة على محكى الأصناف الضرورية .

ويحسن هنا أن نلاحظ ظاهرة لها أهميتها وهي أن الاحتكار بطبيعته يتطلب كون موضوعه ممتعاً بطلب غير من . إذ أنه إذا كان موضوع الاحتكار سلعة ذات طلب من فان قانون الاستبدال يحده من الاحتكار حتى بالغاً . وينتتج عن ذلك أن شركات الاحتكار تسعى إلى وضع يدها على ما هو ضروري للجتماع فيزداد بذلك أثر تحكمها وضرره . وتلك الظاهرة تبين أهمية التفرقة التي أشار إليها ابن خلدون في احتكار ما هو ضروري وما هو غير ضروري من السلع .

هذا الضرر الذي يلحق المستهلكين يؤدى إلى إيجاد نفرة في نفوسهم من المستحبين المحكرين . ويؤدى إلى شفاق وتباغض . ويتحذى هذا النفور مدى جديداً في عالم ينفصل فيه الرأسماليون عن غيرهم . فالاحتكار يصبح في يد طبقة الرأسماليين وتكون تلك الطبقة موضع سخط الطبقات الأخرى ويكون الاحتكار أحد العوامل الهامة في إذكاء حرب الطبقات .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٦ في الاحتكار .

وقد تكفل الزمن هنا أيضاً بتوسيع وتبير فكرة ابن خلدون عن متابعة قوى المستهلكين النفسية لما يدفعونه كرهاً لاحتقارها وهو ما يقول فيه "اعلم أن الناس حاجتهم إلى الأقوات مضطرون إلى ما يبذلون فيها من المال اضطراراً... فتبيّن النفوس متعلقة به لإعطائه ضرورة من غير سعة في العذر فهو كالمرأة، فلهذا يكون من عرف بالاحتقار تجتمع القوى النفسانية على متابعته لما يأخذه من أموالهم".

ابن خلدون وحرية التجارة :

قدمنا رأى ابن خلدون في التجارة الحرة وفي الاحتكار وكيف أنه حمل على الاحتكار ونندد به وبذلك نستطيع أن نقرر أن ابن خلدون من أنصار حرية التجارة بل هو أول كاتب اقتصادي عظيم الأثر ناصر التجارة الحرة قبل آدم سميث بأكثر من ثلاثة عشر سنة . ولقد ذكر رأيه هذا في أكثر من موضع وفصله بكثير من التفصيقي . وقد بینا في فصل آخر كيف شرح السوق الحرة وأهميتها وفوائدها وكيف أيد استنتاجه بنظرية تقارب القوة الشرائية وما تؤدي إليه من بلوغ المعاملين المنفعة القصوى . ولا نرى داعياً لتكرار ما ذكر في ذلك الفصل بالتفصيل . وإنما أشرنا إليه لنندعμم القول إن كان في حاجة إلى تدعيم بأن ابن خلدون أول أنصار المدرسة الاقتصادية الحرة . ويجلو ذلك المقارنة بين آرائه وبين ما ساد القرون الوسطى من مختلف القيود والتحديات على الانتاج تلك القيود والتحديات التي أدت إلى جمود أو رو بـ ذلك الجمود المعروف مدى تلك القرون .^(٢)

المبحث الخامس - وجوه المعاش غير الطبيعية

الفرع الأول - أمثلة من وجوه المعاش غير الطبيعية

تكلمنا في المبحث الرابع عن وجوه المعاش الطبيعية فتناولنا الفلاحة والصناعة والتجارة والامتهانات . غير أنه كثيراً ما يلتجأ الإنسان إلى طرق وجوه أخرى من

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٦ في الاحتكار .

(٢) أنظر أشلي — كتابه في تاريخ النظريات الاقتصادية .

الماش قد تكون غير طبيعية . وقد ضرب ابن خلدون عدّة أمثلة لها فنّها الخدمة والامارة وابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز واتخال المعاش من كشف المستقبل والكمياء . ونستعرض بعضها فيما يلي :

في أن الخدمة ليست من المعاش الطبيعي :

يقسم ابن خلدون الخدمة الى قسمين : الخدمة العامة ، والخدمة الخاصة . أما الخدمة العامة فهي تدرج في الامارة والملك الأعظم هو ينبع جداول من يخدمونه . وأما الخدمة الخاصة فهي مادون ذلك وسببها ^(١) ”ان أكثر المترفين يترفع عن مباشرة حاجاته أو يكون عاجزا عنها لما ربي عليه من خلق التنعم والترف فيتخد من يتولى ذلك له ويقطعه عليه أجرًا من ماله“ ^(٢) .

يقول ابن خلدون عن الامارة ”إنها ليست بمذهب طبيعي للماش ، وقد تقدم ^(٣) شيء من أحوال الجمادات السلطانية وأهلها في الفصل الثاني“ .

ويقول عن الخدمة الخاصة ”إنها حالة غير محمودة بحسب الرجولية الطبيعية للإنسان إذ الثقة بكل أحد عجز ولأنها تزيد في الوظائف والخرج وتدل على العجز والخنث اللذين ينبغي في مذاهب الرجولية التزه عنهما“ ^(٤) .

فكأنما قد قضى ابن خلدون على شطري الخدمة بالشذوذ والانحراف عن الطريق الطبيعي . فهل قصد ابن خلدون ذلك الاطلاق الذي قد يستنتج من كتابته . أم قد قصد الى تبيان أحوال تطرأ على الامتحانات وتجعلها غير مسيرة لقواعد المألوفة . نتبين ذلك بتحليل كتاباته في شطريها .

فنـيـ كلامـهـ عنـ الإـمـارـةـ دـمـغـهـ بـاـنـهـ مـذـهـبـ غـيرـ طـبـيـعـيـ لـلـماـشـ وـقـرـنـ ذـكـ بـاـ يـصـاحـبـهاـ منـ أـحـوـالـ الجـمـادـاتـ السـلـطـانـيـةـ وـمـاـ يـعـتـرـيـهاـ مـنـ مـثـالـ وـمـظـالـمـ .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٤ في أن الخدمة ليست من المعاش الطبيعي .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٣ في رجوه المعاش وأصنافه .

(٤) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٤

ففي الجبايات ظلم وتعنت وفي إنفاقها إسراف وتضييع بغير حق . فيث يكون الإنفاق خاضعا للهوى وسواء التقدير تكون الامارة في حدود ما تقدم مذهبها غير طبيعى للعيش فهو يقصد إذاً التنديد بحالة الإسراف في التوظيف والإنفاق والعنف والاضطهاد في الجباية . فالذين ينالون مرتباتهم نتيجة لقياهم بالظلم أو من المال المشوب بها لا يتناولون معاشًا طبيعيا .

نتصل إلى ما قاله عن الخدمة الخاصة . نجد التفسير الذي قدمناه مضطربا كل الأضطراب فهو يحمل على الإسراف في إسناد أعمال إلى الغير كان ينبغي لصاحبتها القيام بها . فهذا الشخص المترفع عن مباشرة أمره بنفسه مختلف التقدير من الناحية الاقتصادية ومن يختارهم للقيام بأعماله يعيشون معتمدين على إسرافه واحتلال تقديره وهي حالة لا يحسن استمرارها فالتهم ليست طبيعية . ومن وجه آخر فإنهم لا يؤدون الأعمال الموكولة إليهم بداع شخصي فهم يؤدونها باهمال أو بتضييع ولا يتناسب إنتاجهم مع إنتاج مخدومهم لو أنه كان يخدم نفسه بنفسه .

يقول ابن خلدون ” ومع ذلك فالنديم القائم بذلك لا يعدو أربع حالات : إما مضططع بأمره وموثق فيما يحصل بيده ، وإما بالعكس فيهما وهو أن يكون غير مضططع بأمره أو موثق فيما يحصل بيده ، وإما بالعكس في إحداهمما فقط مثل أن يكون مضططعا غير موثق أو موثقا غير مضططع . فأما الأول وهو المضططع الموثق فلا يمكن أحد استعماله بوجه إذ هو باصطلاحه وثنته غنى عن أهل الرتب الدنيا ومحترق لمن الأجر من الخدمة لاقتداره على أكثر من ذلك فلا يستعمله إلا الأمراء أهل الجاه العريض لعموم الحاجة إلى الجاه . وأما الصنف الثاني وهو من ليس بمضططع ولا موثق فلا ينبغي لعاقل استعماله لأنه يجحف بخدهمه في الأمرين معا ، فيضييع عليه لعدم الإصطدام تارة ويذهب ماله بالخيانة أخرى فهو على كل حال كل على مولاه ، فهذان الصنفين لا يطمع أحد في استعمالهما ولم يق إلا استعمال الصنفين الآخرين موثق غير مضططع ومضططع غير موثق وللناس في الترجيح بينهما مذهبان

ولكل من الترجيحين وجده إلا أن المضططع ولو كان غير موثوق أرجح لأنه يؤمن تصريحه ويحاول على التحرز من خيانته جهد الاستطاعة ، وأما المضيع ولو كان ^(١) مأمونا فضرره بالتضييع أكثر من نفعه ” .

مما تقدم يتبيّن أن ابن خلدون لم يقصد إطلاقا أن الخدمات غير متنبطة بل أراد أن يبيّن أن حالة المأجورين ليست كحالة الاستقلالية من ناحية الإنتاج ^(٢) يؤيد ذلك أنه اعتبر الخدمات في الزراعة والفلاحة والصناعة ، بل الامتهانات على العموم متنبطة ، وإنما قصد بحملته على الخدمة حالات فيها هي موضوع سخطه مثل الإسراف في التوظيف ، والاعتماد من غير موجب على الخدم ، واللامبالاة في مباشرة الشخص أعماله بنفسه . هذا ما أراد التنبيه إليه وهو في ذلك على حق إذ أن الدافع الشخصي إذا لم يتوفّر لنتائج نقص انتاجه نقصا فاحشا . وتلك النتيجة إنما هي جزئية من الكلية العامة التي قال بها وهي النظام الاقتصادي الحتر الذي يعتمد على الدافع الشخصي .

في انتحال المعاش بابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز :

بعد أن بينا رأى ابن خلدون في الامارة والخدمة منتقل إلى أمثلة ذكرها عن الوسائل غير الطبيعية للمعاش غير التي تقدّم ذكرها . فنراه يذكر صناعة (مهنة) ^(٣) تشفّف المستقبل ، وصناعة الكيمياء ، وهي التي كان يوهم أصحابها الناس بقدرتهم على تحويل المعادن الرخيصة إلى ذهب ويفرد فصلا في انتحال المعاش بابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز ^(٤) يبحث فيه ظاهرة الاتجاه إلى وسائل غير طبيعية للعيش وأسباب ذلك ودعائيه .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٤ في أن الخدمة ليست من المعاش الطبيعي .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل السادس ص ١٨٥ في إبطال صناعة النجوم

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل السادس ص ٥٠٣ علم الكيمياء .

(٤) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٥

يقول ابن خلدون ”إن كثيراً من ضعفاء العقول في الأوصاف يحرصون على استخراج الأموال من تحت الأرض ويبلغون المكاسب من ذلك ويعتقدون أن أموال الأمم السالفة مختزنة كلها تحت الأرض“، ويذكر أنه ”كثيراً ما يولع ضعفاء العقول بجمع الأيدي على الاحتفار ويتسترون فيه بظلمات الليل مخافة الرقباء وعيون أهل الدول، فإذا لم يعثروا على شيء زدوا ذلك إلى الجهل بالطلسم الذي ختم به على ذلك المال^(١)“.

الفرع الثاني – أسباب الاتجاه إلى الوجوه غير الطبيعية

ويتابع ابن خلدون حديثه عنهم بقوله: ”والذى يحمل على ذلك في الغالب زيادة على ضعف العقل إنما هو العجز عن طلب المعاش بالطرق الطبيعية للاكتساب من التجارة والفلاح والصناعة فيطلبونه بالوجوه المترفة وعلى غير المجرى الطبيعي“، وكثيراً ما تحاول الدولة أثني عشر عزماً الفارزين عن ولوح الطرق غير الطبيعية للمعاش فتفرض العقوبات عليهم . ولكن هيئات للعقوبات أن تستأصل ظاهرة اجتماعية متصلة الأسباب إذ هي في الأكثر“ نتيجة زيادة الترف وعواائد وخروجه عن حد النهاية حتى يقصر عنها وجوه الكسب ومذاهبه ولا تفي بمتطلباته، فإذا عجز عن الكسب بالجري الطبيعي لم يجد ولديحة في نفسه إلا التي لوجود المال العظيم دفعه من غير كلفة ليفى له ذلك بالعواائد التي حصل في أسرها^(٢)“.

هذا التعليل الذي قدمه لنا ابن خلدون له أهمية في تفسير ظاهرة الاتجاه إلى الطرق غير الطبيعية في المعاش حين يعم الترف بين الناس . من ذلك انتشار النصب ولعب الميسر وسباق الخيل واليالنصيب والمضاربات من غير المحترفين ، كما حصل في أمريكا سنة ١٩٢٩ حيث كان هم الفرد العادي المضاربة في البورصة . كل ذلك لا ينتشر في عالم هادئ متزن الدخل والخرج موفور الطلبات ولكنه أمر ارض تبدو حيث يختل الدخل والخرج عند كثير من الأفراد فيحاولون جبر الفcas

(١) مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس ص ٣٦٥ و ٣٦٦ في إيتنا، الأموال من الدفائن والكنوز.

بالالتجاء إلى الطرق غير الطبيعية . وعلى الذين يرجون معالجة تلك الأعراض أن يتبعوا أسبابها ويعملوا على معالجة الاختلال الأساسي المسبب فيها . ولعله يحسن أن يتبع المجتمع سياسة ضغط على مظاهر الترف فترجع الحياة إلى نسبيها المعقولة ذلك أجدر برد الأفراد عن اتخاذ الطرق غير الطبيعية في المعاش .

المبحث السادس

هل يصح وصف مجتمع ابن خلدون بالجمود الاقتصادي

وصف بوتول المجتمع الذي تكلم عنه ابن خلدون بأنه مجتمع ذو اقتصاد جامد وذكر أنه يتتصف بقلة المرونة^(١) . وعمل ذلك :

- (١) بعدم وجود الآئمان تقريباً .
- (٢) إن السلطة السياسية كانت سلطة مطلقة .
- (٣) التنظيم الحرفي للصناعة .
- (٤) عدم توفر النقود لقصرها على النقود المعدنية .

ويلاحظ على الوجه الأول أن الحاجة لم تكن ماسة إلى الآئمان لأن عنصر العمل كان أهم عناصر الانتاج . أما عنصر رأس المال فلم تكن له أهمية كبيرة .

ويلاحظ على الوجه الثاني أن كون السلطة السياسية مطلقة ليس معناه أنها كانت دائماً تعسفية وإنما كانت تخضع لقواعد الإسلام وهي تنص على العدل والاعتدال .

ويلاحظ على الوجه الثالث أنه لو صح أن التنظيم الحرفي كان سبباً لجمود الصناعة ومنع الاختراع لذكر ابن خلدون ذلك في مبحث الصناعة . بل انه لم يذكر شيئاً عن وجود مثل تلك القيود أو التنظيمات الحرافية التي يقول بها بوتول . وعلى العكس من ذلك يقول ابن خلدون أن الصناعة كانت تسير الحضارة دائماً خطوة

(١) بوتول ص ٣٥ و ٣٦ فلسفة ابن خلدون الاجتماعية .

بخطوة . وأن الاختراع كان دائمًا يرحب به وأن المهرة من الصناع كانوا دائمًا
موضع طلب المجتمع المتحضر .

بقي الوجه الرابع وهو عدم كفاية النقود لقصر التعامل على النقود المعدنية .
والرد على ذلك أن ابن خلدون لا يلاحظ مثل ذلك الفحخط الذى يدعى به تول بل على
العكس قتر أن النقود ينقصها أو يوفرها العمran . فكية النقود تساير حالة العمran
خطوة بخطوة وهي وافرة في البلاد الواقفة العمran .

ويكفى لنفي فكرة الجمود الاقتصادي وجود تلك الظاهرة التي لاحظها
ابن خلدون وهي اتجاه الانتاج نحو صناعات الترف . فتلك الظاهرة تحصل دائمًا
في النظام الاقتصادي المرن المتقدم . وهو ما يقتربه الأستاذ فيشر في كتابه عن
”تعارض التقىد والأمان“ .

على أنه إذا لم يكن الاقتصاد الذي وصفه ابن خلدون اقتصاداً جامداً
فما لاشك فيه أنه لا يماثل الاقتصاد الحديث في مرونته أو في تعقده إلا أنه من
الانصاف كذلك أن نفترض أن وسائل البحث الاقتصادي لم تكن متوفرة في عصر
ابن خلدون بمثل ما هي عليه الآن . مما يزيد في قيمة ملاحظاته في جوهر الحياة
الاقتصادية وصدق نظرته في مجالها .

الفصل الثاني — نظرية القيمة ومستوى الأثمان

المبحث الأول — نظرية القيمة

الفرع الأول — فكرة القيمة

معيار القيمة قابلية السلعة للتقويم بثمن ما . لذلك ترتبط نظرية القيمة كل
الارتباط بنظرية الأثمان . وهذا ما يجعلنا نستعرضهما في فصل واحد مبينين آراء
ابن خلدون الخاصة بهما .

ولقد ظلت فكرة القيمة وتحديد أسبابها ومقاييسها مثار جدال طويل بين
الاقتصاديين خاصة منذ القرن الثامن عشر . فعلى أي أساس تحدد القيمة .

هل يكون تحديدها مبنية على المنفعة التي تدرّها ساعة ما، أم على الجهد المبذول لانتاجها، أم على ندرتها، أم على نفقة إنتاجها أو نفقة إعادة إنتاجها. ثم اذا فرض وكانت المنفعة التي تدرّها السلعة أساس قيمتها فما مقياس تلك المنفعة هل هو مقياس شخصي يستقل بتقديره المتتفق بالسلعة أم يرجع في تقديره وقويمه لمجتمع بأسره .

أخذت كل هذه الآراء نتائج تفسير القيمة، وأهم النظريات التي تولدت عن تلك المناقشات نظريات قيمة العمل ونفقة الانتاج وقيمة المنفعة والمنفعة الحدية وأخيراً النظرية الهدامة لكل تلك التفسيرات الباحثية . وهي نظرية التوازن الاقتصادي . أما عن نظرية قيمة المنفعة فيعاب عليها قصورها عن تفسير حالة أثمان سلع ذات منفعة كبيرة مثل الخبز واللبن كما أنها تعجز بالمثل عن تفسير الظاهرة العكسية وهي ارتفاع أثمان سلع ذات منفعة قليلة جداً مثل الأحجار الكريمة . فنظرية قيمة المنفعة لا تكفي وحدها لتفسير ظاهرة القيمة .

ولقد حاول ريكاردو وسميت أن يبينا أهمية نفقة الانتاج في تحديد القيمة مع ملاحظتهم أن العمل هو أهم عناصر الانتاج ولكن نفقة الانتاج ليست سبب القيمة بل هي نتيجة استخدام أشياء ذات قيمة . ويؤكد ذلك أنه مهما تكون نفقة إنتاج سلعة ما كبيرة ، فإن هذه السلعة لا تساوى شيئاً يوم لا تعود تؤدي منفعة للتناول لها .

ما تقدم يتضح أن هنالك تيارين لتفسير القيمة : أحدهما التيار المادي (objective) وهو ينظر إلى السلعة نفسها نظرة عينية فيرى ما أنفق عليها والصفات التي تميز بها من غير نظر إلى المنفعة التي تعود على من يستخدم تلك السلعة ، والتيار الآخر تيار شخصي (subjective) يحاول إظهار أن أساس القيمة والطلب والثمن أساس نفساني شخصي .

أما باريتو فهو يرى أن كلمة القيمة كلمة غامضة ولا محل لها وأنه يحسن الاستغناء عنها والاكتفاء بفكرة الثمن . وهو يؤكد أن من يحاول البحث عن سبب واحد للقيمة يجعل ظاهرة التوازن الاقتصادي جهلاً تماماً . فجميع الظواهر الاقتصادية شديدة

الارتباط لا يمكن فصل بعضها عن بعض، وما فصلها في الكتب العلمية الدراسية إلا فرضاً خيالياً لتبسيط فهم عمل الآلة الاقتصادية ولا ظل له من الحقيقة والواقع. ومقتضى نظرية التوازن الاقتصادي أن قيمة السلعة مترتبة ليس فقط بالعوامل المؤثرة فيها مباشرة من منفعة أو نفقة إنتاج أو ندرة أو عرض وطلب، وإنما توقف أيضاً بالتبادل على قيمة السلع الأخرى وبالتالي على كل العناصر المباشرة وغير المباشرة المؤثرة فيها والمتأثرة بها. وأن الشرط الأساسي للنظريات الأخرى وهو بقاء جميع العناصر الأخرى على ما هي عليه لا يتحقق، وبذلك تكون تلك النظريات محاولات جانبية لتفسير الظواهر الاقتصادية.

ويملاص القارئ من مجموع ما تقدم بالأراء الآتية :

- (١) تأثير نفقة الانتاج في القيمة .
- (٢) أهمية عنصر العمل في نفقة الانتاج وبالتالي في القيمة .
- (٣) أساس الطلب منفعة السلعة على أن يقصد بالمنفعة المنفعة الحديثة .
- (٤) ان القيمة نتيجة تفاعل عامل العرض (نفقة الانتاج) والطلب (المنفعة الحديثة) .
- (٥) ان قيم السلع مترتب بعضها البعض .

وقد بحث ابن خلدون نظرية القيمة والأثمان في مواضع متفرقة ولم يحاول أن يكون نظرية كاملة للأركان ولكن كتاباته تضمنت عناصر هامة مما وصل إليه البحث الاقتصادي العلمي فيما بعد، وهو ما بيناه في النقط المقدمة .

ولقد أظهر ابن خلدون في كتاباته أن القيمة نتيجة تجاذب العرض والطلب (المنفعة ونفقة الانتاج) . وأنها نتيجة سعي الإنسان وعوامل خارجية لا تخضع لرادته . وأشار إلى أنه لما كان عنصر العمل مؤثراً في نفقة الانتاج فيصح أن يخذ مقياساً إلى حد ما لقيم الأشياء خاصة في زمن كان العمل فيه أهم عنصر في الانتاج . ويجلس القارئ لمقدمة مقدار إدراكه لارتباط الظواهر الاقتصادية وبالتالي كيف أن قيم الأشياء مترتب بعضها البعض وتتبادل التأثير فيما بينها وهي حقيقة تكون إحدى دعائم علم الاقتصاد الحديث .

الفرع الثاني – في حقيقة الرزق والكسب

يقول ابن خلدون إن سعي الإنسان عنصر أساسي في الحصول على المنساعف “فيفد الإنسان مبسوطة على العالم وما فيه وأيدي البشر منتشرة، فهو مشتركة في ذلك وما حصل عليه يد هذا امتنع عن الآثر إلا بعوض . فالإنسان متى اقتدر على نفسه وتجاوز طور الضعف سعي في اقتناء المكاسب لينفق ما آتاه الله منها في تحصيل حاجاته وضروراته بدفع الأعواض عنها”^(١) .

فالقاعدة عند ابن خلدون هي ضرورة سعي الإنسان لتصبح للأشياء النافعة له قيمة مبادلة ولو اتخذ السعي مظهرا وضع اليد ، كما في الأرض في أول عصور استغلالها . على أنه قد تحصل له المنفعة بغير سعي ، كالمطر المصلح للزراعة وأمثاله . إلا أنها إنما تكون معينة ولا بد من السعي معها^(٢) .

ويميز ابن خلدون بين الكسب والرزق . فالكسب يشمل عموم المكاسب ويسمى معاشاً إن كان بمقدار الضرورة وال الحاجة ، ورياشاً ومتولاً إن زاد على ذلك . أما الرزق فيختص بما تعود منفعته على العبد وتحصل له ثمرته من إنفاقه في مصالحة و حاجاته . فإن لم ينتفع به في شيء من مصالحة ولا حاجاته فلا يسمى بالنسبة لمالك رزقاً والمملوك منه حينئذ يسمى العبد وقدره يسمى كسباً . وهذا مثل التراث فإنه يسمى بالنسبة إلى المالك كسباً ولا يسمى رزقاً إذ لم يحصل به متفع وبالنسبة إلى الوارثين متى انتفعوا به يسمى رزقاً^(٣) .

ولهذه التفرقة بين الكسب والرزق صدى عملي . فنحن نرى من يدافع عن صغار الباعة الذين ينفقون ما يكسبونه يقول ”لاتصادروهم في أرزاقهم بمطاردهم“ . أما المتكلمون عن كبار التجار الذين يكسبون أكثر مما ينفقون فنراهم يقولون ”يحب الحمد من مكاسب التجار وجشعهم بالتسعيرة وبصرية الأرباح الاستثنائية“ . وطبيعة ما يحصل عليه التاجر الصغير والتاجر الكبير متشابهة . ولكن البائع الصغير

(١ و ٢ و ٣) مقدمة ابن خلدون – الفصل الخامس في حقيقة الرزق والكسب ص ٢٦١

ينفق ما يحصل عليه لغيرات فهو يتناول بسعيه رزقا . أما التاجر الكبير فكبته ينفق جزءا منه والجزء الآخر يضممه لرأس المال فهو يتناول رزقا وكسبا .

ولهذه التفرقة صدى على في الاقتصاد . فالذين يعتمد عليهم الأدخار هم الذين يتناولون كسبا لا رزقا . وقد يكون المدخر أقل إيرادا من الذي لا يدخر شيئا ولكن الذي لا يدخر يتناول رزقا ، بينما الذي يدخر يتناول رزقا وكسبا . والرزق هو الإيراد المستهلك .

وقد أخذت هذه التفرقة تبدو واضحه عند الكلام عن علاوة الغلاء ومحاولة قصرها على الذين لا تزيد مرتباتهم عن حد معين . فقيل : إن هذه التفرقة تعسفية لأنه قد يوجد شخص يتناول أقل من هذا الحد ولا توجد عليه نفقات كثيرة فإيراده كسب له ، بينما يوجد شخص آخر يتناول مرتبة كبيرة هو كل رزقه لسد نفقاته التي تستغرق كل إيراده .

ويشترط ابن خلدون في الكسب أن يكون بسعى الإنسان . وسنرى فيما بعد أنه يكاد يمهد بذلك لفكرة الريع التي سيدرك لها أكثر من تطبيق في شرحه .

الفرع الثالث — أهمية العمل في القيمة

يقر ابن خلدون أنه لا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتولز "لأنه إن كان عملاً بنفسه مثل الصنائع ظاهر ، وإن كان مقتني من الحيوان والنبات والمعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني . وإلا لم يحصل له ولم يقع به انتفاع^(١) . فالمبدأ الأساسي أن كل ما له قيمة لا بد أن يكون متضمنا عملا بشريا ما . تلك القيمة يترجم عنها بالجرين الكريمين الذهب والفضة "وهما الذخيرة والقنية ، وسبب ذلك أنها بمعزل عن حواله الأسواق " .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٢ في حقيقة الرزق والكسب .

ثم يأخذ ابن خلدون في تقصى أثر العمل الانساني في القيمة . فيقول "اعلم أن ما يفいで الانسان ويقتنيه من المتمولات :

(١) ان كان من الصنائع فالمقاد المقتني منه قيمة عمله وهو القصد بالقنية إذ ليس هناك إلا العمل وليس بمقصود بنفسه للقنية .

(٢) وقد يكون مع الصنائع في بعضها غيرها مثل التجارة والحياة كة معهما الخشب والغزل إلا أن العمل فيما أكثر فقيمته أكثر .

(٣) وإن كان من غير الصنائع فلا بد في قيمة ذلك المقاد والقنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به إذ لو لا العمل لم تحصل قيمتها^(١) .

في الأمثلة المتقدمة يظهر أثر العمل في القيمة "ويكون له حصة منها عظمت أو صغرت" ، وهناك أحوال أخرى "قد تخفي فيها ملاحظة أثر العمل كما في أسعار الأقواس بين الناس ، فان اعتبار الأعمال والنفقات فيها ملاحظ في أسعار الحبوب ... لكنه خفي في الأقطار التي علاج الفلاح فيها ومؤونته يسيرة فلا يشعر به إلا القليل من أهل الفلاح" (لعل ابن خلدون يقصد الزراع الحدودين) .

ويستنتج ابن خلدون من شرحه المتقدم أن المقادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية . ولم يبالغ فيجعل التفسير الوحيد للقيمة أنها نتاج العمل ولكنه أشار إلى عظم تأثير العمل في القيمة ، ويلاحظ أنه يقترب أن المقادات والمكتسبات إنما هي قيم الأعمال الإنسانية . ولكنه لم يقل إن الأعمال الإنسانية ذات قيم متساوية ، فلا يستنتج من كلامه أن المقادات والمكتسبات تختلف في القيمة بحسب نسبة العمل المنفقة فيها ؛ وهي النظرية التي أخذ بها الاشتراكيون . فنظرته إلى علاقة العمل بالقيمة ليست متطابقة مع نظرية قيمة العمل (valeur travail) بل كل ما أراد بيانه وكان في ذلك على حق مبين هو أن العمل الانساني كبير الأثر في الانتاج ، وبالتالي

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٢ في حقيقة الرزق والكسب .

في القيمة . قد يقال بأن التطور الاقتصادي الحديث جعل الغلبة لعنصر رأس المال ، وبالتالي قلل من أهمية العمل ، ولكن يرد على ذلك أن العمل لم يقتصر دوره على ما كان له من شأن في الماضي بل أخذ يتجه إلى الحلول محل رأس المال (substitution) فالعمل عنصر عظيم الأهمية في تكيف الانتاج ، وبالتالي في القيمة . إنما بالغ الاشتراكيون في أنهم نظروا إلى العمل من حيث الكل لا من حيث الكيف فبالغوا في تقدير المجهود دون الاهتمام خاصة بنوع المنفعة الآتية من بذل ذلك المجهود .

الفرع الرابع – فكرة الريع عند ابن خلدون

يبدأ عند الكلام في حقيقة الرزق والكسب رأى ابن خلدون في أن الكسب نتيجة سعي الإنسان . وذكرنا رأيه في أنه قد ينال الإنسان منافع من غير أن يسعى لها مثل المطر المصلاح للأرض . ولكنه قترأن هذا إنما يكون في حالات معينة ولا بد من السعي معها .

وهناك حالات أخرى ذكرها ابن خلدون أكثر شبهها بالريع من المثل المتقدم . فقد يقال إن الأرض التي أصابها مطر فأصلاح زرعها لها ريع أو شبه ريع على الأرض التي لم يصبهها المطر . ولكننا نلمس فكرة الريع أكثر وضوحاً من هذا في مواضع أخرى . وأهم ما أشار إليه في هذا الصدد الريع التفضيلي في الأرض الزراعية والريع الحاصل عن تأثير العقار .

وقد ضرب مثلاً لريع الأرض الزراعية حالة العرب في الأندلس وكيف أن اضطرارهم إلى استغلال الأرض الريئية فارن رفع أسعار المنتجات . وقد يظن كثيرون أن ريكاردو أول من بحث ظاهرة الريع وارتباطها بنفقة الانتاج . ولكننا نرى ابن خلدون يلمس هذا الموضوع وفيه يقول " حدث في الأندلس أن العرب لما أبلغتهم النصارى إلى سيف البحرين بلاده المتوعرة الخبيثة الزراعة ، النكدة النبات ، وملكون عليهم الأرض الزاكية والبلاد الطيب فاحتاجوا إلى علاج المزارع والفنون

لصلاح نباتها وفلاحها وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من السماد وغيره لها مئونة وصارت في فليحهم نفقات لها خطر، فاعتبروها في سعرهم واختص قطر الأندرس بالغلاء منذ اضطرزهم النصارى إلى هذا المعمر بالإسلام مع سواحلها لأجل ذلك، ويحسب الناس إذا سمعوا بغلاء الأسعار في قطرهم أنها القلة الأقوات والحبوب في أرضهم، وليس كذلك فهم أكثر أهل المعمر فلاحا فيها علمناه وأقوامهم عليه وقل أن يخلو منهم سلطان أو سوق عن فدان أو مزرعة أو فلاح إلا قليل من أهل الصناعات أو المهن والطراء على الوطن من الغذاء المجاهدين ولما كانت بلاد البربر بالعكس من ذلك في زكاء منابتهم وطيب أرضهم ارتفعت عنهم المؤن جملة في الفلاح مع كثرته وعمومه فصار ذلك سببا لرخص الأقوات ببلادهم ^(١) .

وظاهر الريع مبنية على أن الأرض في مجموعها محدودة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن بعض الأراضي من إنتاجية على البعض الآخر، مع اتحاد ظروف الاستغلال ، نظرا لاختلاف الأرض من حيث الخصوبة . وبجمل هذا أن للأرض عموما ريع الندرة ولبعضها على البعض الآخر ريع التفضيل وتحدد نفقة الانتاج بنفقة الأرض الحدية ، فإن استغلال الأرض الحدية إنما هو نتيجة طلب المجتمع وحاجته للحاصلات ، ومعنى استغلال الأرض الحدية أن المجتمع يقبل أن يدفع في حاصلاتها ثمنا مرتفعا . أما الأرض الحدية فانها وإن كانت نفقات استغلالها أقل من نفقات الأرض الحدية إلا أن متطلباتها تحصل على نفس الثمن نظرا لضرورة اتحاد الثمن في المجتمع واحد بالنسبة لدرجة واحدة من سلعة واحدة . أما في المثل الذي ضربه ابن خلدون : فإن مستوى الأسعار مختلف نظرا لاختلاف البلدين .

أما في حالة تأثير العقار فهو يشير إلى ما يحيط به الفرد، من غير بذل مجهود، من تفاوت قيمة العقار في زمرين مختلفين : فطريق الإثارة من اقتناء العقارات إنما يتركيز العقارات في يد شخص بالوراثة أو بشرائها في زمن الرخص والاحتفاظ بها إلى أن

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٥ و ٣٤٦ في أسعار المدن .

تصقع ، أى الى زمن الغلاء . وأسباب الرخص تداعى الدولة وقلة الحماية فيها وقلة المنفعة من العقارات فتتملك بالأنماط الرخيصة وعند قيام دولة فتية تحمل محل الدولة المتداعية يتجدد شباب مصر ويستفحل أمره ويكثر التعامل وتكثر منافع العقار، وبالتالي تزيد قيمته ويحصل الثراء^(١) وليس ذلك بسعى الفرد واكتسابه إذ قدرته تعجز عن مثل ذلك^(٢) .

وفي هذا المثل إشارة الى نوع من الريع أو شبه الريع هو الريع أو شبه الريع الزمني الناتج عن اختلاف الظروف الاقتصادية بين زميين مختلفين ، بينما المثل الأول يشير الى الريع المكاني .

المبحث الثاني – نظرية الأثمان

الفرع الأول – في ماهية السوق

تكلم ابن خلدون عن الآلة التي يحصل بواسطتها التعبير عن القيمة وهي السوق وكذلك اللغة التي يتم بها ذلك التعبير وهي الأثمان ، وقد عرف ابن خلدون السوق بأنها تلك التي تستعمل على حاجات الناس . منها الضروري وهي الأقوات مثل الخنطة وما في معناها . ومنها الحاجي والكمالي مثل الأدم والفوامة والملابس والماعون والمراكب وسائر المصانع والمباني .

ولقد كان لسهولة المواصلات ورفع قيود التجارة والتوسيع الاقتصادي والانتاج الكبير وصناعات التصدير أثر عميق في تعديل السوق التي عرفت في زمن ابن خلدون وفي القرون الوسطى . فقد أصبحت السوق دولية وعالمية بالنسبة لبعض المنتجات وتحزرت عن مكان الانتاج حتى أن أعظم سوق للواد الاستوائية كانت توجد في لندن وهامبورج . أما قبل هذا التوسيع والتتطور فقد كانت السوق محلية تتبع المصر الموجودة به في الأهمية والاتساع وكثرة السكان . ولذلك وجد نوعان من الأسواق :

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٩ في تأليل العقار .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٤ في أسعار المدن .

أسواق الأوصاف الكثيرة السكان ، وأسواق الأوصاف الصغيرة القليلة السكان . وقد تكلم ابن خلدون عن الأمان في كل من هذين النوعين . وإنما قبل أن نطرق ذلك الموضوع نود أن نشير إلى رأيه في قانون العرض والطلب وهو الحكم المسيطر على عمل الأسواق .

الفرع الثاني – ابن خلدون وقانون العرض والطلب

مهما تكون العوامل المؤثرة في القيمة مختلفة ومتعددة ، فإنها جميعاً تخذ شكلها النهائي في قانون العرض والطلب . ويسمى كل من عناصر العرض والطلب للتواافق مع العنصر الآخر . ومهمة الأمان هي إتمام ذلك التوفيق بأكبر منفعة لكل من البائع والمشتري . ويميل الطلب إلى التحكم في السوق في الزمن القصدير بينما العرض وبالتالي نفقة الانتاج تكيف السوق في الزمن الطويل .

ويدرك ابن خلدون قانون العرض والطلب إدراكاً تاماً ، ونجده في أكثر من موضع من مقدمته تطبيقات هامة له . فهو من جهة يلاحظ ناحية المنفعة في السلعة ، والمنفعة هي التي تحرك الطلب . ومن جهة أخرى يلاحظ نفقات الانتاج وهي التي تحرك آخر الأمر العرض وتكييفه وتسيطر عليه .

(١) وقد سبق لنا الاشارة إلى رأيه في الطلب وأن المؤثر فيه مزاج القوم ، فإذا ما أسرعوا ألوان الترف أنسوا لها وصار لها سوق رائجة عندهم . أما إذا لم يسيغوها فلا قيمة لها . وهو بذلك يفسر القيمة تفسيراً شخصياً (subjective) .
(٢) كذلك أشرنا إلى رأيه في أن نفقة الانتاج وأهمها العمل يؤثر في القيمة ، وقد استقصى فكرة نفقة الانتاج حتى أنه ذكر خصائص الربيع دون ذكر اسمه الذي اصطلح عليه فيما بعد .

وقد لاحظ ابن خلدون كذلك راجعية المكوس وأثرها في الأمان . ويقول في ذلك ” إن مصر الكبير العمران يختص بالغلاء في أسواقه وأسعار حاجته ”

(١) يقول ” وقد تدخل أيضاً في قيمة الأقوات قيمة علاجها في الفلح ” من ٣٤٥ من المقدمة .

ثم تزيدها المكوس غلاء لأن الحضارة إنما تكون عنـد انتهاء الدولة في استفحالها وهو زمن وضع المكوس في الدول لكتـرة خرجها حينئذ ... والمـكوس تعود على الـبياعات بالـغـلاء لأن التجـار كـلـهم يـحـسـبـونـ عـلـىـ سـلـعـهـمـ وـبـصـائـعـهـمـ جـمـيعـ مـاـ يـنـفـقـونـ حتـىـ فـيـ مـؤـونـةـ أـنـفـسـهـمـ فـيـكـوـنـ المـكـسـ لـذـلـكـ دـاخـلـاـ فـيـ قـيـمـ الـمـيـعـاتـ وـأـمـانـهـاـ ...^(١) .

ومن تلاـقـ العـرـضـ وـالـطـلـبـ تـأـخـذـ الـأـمـانـ فـيـ الـاسـتـقـارـ وـفـيـهـ يـنـعـكـسـ تـقـدـيرـ الـجـمـعـ لـمـنـافـعـ مـعـيـنـةـ حـسـبـ الـظـرـوفـ الـتـيـ تـعـرـضـ فـيـهـاـ .ـ إـلـاـ أـنـ هـذـهـ الـأـمـانـ تـخـتـلـفـ باـخـتـلـافـ كـبـرـ أوـ صـغـرـ السـوقـ .ـ فـسـتـكـلـمـ إـذـنـ فـيـماـ يـلـيـ عـنـ الـأـمـانـ فـيـ الـأـسـوـاقـ الـكـبـيرـةـ ثـمـ عـنـ الـأـمـانـ فـيـ الـأـسـوـاقـ الصـغـيرـةـ .

الفـرعـ الثـالـثـ — الـأـمـانـ فـيـ الـأـسـوـاقـ الـكـبـيرـةـ

تـيـزـ السـوقـ الـكـبـيرـ عـنـ السـوقـ الصـغـيرـ بـكـثـرـةـ الـعـرـضـ وـالـطـلـبـ لـكـثـرـةـ السـكـانـ وـاـتـسـاعـ المـصـرـ .ـ وـيـرـىـ ابنـ خـلـدونـ أـنـ حـالـةـ الـأـمـانـ تـخـتـلـفـ فـيـ السـوقـ الـكـبـيرـ بـحـسـبـ ماـ إـذـاـ كـانـتـ السـلـعـ مـنـ الـأـشـيـاءـ الـضـرـورـيـةـ أـوـ مـنـ الـأـشـيـاءـ الـكـالـيـةـ ،ـ فـأـمـانـ التـوـعـ الـأـوـلـ رـخـيـصـةـ يـبـنـاـ تـسـرـفـ أـمـانـ النـوـعـ الـآـخـرـ فـيـ الـغـلـاءـ .^(٢)

رـخـصـ أـمـانـ الـأـشـيـاءـ الـضـرـورـيـةـ فـيـ السـوقـ الـكـبـيرـةـ :

يـقـولـ ابنـ خـلـدونـ :ـ إـنـهـ إـذـاـ اـسـتـبـحـ المـصـرـ وـكـثـرـ سـاـكـنـهـ رـخـصـتـ أـسـعـارـ الـأـشـيـاءـ الـضـرـورـيـةـ مـنـ الـقـوـتـ وـمـاـ فـيـ مـعـنـاهـ .ـ وـالـسـبـبـ فـيـ ذـلـكـ "ـ أـنـ الـحـبـوبـ مـنـ ضـرـورـاتـ الـقـوـتـ فـتـقـوـفـ الدـوـاعـىـ عـلـىـ اـتـخـاذـهـاـ .ـ إـذـ كـلـ أـحـدـ لـاـ يـهـمـ قـوـتـ نـفـسـهـ وـلـاـ قـوـتـ مـنـزـلـهـ لـشـهـرـهـ أـوـ سـنـتـهـ فـيـعـمـ اـتـخـاذـهـاـ أـهـلـ الـمـصـرـ أـجـمـعـ أـوـ الـأـكـثـرـ مـنـهـمـ فـيـ ذـلـكـ الـمـصـرـ أـوـ فـيـماـ قـرـبـ مـنـهـ وـكـلـ مـتـخـذـ لـقـوـتـهـ تـفـضـلـ عـنـهـ وـعـنـ أـهـلـ بـيـتـهـ فـضـلـةـ كـبـيرـةـ تـسـدـ خـلـةـ كـثـيرـينـ مـنـ أـهـلـ ذـلـكـ الـمـصـرـ فـتـفـضـلـ الـأـقـوـاتـ عـنـ أـهـلـ الـمـصـرـ مـنـ غـيرـ شـكـ فـتـرـخـصـ أـسـعـارـهـاـ

(١) مـقـدـمةـ ابنـ خـلـدونـ — الفـصلـ الـرـابـعـ صـ ٣٥٣ـ فـيـ أـنـ الـحـضـارـةـ غـاـيـةـ الـعـمـرـانـ .

(٢) مـقـدـمةـ ابنـ خـلـدونـ — الفـصلـ الـرـابـعـ صـ ٣٤٤ـ فـيـ أـسـعـارـ الـمـدـنـ .

فـالغالب إلا ما يصيـبـها في بعض السـنـين من الآفات السـماـوية ، ولو لا اختـرـانـ النـاسـ لها لما يتـوقـعـ منـ تـلـكـ الآـفـاتـ لـبـذـلتـ دونـ ثـمـنـ وـلاـ عـوـضـ لـكـثـرـتـهاـ بـكـثـرـةـ العـمـرـانـ (١) .

ويقول الأـسـتـاذـ مـحـمـدـ بـكـ صـالـحـ إـنـ التـوـفـيقـ "لمـ يـكـنـ حـلـيفـ اـبـنـ خـلـدونـ فـهـذـهـ الـآـرـاءـ لـأـنـ كـثـرـةـ السـكـانـ يـرـتـبـ عـلـيـهاـ زـيـادـةـ طـلـبـ القـوـتـ فـيـرـتفـعـ ثـمـنـهـ ، كـمـاـ أـنـ عـدـولـ النـاسـ عـنـ اـخـرـانـ أـقـوـاتـهـمـ سـلـفـاـ مـلـدـةـ مـعـيـنـةـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـرـتـبـ عـلـيـهـ بـذـهـاـ بـلـ ثـمـنـ إـذـ لـاـ يـكـونـ لـمـتـجـعـ أـقـوـاتـ فـيـ هـذـهـ الـحـالـةـ أـيـةـ مـصـلـحةـ فـيـ الـإـسـتـمـارـ عـلـىـ الـإـنـتـاجـ .
نعمـ قـدـ يـرـتـبـ عـلـىـ عـدـمـ الـاخـرـانـ قـلـةـ الـطـلـبـ وـقـتـ عـرـضـ أـقـوـاتـ فـيـ السـوقـ
فيـرـتـبـ عـلـىـ ذـلـكـ هـبـوـطـ أـسـعـارـ لـكـنـهاـ لـاـ تـهـبـطـ إـلـىـ الـعـدـمـ " (٢) .

وـلـاـ يـبـدـوـ جـلـيـاـ مـنـ تـلـكـ المـلـاحـظـةـ مـاـ إـذـاـ كـانـ النـقـدـ مـنـصـبـاـ عـلـىـ الـظـاهـرـةـ أـمـ عـلـىـ تـعـلـيلـهـ . فـهـنـاكـ ظـاهـرـةـ مـعـيـنـةـ يـقـتـرـ اـبـنـ خـلـدونـ وـجـودـهـ وـهـىـ اـتـجـاهـ أـمـانـ الـأـشـيـاءـ
الـضـرـورـيـةـ فـيـ الـأـسـوـاقـ الـكـبـيرـةـ إـلـىـ الرـخـصـ . وـهـنـاكـ تـعـالـيـلـهـ لـتـلـكـ الـظـاهـرـةـ بـكـثـرـةـ
الـإـنـتـاجـ كـثـرـةـ تـجـعـلـهـ تـبـذـلـ بـلـ ثـمـنـ ، فـهـلـ المـقـصـودـ مـنـ الـمـلـاحـظـةـ نـقـدـ الـظـاهـرـةـ أـمـ نـقـدـ
الـتـعـلـيلـ ، وـنـخـنـ إـنـ اـتـفـقـنـاـ فـيـ نـقـدـ الـتـعـلـيلـ مـخـتـلـفـ فـيـ الـحـكـمـ عـلـىـ الـظـاهـرـةـ إـذـاـ كـانـتـ
مـاـ شـهـلـهـ النـقـدـ ، وـسـنـفـصـلـ رـأـيـنـاـ هـذـاـ بـعـدـ الـكـلـامـ عـنـ الـظـاهـرـةـ الـثـانـيـةـ وـهـىـ غـلـاءـ
الـأـشـيـاءـ الـكـمـالـيـةـ فـيـ الـأـسـوـاقـ الـكـبـيرـةـ . لـارـتـبـاطـ الـكـلـامـ عـنـهـمـاـ .

غـلـاءـ الـأـشـيـاءـ الـكـمـالـيـةـ فـيـ الـأـسـوـاقـ الـكـبـيرـةـ :

يـقـولـ اـبـنـ خـلـدونـ : إـنـهـ إـذـاـ اـسـتـبـحـرـ الـمـصـرـ وـكـثـرـ سـاـكـنـهـ غـلـتـ أـسـعـارـ الـأـشـيـاءـ
الـكـمـالـيـةـ مـنـ الـأـدـمـ وـالـفـوـاـكـهـ وـمـاـ إـلـيـهاـ "لـأـنـهـ لـاـ تـعـمـ بـهـ الـبـلـوىـ وـلـاـ يـسـتـغـرـقـ اـتـخـاذـهـ
أـعـمـالـ أـهـلـ الـمـصـرـ أـجـمـعـينـ وـلـاـ كـثـيرـ مـنـهـمـ ثـمـ أـنـ الـمـصـرـ إـذـاـ كـانـ مـسـتـبـحـرـاـ مـوـفـورـ
الـعـمـرـانـ كـثـيرـ حـاجـاتـ التـرـفـ توـفـرـتـ حـيـثـيـذـ الدـوـاعـيـ عـلـىـ طـلـبـ تـلـكـ الـمـرـافـقـ
وـالـاسـتـكـارـ مـنـهـاـ كـلـ بـحـسـبـ حـالـهـ ، فـيـقـصـرـ الـمـوـجـودـ مـنـهـاـ عـنـ الـحـاجـاتـ قـصـورـاـ بـالـغاـ

(١) مـقـدـمةـ اـبـنـ خـلـدونـ — الفـصـلـ الـرـابـعـ صـ ٣٤٤ـ فـيـ أـسـعـارـ الـمـدـنـ .

(٢) مـجـلـةـ الـقـانـونـ وـالـاـقـنـصـادـ صـ ٧٩٤ـ سـنـةـ ١٩٣٣ـ

ويكثر المستامون لها وهي قليلة في نفسها فيزدحم أهل الأغراض ويبذل أهل الرفه والترف أثمانها بيسراف في الغلاء حاجتهم إليها أكثر من غيرهم فيقع فيها الغلاء^(١). وقد عال ابن خلدون الغلاء كذلك ”بكثره المترفين وكثرة حاجاتهم إلى امتهان غيرهم وإلى استعمال الصناع في مهنتهم فيبذلون في ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة في الاستئثار بها، فيعزز العمال والصناع وأهل الحرف وتغلو أعمالهم وتكثر نفقات أهل المصرف ذلك“^(٢).

وقد انتقد الأستاذ محمد بك صالح أيضاً ما كتبه ابن خلدون عن غلاء أشياء الترف وحاول انتقال العذر له بالظروف الموجودة في زمانه وفي هذا يقول ”وقد قرر ابن خلدون أن استبحار العمران يترتب عليه كثرة طلب أشياء الترف فيقع فيها الغلاء . وقد يصح ذلك إذا كان عرض هذه الأشياء غير مرن أى إذا اقتضى صنعها إنقضاء فترة طويلة وليس كل أشياء الترف على هذه الشاكلة . والمستفاد طبقاً لآرائنا الاقتصادية الحاضرة أن ارتفاع ثمن سلعة بسبب كثرة الطلب وقلة العرض يحمل المتبعين على التسابق في إنتاجها وهو ما يفضي إلى رخصها . ولكن هذه النتيجة تشرط حرية العمل أى إمكان الانتقال بسهولة من صناعة إلى أخرى دون أن يعوق هذا الانتقال عوائق طائفية أو خلقية“^(٣).

ومجمل ما ذكره الأستاذ محمد بك صالح أن غلاء مواد الترف يقابلها زيادة الانتاج وبالتالي زيادة العرض ويعقب هذا انخفاض الأثمان . وقدم العذر لابن خلدون في عدم إدراكه هذه المسائل بأنه كان من الصعب في زمانه أن يتکيف الانتاج بسرعة لسد الطلب المتزايد لصعوبة انتقال عنصر العمل وهو أهم عناصر الانتاج في ذلك الوقت^(٤).

ونحن نرى أن ابن خلدون كان صادق النظر في ملاحظته للظاهرتين اللتين ذكرهما وكل ما يمكن أن ينتقد فيه هو أنه قد يكون بالغ في وصف الظاهرة

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤ في أسعار المدن .

(٢) مجلة القانون والاقتصاد ص ٧٩٥ سنة ١٩٣٣

الأولى . وقد أيد البحث العلمي وجود الظاهرتين المتقدمتين تطبيقاً لنظرية القوة الشرائية للنقود أو المقدرة الشرائية للأفراد وهي مبنية على نظرية المنفعة الحدية .

ومقتضى هذه النظرية أن الأفراد يقارنون بين منفعة سلعة ما ومنفعة النقود . وفي الطبقة الشعبية تكون منفعة النقود الحدية كبيرة وبذلك تصبح السلع الضرورية رخيصة الثمن وان كانت كبيرة المنفعة إذ الثمن نتيجة قسمة منفعة السلعة الحدية على منفعة وحدة النقود الحدية . أما في طبقة المترفين فان المنفعة الحدية للنقود ضئيلة . لذلك تصبح أدوات الترف التي تقبل عليها تلك الطبقة غالية الثمن ، وبذلك يوجد تفاوت عظيم قائم على حقيقة اجتماعية ملحوظة ومستقرة . ذلك التفاوت هو الذي لحظه ابن خلدون في أسعار الضروريات وأسعار مواد الترف وقد كان في ملاحظته تلك صادق النظر وموفقاً كل التوفيق . ونجلي هنا كما في غيره من الموضع عبقرية ابن خلدون الاقتصادية .

الفرع الرابع – الأثمان في الأسواق الصغيرة

يقرّر ابن خلدون أن الأمصار غير المستبحة في العمran والقالية السكان لا يحصل فيها التوسيع الاقتصادي المشار إليه سابقاً ”فأقواتهم قليلة لقلة العمل فيها وما يتوقعون لصغر مصرهم من عدم القوت فيتمسكون بما يحصل منه في أيديهم ... فيعز وجوده لديهم ويفلو ثمنه على مستامه“ ولا يكون الانتاج إلا بقدر ما يسد حاجة الإنسان من القوت فلا يبقى لديه فضيلة عن حاجته . أما أشياء الترف فلا تجد لها طلباً بسبب ”ضعف الاحوال“ (ضعف القوة الشرائية) فيرخص سعرها^(١) .

ويقول الأستاذ محمد بك صالح ”إن هذه الآراء تفترض انعدام تجزئة العمل وانعدام التداول واقتصرار السكان على إنتاج الأشياء الضرورية وأنهم من أجل ذلك لا يخلون عن أي جزء منها إلا ببذل أرفع الأثمان . ومتى كان حال المصر على هذا

(١) مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٤٥ في اسعار المدن .

الشأن فلا محل للتفكير في أدوات الترف . وإن وجدت فلن يأبه بها سكان هذا المسر
فترخص ^(١) أثماها .

ونرى أن تقارب القوة الشرائية مع ضعفها عموماً يؤدى إلى هبوط أسعار
مواد الترف في الأسواق الصغيرة .

ونكاد نلمس في تعليل ابن خلدون لرخص أسعار الأقوات وغلائها وارتباط ذلك بوجود فضلة عن الحاجة شبيها ^{كبيراً} بنظرية فائض المستهلك ، فمقتضى كلام ابن خلدون أن الإنسان يحصل على القوت بسعر أرخص في مجتمع مستبحر العمران نظراً لكثرة الانتاج ووفرة السلع . وكذلك نظرية فائض المستهلك تشير إلى ما يفيده الإنسان من العمران وازدياد النشاط الاقتصادي ، والمنفعة التي يحصل عليها من الشراء بسعر منخفض ناتجة عن البيئة التي يعيش فيها . وكلما ارتفع مستوى العمران كلما زاد فائض المستهلك .

الفرع الخامس – أثر الأسعار في الانتاج

بعد أن تكلم ابن خلدون عن أثر نفقة الانتاج في الأسعار نراه يتكلم في فصل مستقل عن أثر الأسعار في أحوال المحترفين بالرخيص . من رأيه أن المنتجين ينظرون دائماً إلى الكسب فإذا قلت احتمالات الكسب قلت تبعاً لذلك رغبتهم في الانتاج وكسرد سوقهم . فهو يقترب مثلاً في حالة التجارة أنه ”إذا استديم الشخص في سلعة أو عرض من مأكول أو ملبوس أو متقول على الجملة ولم يحصل للتاجر حواله الأسواق فسد الربح والنماء بطول تلك المدة وكسردت سوق ذلك الصنف فقد التجار عن السعي فيها وفسدت رؤوس أموالهم“ ^(٢) .

على أن الكساد وإن بدأ بشكل جزئي محدود فلا يليث أن يمتد أثره وينتشر ، فن الفلاحة إلى الصناعات الزراعية إلى الصنائع إلى مالية الدولة ، وهكذا نلمس

(١) مجلة القانون والاقتصاد ١٩٣٣ سنة ٧٩٦

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٧ في أن رخص الأسعار مضر الخ

في أكثر من موضع من مقدمة ابن خلدون رأيه في تساند الحياة الاقتصادية وتماسكها وكيف أنها تؤلف وحدة متاسكة للأطراف إذا مرض منها عضو تداعت له سائر الأعضاء .

ويصف ابن خلدون كيف يؤثر شخص أسعار سلع معينة في الساع الأخرى فيقول ”واتعتبر ذلك أولاً بالزرع فإنه إذا استديم رخصه يفسد به حال المحترفين بسائر أطواره من الفلاح والزراعة لقلة الربح فيه وندرته أو فقدانه فيفقدون النماء في أموالهم أو يهدونه على قلة ويعودون بالإنفاق على رؤوس أموالهم وتفسد أحوالهم ويصيرون إلى الفقر والخاصة“^(١) .

ويتبع ذلك ”فساد حال المحترفين أيضاً بالطحون والخبز وسائر ما يتعلق بالزراعة من الحرج إلى صيرورته ما كولا، وكذا يفسد حال الجندي إذا كانت أرزاقهم من السلطان على أهل الفلاح زرعاً فأنما نقل جبائهم من ذلك ويعجزون عن إقامة الجنديه^(٢) ...“ .

”وكذا إذا استديم الشخص في السكر أو العسل فسد جميع ما يتعلق به وقعد المحترفون عن التجارة فيه وكذا الملبوسات إذا استديم فيها الشخص فإذا الشخص المفرط يمحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص وكذا الغلاء المفرط“^(٣) .

يستنتج ابن خلدون أن الشخص المفرط يمحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص وكذا الغلاء المفرط . ” وإنما معاش الناس وكسبهم في التوسط في ذلك وسرعة حواله الأسواق“ .

أما نقده للغلاء المفرط فسببه كما يبناه في غير هذا المكان أنه يمنع الاستيعاب الأولي للسلع فيكسد التعامل فيها . كما أن الشخص المفرط مضر بالمتجدين .

على أن ابن خلدون استثنى من القاعدة التي قدمها الأقوات والمنتجات الزراعية فقال ” وإنما يحمد الشخص في الزرع من بين المبيعات لعموم الحاجة إليه واضطرار

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٧ في أن رخص الأسعار مضر بالخ .

الناس الى الأقوات من بين الغنى والفقير والعالة من الخلق هم الأكثر في العمran فيعم الرفق بذلك ويرجح جانب القوت على جانب التجارة في هذا الصنف الخاص^(١).

وقول ابن خلدون إن جانب القوت يرجح جانب التجارة يؤكّد ما يذهب إليه الاقتصاديون الحديثون من أن الاعتبارات الاقتصادية ليست هي الوحيدة التي تؤثّر في نظرة الإنسان للسائل الاقتصادية بل هناك موازنة بينها وبين الاعتبارات الاجتماعية والحربيّة والعمريّة المختلفة ...

الفرع السادس

حالة الأسعار في نظامي الاحتكار وتحديد الأسعار

تكلمنا فيها تقدّم عن الأسعار في الاقتصاد الحر . وفي موضع آخر تكلمنا بافاضة عما يؤدّى اليه السوق الحر من حسن التوزيع وإبلاغ المتعاملين أقصى المنفعة الممكنة^(٢) . وستتكلّم هنا في بعض سطور عن الأسعار في ظل نوعين من القيود على حرية التعامل وهما الاحتكار ونظام تحديد الأسعار .

والمقصود بالاحتكار هو تحكم أشخاص معينين في السوق شراء أو بيعا ولا يتطلّب أن يكون حكوميا . ومن هذا القبيل ما تكلّم عنه ابن خلدون بقوله "إن احتكار الزرع لتحين أوقات الغلاء مشئوم وإنه يعود على فائدته بالتلف والخسران"^(٣) .

وتأثير مثل هذا الاحتكار كما هو واضح هو خفض ثمن الشراء أثناء الحصول لامتناع المشتري المتحكم في السوق عن الشراء إلا بالثمن الذي يرضاه، ورفع ثمن البيع بعد اختران المخصوص ...

وهذه إحدى ظواهر تفوق الوسيط وهي ظاهرة تجده في نظام المنافسة الحرة ما يؤدّى الى تقلصها بعكس الحال في نظام الاحتكار ، فإن عدم وجود منافسين يؤدّى الى إسراف الوسيط في تحكمه إذا ما احتكر الصنف .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٧ في أن رخص الأسعار مضر الخ .

(٢) الباب الخاص بالسياسة الاقتصادية .

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٦ في الاحتكار .

بيد أن تعسف الوسيط المحتكر أو المتاج المحتكر له حد يقف عنده ، وهو احتمال عودة المنافسين لمنافساتهم أى المنافسة الاحتمالية إذا كان الاحتياط فعليا ، وقانون الاستبدال اذا كانت السلعة المحتكرة مما يصح الاستعاضة عنها بغيرها .

يقول ابن خلدون ”ثم أن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا ترض له غصبا أو بأيسر ثم ... أو لا يجد من يناقشه في شأنه فيبيخس ثمنه على باعه أو يكفل أهل تلك الأصناف من تاجر أو فلاح بشراء تلك البضائع ولا يرضون في ثمنها إلا القيم . وربما يتذكر ذلك على التاجر والفالح منهم بما يذهب رأس ماله“ .

وتحديد الأسعار الذى يشير إليه ابن خلدون هو نوع من المصادرية والفساد المالى بينما يتخذ الآن أدلة لتحقيق أغراض اجتماعية و عمرانية فى أوقات غير عادلة وقد بلأت إليه كثير من الدول أثناء الحرب واقتربت تحديد الأسعار بنظام البطاقات . والغرض منه التوفيق بين الانتاج والاستهلاك وضمان حصول جميع الطبقات على السلع بحسب حاجتها إليها لا بحسب الأسبقية التى تستمدتها من تفوق قوة الشراء ^(٢) عندها .

الفرع السابع — مستوى الأجور

عند الكلام عن أسعار السلع بيتنا رأيه في العوامل المؤثرة فيها ، من منفعة ونفقة إنتاج ، وقلنا إن الشكل الذي يظهر فيه تأثير تلك العوامل هو قانون العرض والطلب . والعرض والطلب كما يتناول أسعار السلع يتناول مستوى الأجور مع اختلاف في التفصيل .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٦٧ في أن التجارة من السلطان ... اخ.

(٢) تعرّض ابن قيم الجوزية للتسعير فقال ”واما التسعير فنه ما هو ظلم محظوظ ومنه ما هو عدل جائز فإذا تضمن ظلم الناس بأكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه أو منعهم ما أباح الله لهم فهو حرام . وإذا تضمن العدل بين الناس مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بثمن المثل ... فهو جائز واجب“ . «إن مصلحة الناس إذا لم تم إلا بالتسعير سعر عليهم تسعير عدل لا وكس ولا شطط» .
كتاب الطرق الحكيمية لابن قيم الجوزية .

يقول ابن خلدون ”إن الكسب قيمة الأعمال وهي متفاوتة بحسب الحاجة إليها ، فإذا كانت الأعمال ضرورية في العمران عامة البلوى به كانت قيمتها أعظم وكانت الحاجة إليها أشد“ .^(١)

وتطبيقاً لذلك يقدم مثل القائمين بأمور التدريس والإمامية والخطابة فيقرر أن ثروة هؤلاء لاتعظام لأن الحاجة إليهم ليست عامة وإنما هي محصورة في طبقة الخواص ”فيقع الاستغناء عن هؤلاء في الأكثر ... ويقسم لهم السلطان حظاً من الرزق ... بحسب عموم الحاجة وضرورة أهل العمران ... فلا يصح في قسمتهم إلا القليل ... وهم أيضاً لشرف بضائعهم أعزّة على الخلق وبعند نفوسهم فلا يخضعون لأهل الباها حتى ينالوا منه حظاً يستدرّون به الرزق ولا تفرغ أوقاتهم لذلك لما هم فيه من الشغل بهذه البضائع الشريفة المشتملة على أعمال الفكر والبدن بل ولا يسعهم ابتذال أنفسهم لأهل الدنيا لشرف بضائعهم فهم معزّل عن ذلك . فلذلك لا تعظم ثروتهم في الغالب“ .^(٢)

وما يدل على طريقة ابن خلدون العلمية سعيه لدعم حججه العقلية بالمشاهدات العملية . فمثلًا نراه يورد أدلة مادية على صحة ما قدّم فيقول ”ولقد باحثت بعض الفضلاء فذكر ذلك على فوق بيدي أوراق محرقة من حسابات الدواوين بدار المأمون تشتمل على كثير من الدخل والخارج وكان فيما طالعت فيه أرزاق القضاة والأئمة والمؤذين فوقته عليه وعلم منه صحة ما قلته ورجع إليه“ .^(٣)

والظاهرة التي قدمها مشاهدة عموماً فان الأعمال العقلية الشريفة التي لا يشعر المجتمع بنفعها المباشر له لا يكتسب صاحبها الجزء المناسب لما يقدمه من خدمة . فمن ذلك طوائف الفلسفه والمفكرين والصحافيين والأدباء والمدرسين ، ومن جهة أخرى فان شرف موضوع المهنة مثل التدريس في الجامعة يجذب إليه كثيرين فيصبح العرض أكثر من الطلب فيقل مستوى مرتبات الأساتذة مثلاً .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٢ في أن القائمين بأمور الدين من القضاة والفتيا والتدريس لا تعظم ثروتهم في الغالب .

إلا أن مستوى الأجور حداً أدنى هو حدّ القوت . ولا بد في الأجر أن يتحقق مستوى يكفل لصاحبـه أن يقتات منه ويتعـتـبـ بـمـسـتـوـاـهـ العـادـيـ منـ الـحـيـاـةـ . هذا على رأـيـ ، والرأـيـ الآـخـرـ أنهـ لاـ يـمـكـنـ أنـ يـقـلـ مـسـتـوـيـ الـأـجـرـ عـنـ حدـ القـوتـ . وـيـظـهـرـ أنـ ابنـ خـلـدـوـنـ أـخـذـ بـفـكـرـةـ الحـدـ الـأـدـنـىـ لـلـقـوتـ إـذـ يـقـولـ "ـ إـنـ أـكـثـرـ التـجـارـ وـأـهـلـ الـفـلاـحةـ فـيـ الـغـالـبـ وـأـهـلـ الصـنـائـعـ كـذـكـ إـذـ فـقـدـواـ الـجـاهـ وـاقـتـصـرـواـ عـلـىـ فـوـائـدـ صـنـائـعـهـمـ فـانـهـمـ يـصـيـرـونـ إـلـىـ الـفـقـرـ وـالـخـصـاصـةـ فـيـ الـأـكـثـرـ وـلـاـ تـسـرـعـ إـلـيـهـمـ ثـرـوـةـ وـإـنـماـ يـرـمـقـونـ الـعـيـشـ تـرـمـيقـاـ وـيـدـافـعـونـ ضـرـورةـ الـفـقـرـ مـدـافـعـةـ"ـ^(١)ـ .

ولـقـدـ كـانـتـ مـرـوـنـةـ الـأـجـورـ مـنـ أـسـبـابـ تـجـنبـ الـبـطـالـةـ فـيـ الزـمـنـ الـمـاضـيـ إـذـ كـانـتـ تـقـبـلـ الضـغـطـ إـلـىـ أـنـ تـصـلـ لـحدـ الـقـوتـ . أـمـاـ الـأـجـورـ فـيـ الزـمـنـ الـحـاضـرـ فـقـدـ اـتـجـهـتـ إـلـىـ أـنـ تـفـقـدـ مـرـوـنـتهاـ بـتـأـيـيرـ الـإـعـانـاتـ وـتـمـسـكـ الـعـمـالـ بـمـسـتـوـيـ الـذـيـ بـلـغـوـهـ مـنـ الرـفـهـ وـالـمـعـيشـةـ الـحـسـنـةـ . وـهـذـاـ فـيـ رـأـيـ بـعـضـ الـاـقـصـادـيـنـ سـبـبـ الـبـطـالـةـ وـكـثـيرـ مـنـ الـاـرـتـبـاـكـاتـ الـاـقـصـادـيـةـ الـحـالـيـةـ .

الفـرـعـ الثـامـنـ

أـهـمـيـةـ آـرـاءـ ابنـ خـلـدـوـنـ فـيـ الـقـيـمـةـ وـالـأـسـعـارـ

إنـ تـفـسـيرـ الـقـيـمـةـ مـنـ أـدـقـ الـأـمـورـ فـيـ الـإـقـصـادـ . وـهـنـاكـ دـائـمـاـ مـجـهـودـاتـ مـتـجـدـدـةـ فـيـ هـذـاـ السـبـيلـ . وـلـقـدـ ظـنـ مـيـلـ (S. Mill)ـ أـنـهـ جـاءـ بـالـقـوـلـ الفـصـلـ فـيـ نـظـرـيـةـ الـقـيـمـةـ وـالـأـسـعـارـ . وـلـكـنـ لـمـ تـلـبـتـ آـرـاؤـهـ أـنـ أـصـبـحـتـ مـجـزـدـ مـجـهـودـ تـارـيـخـيـ لـتـفـسـيرـ نـظـرـيـةـ الـقـيـمـةـ . أـمـاـ ابنـ خـلـدـوـنـ فـعـلـ الرـغـمـ مـنـ مـرـورـ عـدـةـ قـرـونـ عـلـىـ كـاتـبـتـهـ فـانـهـ لـاـ تـزالـ تـحـفـظـ فـيـ هـذـاـ الـبـابـ بـطـرـاقـمـاـ وـجـدـتـهـ وـمـنـ الـعـجـيـبـ أـنـ نـرـىـ بوـتـولـ^(٢)ـ يـنـكـرـ عـلـىـ ابنـ خـلـدـوـنـ أـنـهـ أـتـىـ بـأـفـكـارـ اـقـصـادـيـةـ مـجـزـدـةـ وـيـزـعـمـ أـنـهـ لـمـ يـتـكـلـمـ عـنـ فـكـرـةـ الـقـيـمـةـ . عـلـىـ أـنـ الـأـسـتـاذـ مـوـنـيـيـهـ يـعـتـرـفـ بـإـلـمـامـ بـإـنـمـاـ بـقـانـونـ الـعـرـضـ وـالـطـلـبـ

(١) مـقـدـمةـ ابنـ خـلـدـوـنـ — الفـصـلـ الـخـامـسـ صـ ٣٧١ـ فـيـ أـنـ السـعـادـةـ وـالـكـسـبـ إـنـماـ يـحـصـلـ غالـباـ لـأـهـلـ الـخـصـوصـ .

(٢) بوـتـولـ صـ ٣١ـ

ونفقة الانتاج^(١) . ومع ذلك فلم يدرك بوتول أو مونيهه مدى اتزان آراء ابن خلدون في موضوع القيمة . ولعل ما بيناه فيما تقدّم يؤيد قولنا أن ابن خلدون جدير بأن يوضع في صف أحسن الكتاب الاقتصاديين ، من حيث حسن إدراكه لجوهر الأشياء في أدق المسائل الاقتصادية . ومن بينها نظرية القيمة .

الفصل الثالث — نظرية النقود المبحث الأول — النقود عموماً

تكلم ابن خلدون عن السكة باعتبارها من شارات الملك والسلطان الخاصة فوصفها بأنها ضرورية إذ بها يتميز الحالص من المفسوش في النقود وعند المعاملات ويعرفها بأنها عملية ” الختم على الدنانير والدرهم المتعامل بها بين الناس بطبع حديد ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة ويضرب بها على الدينار أو الدرهم فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة بعد أن يعتبر عيار النقد من ذلك الجنس في خلوصه بالسبك مرة بعد أخرى ”^(٢) .

ويقول ابن خلدون ” إن لفظ السكة كان اسماً للطبع وهي الحديدية المتخذة لذلك ثم نقل إلى أثراها وهي النقش المائلة على الدنانير والدرهم ، ثم نقل إلى القيام على ذلك والنظر في استيفاء حاجاته وشروطه وهي الوظيفة فصار علماً عليها ”^(٣) .

ويقول ابن خلدون إن العرب في بفر الإسلام لم يكونوا يعرفون السكة بل كانوا ” يتعاملون بالذهب والفضة وزنا فكانت دنانير الفرس ودرامتهم بين أيديهم يردونها في معاملتهم إلى الوزن ويتصارفون بها بينهم ” . واستمر الحال على ذلك ” إلى أن تفاحش الغش في الدنانير لغفلة الدولة عن ذلك فأمر عبد الملك بضربيها ”^(٤) .

(١) مونيهه مقالته عن ابن خلدون سنة ١٩١٣ مجلـة تاريخ الظـارات الـقـصـاديـة والـاجـتمـاعـيـة .

(٢ و ٣ و ٤) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث السكة من ٢٤٧ .

وئمة عامل يفسد السكة وهو أن بعض المستحلبين للكيمياط إذ يحاولون عبضاً تحويل المعادن الرخيصة إلى ذهب وفضة يقتصرؤن في ذلك على التسليس كتمويه الفضة بالذهب أو النحاس بالفضة "وهؤلاء أخس الناس حرفة وأسوأهم عاقبة لتلبيسهم بسرقة أموال الناس ... وهذا الصنف لا كلام معهم ولا حاسم لعلتهم إلا اشتداد الحكام عليهم وتناولهم من حيث كانوا لأن فيه إفساداً للسكة التي تعم بها البلوى وهي متّول الناس كافة . والسلطان مكلف باصلاحها والاحتياط عليها والاشتداد على مفسديها^(١) .

ويتضمن كلام ابن خلدون أن هناك نظامين كانا متبعين في النقود وهما نظام التعامل بالعده في الوحدات النقدية ونظام السبائك المعدنية بعد وزنها . ويقول في هذا " وبعد تقدير أشخاص الدرارهم والدنانير بوزن معين صحيح يصطلح عليه ... يكون التعامل بها عدداً وإن لم تقدر أشخاصها يكون التعامل بها وزناً ... " .

ويفهم من كلامه هذا أن التطور التاريخي للنقد المعدنية كان قد بلغ منتهاه في زمانه . ففي الدور الأول من ذلك التطور كانت النقود التي تستخدم عبارة عن السلع الشائعة الاستعمال مثل السكر والأرز والملح ، وفي الدور الثاني استعملت المعادن في شكل سبائك توزن في كل عملية مبادلة ، وفي الدور الثالث استعملت النقود من الذهب والفضة وانفردت الدولة بسكها .

المبحث الثاني — وحدة النقود

عند تحديد المشرع لوحدة النقد يستعين بعض الاعتبارات التي قد لا تخلي من تحكم كقيمة أقل أو متوسط أو أكثر ما يستلزم الفرد في زمن محدد . والدولة هي المختصة بتحديد وحدة النقد، على أنها نميل إلى الاعتقاد بأن عمل الدولة إنما يأتي مقتراً ومؤيداً للحقيقة التي أوجدها العرف المبني على حالة المعاملات .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل السادس ص ٢٤٥ في انكار ثمرة الكيمياط .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٤٧ السكة .

وقد تناول ابن خلدون بحث وحدة النقود بالتفصيل واستقصى أصلها وأسباب تحديدها . فتكلم عن الدينار والدرهم وأنواعهما قال " وقدر وزنها الى النقود على ما كانت استقرت أيام عمر وكان السبب في ذلك أن أوزان الدرهم أيام الفرس كانت مختلفة وكان منها على وزن المترال عشرة قيراطاً، ومنها اثنا عشر، ومنها عشرة . فلما احتاج إلى تقديره في الزكاة أخذ الوسط وذلك اثنا عشر قيراطاً وقيل كان منها البغل بمئانية دوانق والطبرى أربعة دوانق ، والمغربى مئانية دوانق ، والمىنى ستة دوانق . فأمر عمر أن ينظر الأغاب في التعامل فكان البغل" والطبرى ^(١) وهو اثنا عشر دانقاً

ويستفاد من كلام ابن خلدون أنه يرى أن السلطان يسترشد في تحديد وحدة النقود بالعرف وحالة المعاملات فهو لا ينشئ جديدا وإنما يؤكّد عرفاً جارياً مقتراً.

المبحث الثالث — وظيفة النقود

(١) النقود أدلة مبادلة وأدلة ادخار .

قدمـناـ أنـ النقـودـ الـذـهـبـيـةـ وـالـفـضـيـةـ أـدـلـةـ مـبـادـلـةـ يـرـاهـاـ ابنـ خـلـدونـ "ـ قـيـمةـ لـكـلـ مـتـقـولـ"ـ .ـ بيـدـ أـنهـ يـرـاهـاـ أـيـضاـ أـدـلـةـ اـدـخـارـ (store of value)ـ .ـ فـهـوـ يـقـولـ إـنـ الـأـنـسـانـ يـتـنـحـرـ كـسـبـهـ حـينـ يـتـرـاـيدـ رـفـهـ وـنـتـسـعـ الـأـحـوالـ وـيـجـيـءـ التـرـفـ وـالـغـنـىـ فـيـ صـورـةـ نـقـودـ ذـهـبـيـةـ أـوـ فـضـيـةـ وـلـاـ يـشـرـطـ أـنـ تـكـوـنـ نـقـودـ مـسـكـوـكـةـ ،ـ بـلـ قـدـ يـكـوـنـ الـادـخـارـ أـيـضاـ فـيـ شـكـلـ سـبـائـكـ ذـهـبـيـةـ أـوـ فـضـيـةـ وـسـبـبـ ذـلـكـ "ـ أـنـ الـذـهـبـ وـالـفـضـيـةـ هـمـاـ الذـخـيرـةـ وـالـقـنـيـةـ لـأـهـلـ الـعـالـمـ فـيـ الـغـالـبـ وـاـنـ اـقـتـنـىـ سـوـاـهـمـاـ فـيـ بـعـضـ الـأـحـيـانـ فـاـنـمـاـ هـوـ لـقـصـدـ تـحـصـيـلـهـمـاـ بـمـاـ يـقـعـ فـيـ غـيرـهـمـاـ مـنـ حـوـالـةـ الـأـسـوـاقـ الـتـيـ هـمـاـ عـنـهـاـ ^(٢)ـ بـعـزـلــ

ويقول الأستاذ محمد بك صالح "أن ابن خلدون يفترض ثبات قيمة الذهب والفضة وهو فرض صحيح حتى أواخر القرن الخامس عشر حيث كانت كمية المعادن

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث السكة ص ٢٤٧ و ٢٤٨

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس في حقيقة الرزق والكسب . ٣٦٢

النفيسة محدودة وقليلة وكانت أثمان السلع في ذلك العهد نحمس أو ربع ما وصلت إليه في القرن التاسع عشر، فظلت قيمة المعادن النفيسة بمعزل عن التقلب حتى اكتشفت مناجم جديدة في أمريكا وغيرها من الأقطار^(١).

وبسبب ما للنقد ود من عظيم الشأن يتعين على السلطان أن يعني باصلاحها والاحتياط عليها والاشتداد على مفسديها لأنها "قيمة لكل ممتوول" أو مستودع القيمة وإلا لم يحصل أحد من اقتنائها على شيء وهي مستودع القيمة خاصة لثباتها ، فلنبحث ظاهرة الثبات النقدى .

(٢) ظاهرة الثبات النقدى .

في البحث المتقدم أشرنا إلى أن الذهب والفضة تأخذ ثباتها أداة للادخار . كما أنها ثباتها تفضل كأداة للبادلة ، ففكرة الثبات النقدى في نظام الذهب والفضة تتردد في أكثر من موضع في كتاب ابن خلدون . وهو يرجع ذلك إلى أن الذهب والفضة بمعزل عن حركة الأسواق . ولستنا نبالغ إذا قلنا أن من حسنتات بعض العصور الماضية ثبات نقدتها . حقيقة أن التقى في حماية حقوق الفرد وحريته جلب معه رخاء وبجودة وضمانا للناس في معاشهم ولكن جزءا كبيرا من هذا التقى دكه التبليل النقدى دكا وأودى به .

ويمتاز الذهب والفضة بأن إنتاجهما غير مضمون أي أن نتيجة استغلال منجم ما ينبع لعوامل مختلفة قد تأتي معاكسه فالطابع الاحتمالي للإنتاج وضآللة الخزء المتبع إلى الموجود في السوق جعله عرض الذهب والفضة عرضها ثابتًا متضطلاً .

وبوجود الائتمان ظهر العنصر غير الثابت في النظام النقدى . لقد نفع الائتمان في النظام المالي فنما ولكنه أصبح أقل مناعة وأكثر تعزضا للتحكم والتعسف . وقد تكفل نظام الذهب بالحد من أسراف عيوب الائتمان باشتراط الغطاء الذهبي الكاف وبالطريقة الآتية في توزيع الذهب بين مختلف الدول بحسب حالة المعاملات

(١) الأستاذ محمد صالح بك مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣٣ ص ٨٠١

و حاجتها بحيث يصل النقد دائماً إلى حالة توازن . بيد أن نظام قاعدة الذهب يفترض حرية التجارة وعدم وجود الحواجز وحرية السككة . وقد كان فقدان هذه الشروط سبباً أساسياً في عدم الثبات النقدي وإن يكن عبئاً ثقيلاً يقع على عاتق نظام الائتمان . فكثيراً ما حصل الإسراف في استعماله ، فأدى ذلك إلى التضخم وكثيراً ما انتشر الارتباط النقدي من دولة إلى أخرى للترابط الدولي الاقتصادي . ولذلك تساءل كثيرون ما فائدة الارتباط بنظام تحكم فيها الدولة نتائج أخطاء دولة أخرى . من غير داع لذلك سوى الترابط المؤسس عليه هذا النظام .

وقد أدى اختلال النظام القائم على التوازن المالي العالمي إلى إبدال الميزان التجاري المزدوج به . وأخذت بعض الدول تعود إلى نظام المقايضة ولا زالت مسألة الثبات النقدي تشغيل بال العالم . فهي أحدى مسائله الأساسية .

وما يتخذ دليلاً على الاختلال المالي هيزة رؤوس الأموال . وقد تكلم ابن خلدون في فصل آخر عن تملك الظاهر وفسرها بأنها تحدث اجتناباً للارهاق المالي لا سعياً وراء كسب وذلك لصعوبة انتقال الأموال في زمنه . أما الآن فإن تلك الظاهرة تتحذّق مقياساً لحالة استقرار النقد والرخاء الاقتصادي .

على أنه إذا كان عدم الثبات النقدي آفة من آفات الوقت الحاضر فإن مجتمع ابن خلدون قد عرف آفة أخرى تنتج آثاراً مشابهة لها وتلك هي ظاهرة عدم ثبات تكاليف المعيشة نتيجة اشيع الترف وتأصل الحاجات الجديدة في المجتمع والإسراف في الفساد والضرائب ونتيجة للتقلبات السياسية والثورات وما لازمتها من زعزعة اقتصادية .

المبحث الرابع — كمية النقد والعمaran

(١) تداول الذهب والفضة وعلاقته بحالة العمaran .

لا يشترط في دولة ما أن تكون متوجة للذهب حتى يكثر لديها ، فإنه لما كان الذهب يمثل قيمة المنتجات فالدولة المتوجة المصدرة تستطيع أن تحصل من الذهب القدر الوفير .

يقول ابن خلدون في هذا الصدد "أن الأموال من الذهب والفضة وال gio اهر والأمتعة إنما هي معدن ومكاسب كالحديد والنحاس والرصاص، وسائر العقارات والمعادن، والعمران يظهرها بالأعمال الإنسانية ويزيد فيها أو ينقصها . وما يوجد منها بأيدي الناس فهو متناقل متواتر ، وربما انتقل من قطر إلى قطر ومن دولة إلى أخرى بحسب أغراضه والعمران الذي يستدعي له ، فالنقود يوفرها أو ينقصها العمارن^(١)" .

ويضرب مثلاً لذلك "اقطارات المشرق مثل مصر والشام وعراق العجم والهند والصين وناحية الشمال وأقطارات ما وراء البحار الرومي لما كثر عمرانها كيف كثر المال فيها وعظمت دولها وتعتدت مدنها وحضارتها ، وعظمت متاجرها وأحوالها ... فانه يبلغنا عنها في باب الفنى والرفه غرائب تسير الركبان بمحديتها ، وربما تلقى بالانكار ويحسب من يسمعها من العامة أن ذلك لزيادة في أموالهم أو لأن المعادن الذهبية والفضية أكثر بأرضهم . أو لأن ذهب الأقدمين من الأمم استأثروا به دون غيرهم وليس كذلك فعدن الذهب إنما هو من بلاد السودان وجميع ما في أرضهم من البضاعة فإنما يجلبونه إلى غير بلادهم للتجارة فلو كان المال عتيداً موفوراً لديهم لما جلبوا بضائعهم إلى سواهم يتغرون بها الأموال ولاستغنووا عن أموال الناس بالحملة" .

ويدل هذا على مبلغ تفوقه على التجاريين في فهم وظيفة النقود وعلاقتها بالعمaran . كذلك يبدو تفوق آرائه على آدم سميث الذي كان يرى أن التجارة الخارجية إنما هي تصريف للفائض عن الاستهلاك المحلي فيبين ابن خلدون أنها تحصل لتبادل المنفعة والحصول على الذهب والفضة تمهيداً للحصول بهما على السلع الأخرى .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٨ في ابتلاء الأموال من الدفائن والكتوز .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٧ في أن الأقطارات في اختلاف أحواها بالرفه والفقر مثل الأمصار .

(٢) سرعة تداول النقود .

يقول ابن خلدون : إن النقود يوفرها أو ينقصها العمران . فالعمران يجعل النقود إلى البلاد الغنية . وكذلك يؤدي الرخاء إلى سرعة تداول النقود وكثرة التعامل فينتج عن ذلك ارتفاع رقم النقود المتداولة .

ويقول أن العمران يظهر النقود بالأعمال الإنسانية ويزيد فيها أو ينقصها . ومعنى ذلك أن سرعة التداول وكثرة التعامل تؤدي إلى زيادة التداول من النقود فتوجد بكثرة . وإذا حل الكساد قلت النقود تبعاً له نظراً للابطاء في تداول النقود . وهكذا فإن سرعة تداول النقود من أسباب كثرتها أو ندرتها في السوق .

المبحث الخامس

مقارنة ابن خلدون بالكتاب المقارن له من حيث الزمن

(١) مقارنة مع كتاب الفرون الوسطى .

يظهر أن موجة تزيف النقود كانت تكتسح العالم المعروف في ذلك العهد ولا غرو فقد شهدت الكيمياء القديمة عصرها الذهبي إذ ذاك . وكان جل هم الكيميائيين محاولة تحويل المادة إلى رخصة إلى ذهب . فكثر الدجالون والمشعوذون وخاصة في أوروبا التي كانت ترزح تحت عباء جهل شامل . وساد الاضطراب الحالة النقدية فظهرت مؤلفات تبحث في علاج تلك الحالة . ومن هؤلاء المؤلفين كوبيرنيك فقد ألف كتاباً في التزيف وتمدد النقود . واقتراح فيه على ملك بولونيا سجسموند توحيد النقود وسكنها من المعدن الخالص . وكذلك قال بييل (١٤٨٨) (٤) بمثل هذه الآراء في فرنسا .

(١) يقول ابن خلدون مثلاً أن مجتدة مصر يؤدي إلى كثرة التعامل واستفحال العمران وتأنّل الثروات الكبيرة . وقد شرحنا ذلك في المبحث الخامس بالكسب والرّزق .

(٢) مقدمة ابن خلدون الفصل الخامس ص ٣٦٨

Copernic (1472 - 1543) *Traité sur l'altération et la diversité des monnaies.*
Biel (1488). Rambaud : *Histoire des doctrines économiques*, p. 83. (٤)

وكتابة هؤلاء لا تسم بالعمق الفكري مثل كتابة ابن خلدون وإنما هي محاولات لابحاث حلول عملية لعلاج حالة طارئة ، وقد ظهرت تلك الآراء بعد قرن من كتابة ابن خلدون . وقد عالج المقرizi تلك الموضوعات . وأنه ليكون بهذا متعماً معرفة هل تأثر كوبنريك مثلاً بكتابة المقرizi ومقارنة آرائهما ومعرفة مدى التمايز الموجود بينها على وجه الدقة . فقد قال كل منهما بتوحيد النقود ويتافق هؤلاء جميعاً مع ابن خلدون في القول بضرورة سك النقود من المعدن الخالص (الذهب والفضة) . ولما كان المقرizi تلمذ على ابن خلدون فإنه يهمنا استعراض آرائه في هذا الموضوع.

(٢) آراء المقرizi في النقود .

رد المقرizi وجهة نظر ابن خلدون في "أن النقود التي تكون أثماناً للبيعات وقيماً للأعمال إنما هي الذهب والفضة فقط لا يعلم في خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من الأمم ولا طائفة من طوائف البشر انهم اخذوا ابداً في قديم الزمان ولا حديثه نقداً غيرهما^(١)" .

وأشهب المقرizi في بيان أثر رواج الفلس وهي النقود التي كانت تضرب من النحاس . وكيف أنها بعد ما كان المقصود منها شراء الحقرات أو الأشياء التي تباع بكسرور من وحدات النقد المضروبة من الذهب أو الفضة أصبحت لكثرة ما ضرب منها النقد الغالب في الأسواق . ذلك أن الذهب والفضة وهما من النقود الحديدة قد طردتها الفلس وهي من النقود الريئية ... وقد أدى التماذى في ضرب الفلس إلى كثرة النقود وتدحرج قيمتها وبالتالي إلى ارتفاع الأسعار والعلاء الفاحش.

وقد بين المقرizi أن الاسراف في إصدار النقود يؤدي إلى ضعف قوتها الشرائية وضرر لذلك مثل شخص كان إيراده عشرين ألف درهم فيما سلف من أرض زراعية صار الآن خراجها مائة ألف درهم ، فالعشرون ألف درهم فيما سلف كان مالكها ينفق منها فيما أحب واختار ويدخر منها بعد ذلك ما شاء الله لأنها

كانت دراهم وهي قيمة ألف مثقال من الذهب أو قريب منها . والآن إنما يأتيه بدل تلك مائة ألف درهم فلوس هي قيمة ستمائة وستين مثقالاً من الذهب فسعر الذهب قد زاد وبالتالي سعر المبيعات . ولذلك فإن القوة الشرائية لمائة ألف درهم لا تساوى قوّة شراء العشرين ألف درهم قبل تدهور قيمة النقود^(١)

وقد فهم المقرizi تماماً أثر شيوع النقد المنحط في نقص الاستهلاك كذلك أدرك أن التجار تزيد مكاسبهم من حيث الكل بفعل التدهور النقدي . فنراه يقول ”إن التاجر إذا استفاد مثلًا ثلاثة آلاف درهم في بضاعته فإنما يتعرض عنها فلوساً أو عشرين مثقالاً من الذهب ويحتاج إلى صرفها فيما لا غنى له عنه من مؤونته ومؤونة عياله وكسوته وكسوة عياله ، فهو لو تأمل لاتضح له أنه لما كان أولاً يستفيد في مثل هذه البضاعة ألف درهم مثلًا أنها تغنى عنه في كلفته أكثر مما تغنى عنه هذه الثلاثة آلاف درهم من الفلوس بكثير . فالبائع لغباؤه يزعم أنه أستفاد وفي الحقيقة أنه خسر ولو سوف عمما قليل ينكشف له الغطاء . ويرى ماله قد أكلته النفقات وأتلفه اختلاف النقود فيعلم فساد ما كان يظن وكذب ما كان يزعم ...“^(٢) .

(١) المقرizi — إغاثة الأمة يكشف الغمة ص ٧٤

الباب الثاني

النظريات الاقتصادية الاجتماعية

الفصل الأول – العوامل المعنوية في النظام الاقتصادي

مقدمة :

بحث ابن خلدون في فصول متفرقة تأثير العوامل المعنوية في الإنتاج وفي رخاء الفرد والدولة . ونرى أن نقدم ما تفرق من بحثه في فصل واحد لارتباط الفكرة الأساسية الموجودة في البحوث المتفرقة ، تلك الفكرة تلخص في تأثير العوامل المعنوية في الاقتصاد ، وقد أشار كل من مولر وليس إلى تأثير القيم المعنوية في الاقتصاد فقد وضع مولر فكرة رأس المال المعنوي وهو مجموع ما ينتقل إلى الجيل الحاضر من الأجيال السابقة من حيث النظم القانونية والدستور والذكريات الخالدة الخ ... في جانب رأس المال المادي يوجد رأس مال معنوي . وقد وضع ليس في أسلوبه القوى ما أشار إليه مولر إشارة غامضة ، فقال : ” إن حالة الدول الحاضرة إنما هي نتيجة تراكم الاكتشافات والاختراعات والتحسينات التي قامت بها جميع الأجيال التي سبقتنا . وكل هذه الأشياء تكون رأس المال الطبيعي للجيل الإنساني الحالي ” .

كذلك يقول ليست بتأثير العوامل المعنوية في الإنتاج تأثيراً كبيراً . ومن تلك العوامل ” الحزبية والذكاء والحضارة والنظام البرلماني ” . ويضرب لذلك مثل الملاحة وعلاقتها بالحزبية ومثل الصناعة وعلاقتها بالعدالة في كل من هولندا وإنجلترا .

ولقد لمح ابن خلدون العلاقة بين العوامل غير المادية والإنتاج ولم يحاول أن يكون من ذلك نظرية ولكنه ذكر عدّة تطبيقات . ولنتكلّم عن تطبيقيين أو عاملين من تلك العوامل المعنوية المؤثرة في الإنتاج والثروة وهما العدل والحرزية الشخصية ثم الحاجة .

ويتصل هذان المبحثان بالاقتصاد الاجتماعي . فالحاجة ظاهرة اجتماعية ، والمالي ظاهرة اقتصادية . والبحث عن علاقة الحاجة بالثروة يدخل في نطاق الاقتصاد الاجتماعي . وكذلك الحال بالنسبة لعلاقة العدالة بالعمارة

المبحث الأول

العدل والحرزية والدافع الشخصي والعمارة

تعريف الظلم :

يعرف ابن خلدون الظلم بقوله " ولا تحسن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب كما هو المشهور ، بل الظلم أعم من ذلك ، وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقا لم يفرضه الشرع فقد ظلمه . بقبأة الأموال بغير حقها ظلمة ، والمعتدون عليها ظلمة ، والمنتبهون لها ظلمة ، والماليكون لحقوق الناس ظلمة ، وغصب الأموال على العوم ظلمة ^(١) " .

أهمية العدل والحرزية والدافع الشخصي للعمارة :

يحمل ابن خلدون على الظلم مبيناً أثره في انقباض آمال المتبعين وتکاسلهم ورغبتهم عن الإنتاج لمصادرة ثماره من قبل الحكماء وما يتبع ذلك من اختلال حال الدولة وخراب العمارة والفكرة الأساسية في ذلك كله أن الإنسان إذ يسعى إلى خير نفسه يساهم بذلك في الخير العام شعر بذلك أو لم يشعر . ويزيد من مضاء عن يمهته

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٧٣ (في أن الظلم مؤذن بخراب العمارة) .

فـ الانتاج أمله في أنه كلما زاد إنتاجه نوعاً أو كمية^(١) عاد ذلك عليه بالنفع العميم . فـ كلما قويت الآمال في الحصول على نتيجة الأعمال قويت الرغبة في بذل أقصى الجهد في سبيل تلك الأعمال . وتلك الآمال هي التي تكيف توزيع الانتاج على فروعه المختلفة . فالإنسان يسعى إلى إنتاج الأشياء التي يأمل أن ينال منها أكبر نفع . والعامل النفسي كبير الأثر في نطاق العمران . وإذا كانت الحاجة تحترك الإنسان لسد ضرورياته فإن الأمل هو الذي يدفع الإنسان إلى تحسين حالته والبحث عن آفاق جديدة من الرفاه والمعيشة الحسنة . وما تطور العمران إلا تاريخ الإنسان يحده الأمل في تحسين حالته ويجعله يشعر بحاجات جديدة يرجو إشباعها . لذلك كان وجود هذا الأمل أو عدم وجوده معادلاً لرغبة الإنسان في مواصلة تقدمه أو رغبته عنه . ولما كانت الحياة تتطلب حركة دائمة فإن وقوف الإنسان عن مواصلة تقدمه وتكتسله معناه أنه آخذ في الرجوع القهقرى .

ولما كان الدافع الشخصى يذكر بشعور الإنسان بنيله نتائج أعماله وأنه يحصل بقدر ما يبذله . فإن النظم القائمة على الملكية الفردية والخزينة الاقتصادية يفترض فيها أنها تجلب في أثرها الرخاء الاقتصادي العميم .

على أن تقرير نظام الخزينة الاقتصادية والملكية الفردية من الوجهة النظرية شيء والتطبيق العملى له شيء آخر . فقد يقترب السلطان ملكية الفلاح لبقرتين ولكننه يستولى على ما تدرانه من اللبن . فـ لملكية الفلاح في هذه الحالة ملكية نظرية فقط ... وكذلك الحال في النظم التي ترهق المكلفين بأنواع التسخير والمصادرات والضغط المالى ... فـ لملكى يبلغ الانتاج أقصاه يرى ابن خلدون وجوب إحاطته بالعدل والرفق المالى والخزينة الاقتصادية ... فـ فى هذه الشروط الضمان الفعلى للملكية الفردية ... وهى أساس انبساط الآمال وهو ما يعلق عليه ابن خلدون الأهمية الكبرى في الرخاء وازدياد العمران .

(١) إلا في حالة تجاوز الحد الأوفى للإنتاج (Optimum of production) .

ويقول في صدده "إعلم أن العداون على الناس في أمالم ذاهب بأمالم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها اتهابها من أيديهم . وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقضت أيديهم عن السعي في ذلك وعلى قدر الاعتداء ونسبة يكون انتهاض الرعايا عن السعي في الاكتساب ، فإذا كان الاعتداء كثيرا عاما في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه بالأعمال جملة بدخوله من جميع أبوابها ، وإن كان الاعتداء يسيرا كان الانتهاض عن الكسب على نسبة . والعمaran وفوره ونفاق أسواقه إنما هو بالأعمال وسعى الناس في المصالح والمكاسب ذاهبين وجائين ، فإذا قعـد الناس عن المعاش وانقضت أيديهم عن المكاسب كسدت أسواق العمران وانتقضت الأحوال واختل حال المصر . كذلك حال الدولة لما أنها صورة للعمران تفسد بفساد مادتها ضرورة" ^(١) .

ويخلل حديث ابن خلدون عن ارتباط العمران والانتاج بالعدل والhardtية والدافع الشخصي والرفق المالي حكمة فارسية هي عبارة عن حديث نقله المسعودي يحرى بين ملك وأحد المقربين إليه . ومدار الحديث إنكار ما كان عليه هذا الملك من الظلم والغفلة عن عائدته على الدولة . وفيه ينصح الأمين الملك فيقول :

"أيها الملك ! إن الملك لا يتم عزه إلا بالشريعة والقيام الله بطاعته والتصرف تحت أمره ونهيه ولا قوام للشريعة إلا بالملك ولا عن الملك إلا بالرجال ولا قوام للرجال إلا بالمال ولا سبيل للعمارنة إلا بالعدل والعدل هو الميزان المنصوب بين الخليقة نصبه الرب وجعل له قيمها وهو الملك وأنت أيها الملك عمدت إلى الضياع فانتزعتها من أربابها وعمرارها وهم أرباب الخراج ومن تؤخذ منهم الأموال وأقطعتها الحاشية والخدم وأهل البطالة فتركوا العمارنة والنظر في العواقب . وما يصلح الضياع وسمعوا في الخراج فلما سمع الملك ذلك رد الضياع على أربابها فأخذوا

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٧٢ في أن الظلم مؤذن بخراب العمران .

في العارة وقوى من ضعف منهم فعمرت الأرض وأخصبت البلاد وكثرت
الأموال عند جهة الخراج ... ”^(١) .

وفي هذه الحكاية إشارة إلى أثر الظلم في العمران ، وكثيراً ما نامع ابن خلدون
يأتي بالأدلة المنطقية ثم يؤيدتها بالأدلة التاريخية أو بطرف من حكمة شيبة أو نبذة
من أمثال سائرة ... فلنقتصر إذاً بالأدلة التاريخية أو بالحكم المعروفة ولكن حذار
من الاطلاق . فان ابن خلدون لا يسرف في الاطلاق ... فكثيراً ما يدرك فيقول
مثلاً ” أو الأكثرون ” لكي لا يجعل لما يقوله صفة الاطلاق . وفي بحثه لأثر
العوامل المعنوية في العمران والانتاج نراه يتجنب الاطلاق كذلك ، فيقول إن
العمران قد يستمر مع تخلل الظلم للمجتمع ولا يقع فيه اختلال إلا أن ذلك يكون
في الأمصار العظيمة ، ذلك أنه ” لما كان مصر كبيرة وعمراها كثيرة وأحواله
متسعة بما لا ينحصر ... كان وقوع النقص فيه بالاعتداء والظلم يسيراً لأن
النقص إنما يقع بالتدرج فإذا خفي بكثرة الأحوال واتساع الأعمال في مصر
لم يظهر أثره إلا بعد حين ... ”^(٢) .

وقد يكون ثمة عامل آخر لتقليل أثر الظلم في المجتمع وهو مقاومة المجتمع له
بمختلف الطرق مثل التهرب على اختلاف أنواعه ومنه التهرب الشرعي وكذلك
الالتجاء إلى أساليب الرشوة وإفساد الأخلاق والطرق الاحتيالية ... فهذه الظواهر
يحب ألا تؤخذ دائمًا على أنها فساد لاصق للمجتمع (Inherent) وإنما قد تكون
عوارض عرضت من جراء نظام غير عادل فرض على المجتمع وفيه إرهاق للأفراد .

تحريم الظلم وطريقة الشارع في ذلك :

بعد أن عرف ابن خلدون الظلم وبين آثاره تناول الكلام عن تحريم
الشارع له وحكمته في ذلك . فإنه لما كان الظلم مخرباً للعمران ، فقد قصد الشارع
بحريمه تجنب ما ينشأ عنه من فساد العمران المؤذن بانقطاع النوع البشري

” وهي الحكمة العامة المراءة للشرع في جميع مقاصده الضرورية الخمسة من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال . فلما كان الظلم كما رأيت مؤذنا بانقطاع النوع لما أدى إليه من تخريب العمران كانت حكمة الحظر فيه موجودة فكان تحريمه وأدله من القرآن والسنة كثيراً أكثر من أن يأخذها قانون الضبط والمحصر ... ”^(١)

ولرب سائل يسأل لم يوضع أزاءه من العقوبات الزاجرة ما وضع بازاء غيره من المفسدات لنوع التي يقدر كل واحد على اقترافها من الزنا والقتل والسرقة ... يرد ابن خلدون على هذا التساؤل بأن ” الظلم لا يقدر عليه إلا من يقدر عليه (أى لا يقدر على عقاب مرتكبه إلا من يقدر على ارتكابه) لأنها إنما يقع من أهل القدرة والسلطان فبلغ في ذمه وتكبر الوعيد فيه عسى أن يكون الواقع فيه لل قادر عليه في نفسه ... ”^(٢) .

وهو يشير بذلك إلى أن الأوامر الظالمه تصدر من الحكم والحكومة ليست مسؤولة عن تحبطها في تشريعها . بل ترى أن قيامها بالتشريع مما يتعلق بأعمال السيادة ... والإنسان يخضع لتطبيق القانون لأنه قانون لا فرق في ذلك بين القانون العادل والقانون الظالم .

والحاكم لا تنظر في عدالة أو ظلم القوانين . وعلى ذلك فلا يوجد حد رادع لسلطان المشرع إلا ضميره . ولذلك حرب الظلم بالوعيد بالعذاب وإيقاظ شعور العدالة في ضمير المشرع والحاكم .

فيما تقدم مثل رائع ضربه ابن خلدون للقواعد التي لا تتضمن جزاء . وكذلك حال القواعد الدولية فالضمير الحقيق لاحترام العدل الدولي إنما هو في ضمائر الدول وشعورها بالمصلحة العامة وتقديمها على المصلحة الخاصة للدولة ... فالضمير الدولي هو ضمان القواعد الدولية كما أن ضمير الحكم هو ضمان الحد من سلطتهم وضمان حرية الأفراد واحترام ملكيتهم والرفق المالي بهم والعدل فيهم ...

(١ و ٢ و ٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٧٤ في أن الظلم مؤذن بخراب العمران .

أمثلة من الظلم — العمل الاجباري :

يتكلم ابن خلدون بعد ذلك عن أمثلة من الظلم فيتناول تكليف الأعمال وتسخير الرعايا ومصادرة السلع وفرض السلع على المشترين والتسخير الجبى لصالحة السلطان ...

وقد بحثنا التسخير الجبى وفرض السلع في موضع آخر^(١) . ويهمنا أن نشرح رأيه في تكليف الأعمال وتسخير الرعايا فهو يقول فيما " ومن أشد الظلamas وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق وذلك أن الأعمال من قبيل المتأولات ... لأن الرزق والكسب إنما هو قيم أعمال أهل العمران ، فإذاً مساعيهم وأعمالهم كلها مت AOLات ومكافئ لهم ، بل لا مكافئ لهم سواها فإن الرعية المعتملين في العماره إنما معاشهم ومكافئتهم من اعتدالهم ذلك فإذا كلفوا العمل في غير شأنهم واتخذوا سخرياً في معاشهم بطل كسبهم واغتصبوا قيمة عملهم ذلك وهو متؤولهم ، فدخل عليهم الضرر وذهب لهم حظ كبير من معاشهم بل هو معاشهم بالجملة وان تكرر ذلك أفسد آمالهم في العماره وقدعوا عن السعي فيها جملة فأدى ذلك إلى انتقام^(٢) العمران ... " .

وقد ظلت السخرة رمز للظلم وعنواناً للعسف وخاصة في الأزمان التي تلاشت فيها كل ضمانات حقوق الإنسان . وما انتشارها في بلد ما إلا دليلاً على استعباده واضطهاد أهله وتسخيرهم كالانعام ولم تعرف السخرة قط بين قوم يعشرون الحزية مثل العرب

وقد منع النظام الإسلامي مثل هذا التسخير بلا عوض ، فالشرعية تنص على حرية المتعاقدين وتقضى بأن الاكراه مبطل للعقود .

(١) الفصل الخاص بنظرية القيمة والباب الخاص بالسياسة الاقتصادية .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٧٤ ومن أشد الظلamas... تكليف الأعمال وتسخير الرعايا .

دفاع ابن خلدون عن الديموقراطية الاقتصادية :

أن هناك اتجاهًا في التشريع الحديث إلى العودة إلى مادة السخرة مع التغيير في شكلها . ففكرة التسخير باقية ولكن الدافع والمبرر هو الذي تغير . فتسخير العمال المدنيين اكتسب شكل الدفاع القومي وتسخير الأفراد لقوية الحسون وشق الطرق اكتسب شكل الخدمة العامة ... الخ .

ويقول الأستاذ جنسبرج في هذا المعنى : ”المشكلة القائمة هي هل يمثل الاتجاه من أساليب القهر إلى أساليب الاقناع شيئاً كثراً من مجرد تغيير أسلوب يتفق والتنظيمات الكبيرة وهل لم يزل مبدأ السيطرة هو العنصر السائد حقيقة في العلاقات الاجتماعية“ .^(١)

وعلى العموم فإن الدولةأخذت تتجه في الأزمنة الأخيرة إلى الطرق القديمة مكسبة إياها أشكالاً حديثة فادة إكراء المجتمع للفرد أخذت توسيع وانما تسعى الدولة لفهم الفرد أنها تكرهه على القيام بأعمال ما في سبيل المصلحة العامة ... وقد لا يكون ذلك بعيداً عن الصواب ولكن لم لا ترك للفرد حرية تكوين اعتقاده في أن المطلوب هو خدمة المصلحة العامة فعلاً ... وبالناتي يسخّر نفسه بنفسه للقيام به أو ليس الإكراء قرينة على أن النضوج الثقافي للأفراد أصبح متاخرًا جداً في المجتمعات الحديثة ... وإذا كانت الظواهر تدل على أن أفق الثقافة قد ازداد عنه في القرن التاسع عشر أفاليس ازدياد الاتجاه إلى الإكراء والتشريعات ذات الجراءات الصارمة وبمعنى آخر التسخير العام دليلاً على أن الترابط الاجتماعي قد ضعف كثيراً ... والأمر لا يعود أن يكون التسخير لتلافى قلة إدراك المصلحة العامة عند الأفراد أو لأن الفرد على حسن إدراكه لوجه المصلحة العامة لا يؤمن بتقديم المصلحة العامة

”The problem thus remains whether the movement from force (1) to persuasion, reflects more than a change of tactics, adapted to large scale organization, and whether, in essentials the principle of domination is not still the ruling element in social relations“. Ginsberg, Sociology, p. 145.

على مصاحته الخاصة . وكل الأمررين خطير . إذ يتبع ذلك أن الحكومة بدلا من أن تتولى وكالة عن الشعب فانها تتولى في الواقع وصاية عليه إما لقلة إدراك الموصى عليه أو بجنوحه في تصرفاته . والشعب في مثل تلك الحالة لا يمكن أن يكون المتولى المباشر لأمره وفكرة الديقراطية في مثل هذه الحالة لا تجد المجال الخصب حيث تنبت وتترعرع . أن ازدياد الابكاره في طريقة الحكم وازدياد الاتجاء إلى القهر وتجنب الاستعana بالتطوع والارشاد دليل على أن أسلوب الحكم يبتعد عن النظام الديموقراطي . فالديموقراطية إما حالة وهي في فرضنا هذا غير متوفرة أو اتجاه إلى حالة وأن الظواهر لتدل على أن الدول لا تسير في الاتجاه الديموقراطي وإنما تتجه إلى زيادة السلطة التنفيذية وانكاش الحقوق الفردية وزيادة إدماج الفرد في الجماعة بحيث تتلاشى شخصيته وتظهر بدلا عن ذلك الوحدة الكبرى وهى الجماعة ، على أنه يلاحظ أنه إذا كان اتجاه الجماعة إلى استيعاب شخصية الفرد وإدماجه فيها عاما في الأزمة الأخيرة ، فإن ثمة ظروف ساعدت على أن يتخذ ذلك الاتجاه شكلا أكثروضوها وأكبر أثرا . فاننا نرى مثلا أن فكرة العمل الاجباري التي انتشرت أخيرا إنما ساعدت على انتشارها التساع نطاق البطالة والتفكير في محاربتها لا بالوسائل الفردية وإنما بوسائل الجماعة . فالجماعة التي تعبّر عنها الدولة إذ أضافت إلى أعياها عينا جديدا أخذت في مقابل ذلك تصحيحة جديدة من الفرد هي تنازله عن جزء جديد من حرية وثمة علاقة مضطربة بين ازدياد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي وبين تراجع حدود الخنزير الاقتصادية ، ولما كان تدخل الدولة أمرا يزداد مدى وظهورها في الأزمة الأخيرة فعل القاريء أن يدرك مدى انكاش الخنزير الاقتصادية للفرد الناتج عن هذا التدخل المضطرب وتأثير ذلك على الدافع الشخصى وعلاقته بتكييف الأعمال والاسخنة والضغط المالى ...^(١)

Among the most advanced forms of the civic state, the public authority has vast powers of coercion at its disposal and though such powers are said to rest upon the will of the people, there always remains a great deal of unwilling subordination, indifference or mere acquiescence". Ginsberg, Sociology. p. 139.

وقد تكون الحرب والاستعداد للحرب من الظروف المادمة للخزينة الشخصية والمؤدية إلى اتساع نطاق التسخير . وقد عممت أكثر الدول اتصافاً بالديموقراطية إلى فرض العمل الإجباري وإلى تسخير الفرد ومقتناته للدولة .

على أن تنوع أسباب التسخير يدل على أن التسخير ليس نتيجة ظروف الحرب فقط وإنما أصبح مأولاً في الأزمات لعلاج البطالة وهو أمر أصبح كثيراً الحدوث . ولذلك يتحقق لنا أن نتساءل هل تسير الديموقراطية السياسية جنباً إلى جنب مع الديموقراطية الاقتصادية .

وإذا كان هناك عدّة أنواع من الديموقراطيات فما هو النوع الغالب في صفة الديموقراطية عموماً . وقد نخالص من البحث إلى القول بأن الديموقراطية هي مادة وليس شكلًا تلك المادة تمثل في بعد الدولة عن الاتجاه إلى التسخير والقهر . وما الديموقراطية السياسية التي تحكم في اقتصاديات الفرد إلا دكتورية هادمة لخزينة الفرد في طريقة معاشه^(١) .

فالديموقراطية هي ابتعاد الجماعة ما يمكن عن الضغط على شخصية الفرد وحرياته المختلفة . ومن أهمها الخزينة الاقتصادية التي يسودها العدل وتنزعه عن التسخير والتسعير الجبرى وغير ذلك مما يؤثر تأثيراً سلبياً على الدافع الشخصى وبالتالي على الانتاج والعمaran ، وتلك هي الديموقراطية التي نادى بها ابن خلدون .

آراء ابن خلدون عند المقرئى والدبلي :

تلك الآراء التي قال بها ابن خلدون عن علاقة العدل والدافع الشخصى بالعمان لا تقتصر أهميتها على أنها دستور صالح للسياسة الاقتصادية وإنما نجد المؤلفين اللاحقين لابن خلدون قد أخذوا عنه تلك المبادئ التي أوضحها في بيانه الرائع

“(1) “Prediction is not our business here, but it seems reasonably safe to assert that the survival of modern democracies depends largely on whether means will be found for reconciling economic equality with high productivity”. Ginsberg. Sociology, p. 189.

وأسلوبه المبتكر ، فنجد هم يخلونها في كتاباتهم أسمى مكان ومن هؤلاء الدبلجى والمقرىزى خاصة .

فقد ردّد الدبلجى آراء ابن خلدون فى ضرورة توفر العدل والأمن لرواج التجارة وهو يرجع أسباب كсад التجارة الى أن "الأيدى الغاصبة مستولية على التجار لقهروريتهم مع الدولة وحماية الملك وخاصة المخادعين " . كذلك يصف العوارض الحكومية التى تعرّض سبيل الزراعة من تسلط الظلمة على الزراع وفرضهم الضرائب والمغارم الثقيلة عليهم وتقننهم فى وجوه الجبايات وأنواع الظلamas وإلهايم^(١) إلى بيع زراعاتهم فى حال كсадها وعدم رواجها

كذلك أفاض المقرىزى فى بيان أثر الظلم والترف على أحوال العمran ، ففى كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" أكد أن السبب الرئيسي لحن مصر الاقتصادية وأصل الفساد إنما هو "ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة كالوزارة والقضاء ونيابة الأقاليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال بحيث لا يمكن التوصل إلى شيء منها إلا بالمال الجزيء . فتح الخطى لأجل ذلك كل جاهم وفسد وظلم وباغ إلى مالم يكن يؤمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة لتوصله بأحد حواشى السلطان ووعده بمال للسلطان على ما يريده من الأعمال فلم يكن بأسرع من تقلده ذلك العمل وتسليمه إياه وليس معه مما وعد به شيء قل ولا جل ولا يجد سبيلا إلى أداء ما وعد به إلا باستدانته بنحو النصف مما وعد به مع ما يحتاج إليه من شارة وزى" وخبول وخدم وغيره فتتضاعف من أجل ذلك عليه الديون ويلازمه أربابها . ولا جرم أنه يغمض عينيه ولا يبالى بما أخذ من أنواع المال ولا عليه بما يتلفه فى مقابلة ذلك من الأنفس ولا بما يريقه من الدماء ولا بما يسترقه من الحرائر ويحتاج إلى أن يقترب على حواشيه وأعوانه ضرائب ويتوجه منهم أموالاً فيما دونهم هم أيديهم إلى أموال الرعايا ويشربون لأخذها بحيث لا يعقول ولا يكفون

(١) كتاب الدبلجى فى الفلاحة والمفلوكين . مقالة الأستاذ العميد محمد صالح بك مجلة القانون والاقتصاد ص ٣٩٢ و ٣٩٣

فلمَّا دَهِي أَهْلُ الْرِّيفِ بِكَثْرَةِ الْمَغَارِمِ وَتَنْوِعِ الْمَظَالِمِ اخْتَلَتْ أَحْوَالُهُمْ وَتَمْزَقُوا كُلَّ
مَنْزَقٍ وَجَلُوا عَنْ أُوطَانِهِمْ فَقَلَتْ مُجَابَىُ الْبَلَادِ وَمَتَحَصَّلَاهَا لِقَلْةِ مَا يَزْرَعُ بِهَا وَلِخَلَاقِ أَهْلِهَا
وَرَحِيلِهِمْ عَنْهَا لِشَدَّةِ الْوَطَأَةِ مِنَ الْوَلَاءِ عَلَيْهِمْ وَعَلَى مَنْ بَقَى مِنْهُمْ^(١) .

المبحث الثاني - "الجاه والثروة"

لِكُلِّ يَسِيرِ الْعِمَرَانِ :

يَقُولُ أَبْنَاءُ خَلْدُونَ "إِنَّ النَّوْعَ الْأَنْسَانِيَّ لَا يَتَمَّ وِجْدَهُ إِلَّا بِالتَّعَاوُنِ وَإِنَّهُ وَإِنْ
نَدِرَ فَقَدْ ذَلِكَ فِي صُورَةِ مُفْرُوضَةٍ لَا يَصْحُّ بِقَوْءَهُ ... شُمَّ إِنَّهُ التَّعَاوُنُ لَا يَحْصُلُ
إِلَّا بِإِكْرَاهِ عَلَيْهِ بِحَلْهُمْ فِي الْأَكْثَرِ بِمَصَاحِفِ النَّوْعِ وَلِمَا جَعَلَهُمْ مِنَ الْإِخْتِيَارِ وَأَنْ
أَفْعَالُهُمْ إِنَّمَا تَصْدُرُ بِالْفَكْرِ وَالرَّوْيَةِ لَا بِالْطَّبِيعِ وَقَدْ يَمْتَنَعُ مِنَ الْمَعَاوِنَةِ فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَيْهَا
فَلَابَدُ مِنْ حَامِلٍ يَكُرِهُ أَبْنَاءَ النَّوْعِ عَلَى مَصَالِحِهِمْ لَتَمَّ الْحَكْمَةُ الْإِلَهِيَّةُ فِي بَقَاءِ هَذَا النَّوْعِ^(٢)".
فَلِكُلِّ يَسِيرِ الْعِمَرَانِ سِيرًا مُنْتَظَمًا لَا بَدَّ مِنْ وِجْدَ ضَغْطٍ وَإِكْرَاهٍ وَتَسْخِيرِ الْأَفْرَادِ
بِعَضِهِمْ لِبَعْضٍ لِلْقِيَامِ بِمَا تَمْلِيهُ وَاجِبَاتِ التَّعَاوُنِ وَالْتَّضَامِنِ، وَمَتَى قِيلَ إِلَزَامٌ وَتَسْخِيرٌ
فَلَا بَدَّ مِنْ وِجْدَ نَظَامٍ فِيهِ تَفَاوْتٌ وَفِيهِ سِيَطَرَةٌ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ عَلَى بَعْضٍ .
وَيُسَجِّلُ أَبْنَاءُ خَلْدُونَ أَنَّ الْجَمِيعَ الْمُنْظَمَ يَسُودُهُ التَّفَاوْتُ وَالْتَّسْخِيرُ، فَالنَّاسُ
دَرَجَاتٌ كُلُّ طَبَقَةٍ هَا قَدْرَةٌ عَلَى تَسْخِيرِ الَّتِي دُونَهَا وَتَخْضُعُ هِيَ بِدورِهَا لِلْطَّبَقَةِ الَّتِي فَوْقَهَا،
هَذَا التَّفَاوْتُ وَهَذَا التَّسْخِيرُ إِنَّمَا إِقْتَصَاهُمَا نَظَامُ الْعِمَرَانِ لِكُلِّيَّتِ الْخَيْرِ لِلْجَمِيعِ كُلَّهُ .
وَهَذَا مَعْنَى الآيَةِ الْكَرِيمَةِ : « وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضِ دَرَجَاتِهِ لِيَتَّخِذَ بَعْضَهُمْ
بعْضًا سَخْرِيًّا وَرَحْمَةً رَبِّكَ خَيْرًا مَا يَجْمِعُونَ » .

تَعْرِيفُ الْجَاهِ :

وَتَلِكَ الْقَدْرَةُ الَّتِي تَسْمِحُ بِالْإِلَازَمِ هِيَ مَا يَسْمِيهَا أَبْنَاءُ خَلْدُونَ الْجَاهَ . فَالْجَاهُ فِي رَأْيِهِ
هُوَ "الْقَدْرَةُ الْحَامِلَةُ لِلْبَشَرِ عَلَى التَّصْرِيفِ فِيمَنْ تَحْتَ أَيْدِيهِمْ مِنْ أَبْنَاءِ جَنْسِهِمْ بِالْإِذْنِ

(١) المقرئي : إِغَاثَةُ الْأُمَّةِ بِكَشْفِ الْغَمَةِ (ص ٤٣ و ٤٤) .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٠ في أن السعادة والكسب إنما يحصل غالباً لأهل الخضوع .

والمنع والسلط بالقهر والغلبة ليحولهم على دفع مضارتهم وجلب منافعهم في العدل بأحكام الشرائع والسياسة^(١) .

و تلك المقدرة على السلط بالقهر والغلبة تحمل الناس على التقرب من صاحبها لدفع مضارته وجلب منافعه فيقتربون إليه بأعمالهم وأموالهم ولذلك فإن الجاه وإن كان أصلاً قدرة على التسيير لصالح العامة في العدل بأحكام الشرائع والسياسة فإنه كثيراً ما تستعمل تلك القدرة لقضاء الأغراض الخاصة^(٢) . ولكن الأول مقصود في العناية الربانية بالذات، والثاني داخل فيها بالعرض كسائر الشرور الداخلة في القضاء الإلهي لأنه قد لا يتم وجود الخير الكبير إلا بوجود شر يسير من أجل المواد فلا يفوت الخير بذلك بل يقع على ما ينطوي عليه من الشر اليسير وهذا معنى وقوع الظلم في الخلقة^(٣) .

وابjahah كما يراه ابن خلدون ظاهرة عامة في الكون . "أن كل طبقة من طباق أهل العمران من مدينة أو إقليم لها قدرة على من دونها من الطباق ، وكل واحد من الطبقة السفل يعتمد بذاته من أهل الطبقة التي فوقه ويزداد كاسبه تصرفه فيما تحت يده على قدر ما يستفيد منه وابjahah على ذلك داخل على الناس في جميع أبواب المعاش ويتسع ويضيق بحسب الطبقة والتطور الذي فيه صاحبه ، فإن كان الجاه متسعًا كان الكسب الناشئ عنه كذلك ، وإن كان ضيقاً قليلاً فمثله" .

أثر الجاه في المال :

يقول ابن خلدون في أن الجاه مفيض للمال ... "إذا نجح صاحب المال والحظوظة في جميع أصناف المعاش أكثري سارا وثروة من فاقد الجاه والسبب في ذلك

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٠

(٢ و ٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٠

"The principle of subordination cuts deep into the social (٤) structure, affecting not only the administration of justice, but the whole economic order which presents a series of gradations". Ginsberg, Sociology, p. 142.

أن صاحب الجاه مخدوم بالأعمال يتقرب بها إليه في سبيل التزلف وال الحاجة إلى جاهه فالناس معينون له بأعمالهم في جميع حاجاته من ضروري أو حاجي أو كالي فتحصل قيم تلك الأعمال كلها من كسبه وجميع ما شأنه أن تبذل فيه الأعواض من العمل يستعمل فيه الناس من غير عوض فتتوفر قيم تلك الأعمال عليه . فهو بين قيم للأعمال يكتسبها وقيم أخرى تدعوه الضرورة إلى إنراجها فتتوفر عليه والأعمال لصاحب الجاه كثيرة فتفيد الغنى لأقرب وقت ويزداد مع الأيام يسراً وثروة ... ^(١) .
ويقول ”ولهذا المعنى كانت الإمارة أحد أسباب المعاش“ ^(٢) .

على أن تسخير القلوب كذلك يكسب الجاه ”إنا نجد كثيراً من الفقهاء وأهل الدين والعبادة إذا اشتهر حسن الفلن بهم واعتقد الجمهور معاملة الله في أرفادهم فأخلص الناس في إعاتتهم على أحوال دنياهم والاعتمال في مصالحهم أسرعت إليهم الثروة وأصبحوا ميسيرين من غير مال مقتني إلا ما يحصل لهم من قيم الأعمال التي وقعت المعونة بها من الناس لهم . رأينا من ذلك أعداداً في الأمصار والمدن وفي البدو يسعى لهم الناس في الفلح والتجرب وكل قاعد بمنزلة لا يربح من مكانه فينمو ماله ويعظم كسبه ويتأثر الغنى من غير سعي ويعجب من لا يفطن لهذا السر في حال ثروته وأسباب غناه ويساره والله سبحانه وتعالى يرزق من يشاء بغير حساب“ ^(٣) .

حاجة الناس إلى الجاه :

تلخص إذا فوائد الجاه في إنقاص تكاليف الانتاج من ناحية وجلب المنافع الإيجابية من ناحية أخرى لتقارب الناس بأعمالهم إلى صاحب الجاه .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٩ في أن الجاه مفيد للبال .

(٢) يرى ابن خلدون أن الإمارة كثيراً ما تسخر في قضاء الأغراض الخاصة ، فالمعاش الناتج عن ذلك غير طبيعي وإنما هو نوع من الاستغلال . ويؤثر في آرائه هذه نزعة الصوفية والتقاليد الإسلامية . فإنه يؤثر عن عمر رضي الله عنه أنه كان يحاسب الولاية على ما يكتسبونه من الأموال ويعصدر ما يرى فيه استغلالاً لجاه الوظيفة .

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٩

تلك فوائد الباها إجمالا يقى أن نعرف من هم هؤلاء الذين يحتاجون الى صاحب الباها أكثرا من غيرهم يستمدون منه جاها ويأخذون عنه القدرة على حماية مصالحهم وترويجها . وقد قدم لنا ابن خلدون المبدأ العام وهو احتياج الناس عموما الى الباها ثم أتى بأمثلة فيها تخصيص لهذا العموم فمن أشد الناس احتياجا الى الباها المتمولون والتجار وأرباب الصنائع .

فالحضارى إذا بلغ من الثروة مبلغا وأصبح مطمع الأنظار من قبل الحكماء أصبح في خطير تأثيرهم عليه لاتهاب ماله ومصادرته ”وهم يتحيلون على ذلك بكل ممكن حتى يحصلونه في رقبة حكم سلطانى وسبب من المؤاخذة ظاهر يتربع به ماله وأكثر الأحكام السلطانية جائرة في الغالب إذ العدل المغض إنما هو في الخلافة الشرعية وهي قليلة اللبث ... فلا بد حينئذ لصاحب المال والثروة الشهيرة في العمران من حامية تزود عنه وجاه ينسحب عليه يستظل بظله ويرتع في أمنه من طوارق التعذى وإن لم يكن له ذلك أصبح نهبا بوجوه التحيلات وأسباب الحكم^(١) ،

والواقع إننا نجد مثل تلك الظاهرة في الزمن الحاضر . فالملايين يحتهدون في أن يحصلوا على الباها عن طريق تمويلهم للأحزاب . وكثيرا ما كان صراع الأحزاب ستارا لصراع الماليين وتتسازعهم وتتنافسهم

ومن الذين يحررون وراء الباها التجار وذلك ”أن الباها يوقع الهيبة عند الباعة ويحمل الحكم على إنصافهم من المتعاملين معهم“^(٢) . وكذلك أرباب الصنائع . فان أجور الصناع المتجزدين عن الباها ومكاسبهم ترمي الى الاستقرار حول مستوى القوت .

ويقول في ذلك ”وفاقد الباها وإن كان له مال فلا يكون يساره إلا بمقدار عمله أو ماله ونسبة سعيه ذاهبا وآليا في تبنيته كأكثر التجار وأهل الفلاحة في الغالب .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٩ في حاجات المترفين الى الباها .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٤ في أى أصناف الناس يحترف بالتجارة .

وأهل الصنائع كذلك إذا فقدوا الجاه واقتصرت فوائد صنائعهم فإنهم يصيرون إلى الفقر والخاصة في الأكثروا لا تسرع إليهم ثروة وإنما يرمون العيش ترميقاً ويدافعون ضرورة الفقر مدافعة^(١)

ويلاحظ ملاحظة دقيقة موضوعها أن المحسن في صناعته أو العالم المتبحر في علمه أو الكاتب الحميد في كتابته أو الشاعر البليغ في شعره هؤلاء جميعاً قلماً يحظون بالجاه أو الثروة "ذلك أنهم اشرف بصنائعهم أعزه على الخلق وعند نفوسهم فلا يخضعون لأهل الجاه حتى ينالوا منهم حظاً يستدرّون به الرزق بل ولا تفرغ أوقاتهم لذلك لما هم فيه من الشغل بهذه البضائع الشريفة المشتملة على أعمال الفكر والبدن فلذلك لا تعظم ثروتهم في الغالب"^(٢) .

مصدر الجاه :

ما كان الجاه هو القدرة الحاملة للبشر على التصرف فيمن تحت أيديهم فقد وجب معرفة من تستمد هذه القدرة . يقول ابن خلدون "إن الجاه متوزع في الناس ومترب فيهم طبقة بعد طبقة يتمنى في العلو إلى الملوك الذين ليس فوقهم يد عالية ، وفي السفل إلى من لا يملك ضراً ولا نفعاً بين أبناء جنسه وبين تلك طبقات متعددة حكمة الله في خلقه بما ينظم معاشهم وئيسر مصالحهم ويتم بقوتهم " .

فالملوك بما لهم من السلطة العامة يستمدّ منهم الجاه ومن يستمدونه منهم ينقلون بعضه إلى من دونهم وهكذا . ومعنى هذا أن مصدر الجاه في الولاية العامة وتشرب جزء منها أى أن مظهره سياسي .

على أننا بينما رأيه في أن تملك القلوب يكسب الجاه كما يكسبه تملك القياد السياسي وهو في ذلك يتفق مع الفرزالي . إلا أن الفرزالي يلتزم وجهة نظر نفسانية ويرى أن الجاه ظاهرة نفسانية فقط .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧١ في أن السعادة والكسب إنما يحصل لأهل الخضوع .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٣ في أن القائمين بأمور القضايا ... الخ لا تعظم ثروتهم .

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٠ في أن السعادة والكسب إنما يحصل لأهل الخضوع .

يقول الغزالى ” إن الدرارم والدنانير لا غرض في أعianها إذ لا تصلح لطبع ولا مشرب ولا منكح ولا ملبس وإنما هي والخصباء بمنابع واحدة ولكنهم ما معبو بان لأنهما وسيلة الى جميع المحاب وذرية الى قضاء الشهوات فكذلك الجاه لأن معنى الجاه ملك القلوب وكما أن ملك الذهب والفضة يفيد قدرة يتوصى الإنسان بها الى سائر أغراضه فكذلك ملك القلوب والقدرة على استسخارها يفيد قدرة على التوصل الى جميع الأغراض . وبالجاه وسيلة وآلة الى المال ... فمن ملك الجاه فقد ملك المال ومن ملك المال لم يملك الجاه^(١)

ويرى الغزالى أن مصدر الجاه إنما هو في الكمال لأن قلوب الخلق لا تكتسب إلا بأنواع من المعاملات ولا تصير القلوب مسخرة إلا بالمعارف والاعتقادات . وكل من اعتقد القلب فيه وصفا من أوصاف الكمال انقاد له وتسخر له بحسب قوته اعتقاد القلب^(٢)

مقارنة آراء ابن خلدون بآراء غيره من الاقتصاديين :

من المسائل التي شغلت الاقتصاديين خاصة منذ القرن الثامن عشر معرفة أيهما يتبع الآخر الثروة أم الجاه . وقد كان من رأى الفزيوريات والاشتراكيين أن الثروة تتبع الجاه . ويقول آدم سميث ” إن الشخص الذي يكتسب أو تؤول إليه ثروة كبيرة لا يكتسب بالضرورة أى نفوذ سياسي ” .^(٣)

ومن رأى الأستاذ بوشار أن الثروة لا تعطى سلطة اجتماعية وجهاها إلا في حالة المخزع فان احتكاره للخزان وشعور المجتمع بال الحاجة الى اختراعه يكسب المخزع قوة اجتماعية .^(٤)

(١) الغزالى . إحياء علوم الدين . مجلة القانون والاقتصاد ص ٧٨٧ سنة ١٩٣٣

Adam Smith, Wealth of Nations. Vol. 1, p. 33. (٢)

Bochard, Sociologie économique, p. 175. (٤)

الإمام والثروة في العصر الحديث :

كان من تأثير نمو الحقوق الفردية وقوتها في القرن الماضي وسيادة مذهب الفردية أن ضعفت السلطة السياسية وأصبح المقام الأول لتنفيذ الماليين وخاصة التمكّن الاعتراضات وازدياد الحاجات التي يمكن أن يشبعها المال .

وقد أتت الأزمة الحديثة موطدة لحقوق الفرد بوساطة الجمعيات النقابية والتعاونية، كما أكدتها الضمانات الدستورية والمساواة أمام القانون ومع ذلك لم يزيل تكوين المجتمع على أساس رفع الناس بعضهم فوق بعض درجات ولم تزل توجد بينهم فوارق كبيرة في القدرة الاقتصادية والفرص الثقافية⁽¹⁾.

وَلَا زَلَّنَا نَرِى صِرَاعًا شَدِيدًا عَلَى الْحُكْمِ وَكَثِيرًا بَلْ غَالِبًا مَا يَسْتَرُ وَرَاءَ ذَلِكِ
الصِّرَاعِ السِّيَاسِيِّ صِرَاعَ الْمَالِيِّينَ فِي تَنافِسِهِمْ فِي الْإِسْتِيَّلَاءِ عَلَى النِّفَوذِ السِّيَاسِيِّ .
وَقَصْدُهُمْ مِنْ ذَلِكِ اسْتِخْدَامُ الْجَاهِ فِي خَدْمَةِ أَمْوَالِهِمْ وَاسْتِثْمَارِهَا .

ولا زلت نشاهد ما أشار إليه ابن خلدون من أن الناس يسعون إلى الاحتماء باللحاء السياسي . فكل ذي مصلحة يسعى إلى أن يكون في حياة شخص واسع الجاه يدرأ عنه المضار ويجلب إليه المنافع .

ويرى ابن خلدون أن الجاه إنما يحصل غالباً لأهل الخضوع والتملق وأن هذا
الخلق من أسباب السعادة . ويقول إن المتدين لأعمالهم المتمكنين من المعارف

"Society is still hierarchical in structure and there are great (1) disparities in economic power and in cultural opportunities". Ginsberg, Sociology, p. 181.

Political paratonnerres (1)

والعلوم لا تحصل لهم الثروة غالباً لترفعهم عن التلق . ويحمل على ترفعهم هذا، فهل كان ابن خلدون حقاً يستسيغ التلق . الواقع انه يسجل الحاصل . ويرى أن سير الأمور وفق العدل المحسن إنما يكون في الخلافة الشرعية وهذه قليلة المكث . وهو يرى ترفع هؤلاء نوعاً من الجمود (وتمسكاً في الحاضر بالأمر المعهود) ويسمح ترفعهم هذا للسلطة بالارتفاع (مستعينين بعظيم من الخصوص والتعلق) .^(١)^(٢)^(٣)

أما والجاه ظاهرة لا تزيل المجتمع المبني على نظام التفاضل فينبغي إذاً أن يوضع الجاه على أساس سليمة من المصلحة العامة فيطلع إليه من له سبب صحيح من علم أو فضل أو خدمة للجتماع أو صفات عالية . أما إذا كان الجاه للملقبين والماليين فمعنى ذلك قلة النضوج في المجتمع ... وأيا كانت نظرية المجتمع إلى مقاييس الجاه فإنه يبق صحيحاً أن من حصل له الجاه أفاده ذلك في ثروته وضاعف له فيها . والمعروف من الفضائح المالية والسياسية في القرن العشرين كثير وغير المنشور منها أكثر ...

الفصل الثاني – اقتصadiات السكان

المبحث الأول – كيف تناول ابن خلدون مسألة السكان

ظروف المجتمع وتأثيرها على دراسات السكان :

من أهم الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاد الاجتماعي مسائل السكان وعلى الأخص علاقة عدد السكان بمستوى المعيشة . بيده أن الاعتبارات الاقتصادية

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧١ و ٣٧٢ .

(٢) يقول الأستاذ باريتو :

“La prédominance des intérêts principalement industriels et commerciaux, peuple la classe gouvernante d'hommes rusés, astucieux, possédant de nombreux instincts de combinaisons et la dépeuple d'hommes au caractère fort, d'hommes fiers, possédant de nombreux instincts de la persistance des agrégats”.

V. Pareto, Traité de Sociologie, p. 1424.

البحثة ليست هي العوامل الوحيدة التي يصح الأخذ بها في تقدير مسائل السكان .
بل هناك اعتبارات أخرى منها الحربي والاجتماعي والأخلاقي .

وليس مسائل السكان من المسائل التي أثيرت حديثاً بل كانت موضع بحث
القدماء . إلا أن بحث القدماء يتغلب عليه الطابع الاجتماعي والحربي . ولا يجد
فيه جلياً الطابع الاقتصادي . ففي أثينا وفي إسبارطة نظروا إلى السكان كأداة حرية
تسقط بها الدولة سلطانها على جيرانها . كذلك كان يرجى من النسل تعويض ما تأتي
عليه المجتمعات والأمراض والمحروب ، وقد يكون عرب الباهلية من الشعوب القليلة
التي ربطت الاعتبار الاقتصادي بالاعتبارات الاجتماعية عند تناول مسألة وأد
البناء . فقد كان العربي الباهلي يخشى من ضغط المجتمعات والغزوat على شرف
أسرته فيفضل الوأد على العار المتوقع من احتمال القحط . وفي ذلك نزلت الآية
الكريمة : { لَوْلَا قُتِلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٌ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ } .

أما في بحث المدرسة التقليدية لمسائل السكان فقد طفت الناحية الاقتصادية
بفعلوا مقياس الرغبة في زيادة السكان مرتبطة بتأثير تلك الزيادة في مستوى
المعيشة هل يكون صعداً بتأثير قانون الغلة المتزايدة في الإنتاج لكثرة اليد العاملة
أم أن قانون الغلة المتناظرة في الإنتاج يؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى تخفيض
ذلك المستوى .

والملاحظ أن بحث مسائل السكان أخذ يتجه إلى تحقيق الأغراض الاجتماعية
والحربية وأهملت الناحية الاقتصادية البحثة قليلاً . أي أن النظرة الحديثة أخذت
تقرب من النظرة القديمية إلى مسائل السكان ولم تقتصر على الاهتمام بالجانب
الاقتصادي كما حصل في المدرسة التقليدية .

والواقع أن بحث تلك المسألة كان يرتبط دائماً بالظروف الموجودة في زمن
ذلك البحث وقد كانت الظروف الاقتصادية تشغل المقام الأول حين كتابة مالبس
ومن تلاه مباشرةً . لذلك ظهرت في كتابتهم نزعـة تغليب الاعتبارات الاقتصادية

في استنتاجهم . أما أن مسألة السكان ترتبط بالظروف الملزمة للزمان والمكان فالدليل على ذلك مستفاد من تبادل التشاؤم والتفاؤل حسب الزمان والمكان الذي كتب فيه كل من جودوين ومالبس وآدم سميث وسموندي اخوه .

ظروف مجتمع ابن خلدون :

وقد كتب ابن خلدون ما كتبه عن السكان في زمن كان الاعتبار الفالب على مسألة السكان هو الغالب قديماً وهو الذي أصبح الغالب الأعم اليوم أي الاعتبار الاجتماعي والحربي . فالنسـل كان مطلوباً لإعزـاز الدعـوة الـقومـية والـتـغلـب على غـزـوات الإـسـپـان لـلـأـنـدـلس . كما أن الإـسـلام شـجـع زـيـادة النـسـل وتحـسيـنه . ويرى ابن خلدون من الناحية السياسية والحربية أن عظم الدولة يكون على نسبة القائمين بها في القلة والكثرة . والسبب في ذلك ”أن الملك إنما يكون بالعصبية وأهل العصبية هم الحامية الذين يتزلون بهـاـلـكـ الـدـولـةـ وأـقـطـارـهـاـ وـيـنـقـسـمـونـ عـلـيـهـاـ . فـاـكـانـ منـ الـدـوـلـةـ الـعـامـةـ قـبـيلـهـاـ وأـهـلـ عـصـبـيـتـهـاـ أـكـثـرـ كـانـ أـقـوىـ وـأـكـثـرـ مـالـكـ وأـوـطـانـاـ وـاعـتـبـرـ ذـلـكـ بـالـدـوـلـةـ الـإـسـلـامـيـةـ لـاـ أـلـفـ اللهـ كـلـمـةـ الـعـرـبـ عـلـىـ إـسـلـامـ...ـ وـأـمـاـ طـوـلـ أـمـدـهـاـ فـمـلـيـ تـلـكـ النـسـبـةـ“^(١) ... وهـكـذـاـ نـسـبـ الـدـوـلـةـ فـيـ أـعـمـارـهـاـ عـلـىـ نـسـبـةـ الـقـائـمـينـ بـهـاـ ...ـ ...ـ

تناول ابن خلدون الناحية الاقتصادية بالبحث :

على أن ابن خلدون لم ينظر لمسألة السكان من الناحية الاجتماعية والسياسية فقط ، بل تناول أيضاً الناحية الاقتصادية فيبحث زيادة السكان وأثرها في زيادة الانتاج ثم علاقتها بمستوى المعيشة مفتداً ظاهرة الغلة المتناقصة كما تناول بالبحث أثر الرخاء في زيادة السكان وأخيراً أردف بحثه بحثاً لم يسبق إليه عن أثر الاستبعاد في قلة السكان .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٥٣ و ١٥٤ في إن عظم الدولة على نسبة القائمين بها في القلة والكثرة .

المبحث الثاني — أثر وفرة السكان في زيادة العمران

يرى ابن خلدون أن وفرة السكان تؤدي إلى زيادة تجزئة العمل وبالتالي إلى زيادة التعاون وحسن الاستغلال في زراعة الانتاج تبعاً لذلك . ومن ناحية أخرى يؤدى ازدياد العمران الناتج إلى ازدياد القوة الشرائية وبالتالي إلى ازدياد الطلب وازيد ازدياد الانتاج مرة ثانية . فلا خوف إذاً من زيادة السكان إذ أن وفرة السكان وإن أفادت زيادة في العرض إلا أنها من ناحية أخرى تقابلهما زيادة في الطلب . والمجتمع يسعى دائماً إلى استيعاب الزيادة في السكان دون أن يؤثر ذلك على مستوى المعيشة فيه لأن ازدياد السكان يقابلها زيادة العمران . وما دام كل من البسط والمقام في ازدياد فلا خوف من انخفاض نسبة الحاصل .

يقول في هذا الصدد "إن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معيشته وإنهم متعاونون جماعاً في عمرانهم على ذلك وال حاجة التي تحصل بتعاون طائفة منهم تشتد ضرورة لأكثر من عددهم أضعافاً . فالقوت من الخطة مثلاً لا يستقل الواحد بتحصيل حصته منه وإذا انتدب لتحقيله الستة أو العشرة من حداد ونجار للآلات وقائم على البقر وإثارة الأرض ... الخ . وتوزعوا على تلك الأعمال أو اجتمعوا وحصل بعملهم مقدار من القوت فإنه حينئذ قوت لأضعافهم مرات فالأعمال بعد الاجتماع زائدة على حاجات العاملين وضروراتهم" ^(١) .

خلاصة رأيه هذا أن ازدياد التعاون الناتج عن ازدياد السكان مرجعه تجزئة العمل مما يؤدى إلى تطبيق قانون الغلة المتزايدة ... وهو لذلك يعتبر السلف العظيم مارشال حين يقول هذا "يبدو أن زيادة السكان تصاحبها باستمرار زيادة في وسائل إشباع الحاجات الإنسانية" ^(٢) .

وذلك هي الفكرة الأساسية التي حارب بها أغلب الاقتصاديين مخاوف مالبس ، فالغلة المتزايدة هي الضمان الكبير الأشرف لنظام السكان . ولا ننسى أن هامش

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٢ في أن تفاصيل الأمصار والمدن في كثرة الرف لأهلها ... الخ.

(٢) Marshall, Principles, p. 321.

الإنتاج كان لا يزال متسعاً في ذلك الزمن بمعنى أنه لم تكن الموارد الطبيعية مستغلة الاستغلال الأقصى . فكان يمكن أن يؤدي المجهود الجديـد إلى غلة متزايدة . ومن جهة أخرى نلاحظ أن عنصر العمل كان أهم عناصر الإنتاج . فمعنى وفـرة السـكـان وفـرة الـيد العـاملـة ووفـرة الإـنـتـاج واـزـدـيـادـ العـمـرـان .

على أن ابن خلدون لم يقتصر على إعطاء فكرة مجملة عن زيادة الإنتاج بسبب زيادة تجـزـئـةـ العمل من جـراءـ وـفـرةـ السـكـانـ . بل أخذـ يـتـصـىـ بـدـقـةـ تـأـيـيرـ وـفـرةـ السـكـانـ في زـيـادـةـ الإـنـتـاجـ .

قال ”فأهل مدينة أو مصر إذا وزعت أعمالهم كلها على مقدار ضروراتهم وحاجاتهم اكتفى فيها بالأقل من تملك الأعمال وبقيت الأعمال كلها زائدة على الضرورات فتصرف في حالات الترف وعوائده وما يحتاج إليه غيرهم من أهل الأمصار ويستجلبونه منهم بأعواضه وقيمه فيكون لهم بذلك حظ من الغنى . وقد تبين لك في الفصل الخامس في باب الكسب والرزق أن المكاسب إنما هي قيم الأعمال فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها بينهم فكثـرت مـكـاسـبـهـمـ ضـرـورـةـ وـدـعـتـهـمـ أحـوالـ الرـفـهـ وـالـغـنـىـ إـلـىـ التـرـفـ وـحـاجـاتـهـ منـ التـأـنـقـ فيـ المـسـاـكـنـ وـالـمـلـاـبـسـ وـاسـتـجـادـةـ الـآـنـيـةـ وـالـمـاعـونـ وـاتـخـاذـ الخـدـمـ وـالـمـرـاكـبـ وـهـذـهـ كـلـهـاـ أـعـمـالـ تـسـتـدـعـيـ بـقـيمـهـاـ وـيـخـتـارـ الـمـهـرـةـ فـيـ صـنـاعـتهاـ وـالـقـيـامـ عـلـيـهـاـ فـتـنـفـقـ أـسـوـاقـ الـأـعـمـالـ وـالـصـنـائـعـ وـيـكـثـرـ دـخـلـ الـمـصـرـ وـخـرـجـهـ وـيـحـصـلـ الـيـسـارـ لـتـحـلـيـ ذـلـكـ مـنـ قـبـلـ أـعـمـالـهـ وـمـتـ زـادـ الـعـمـرـانـ زـادـتـ الـأـعـمـالـ ثـانـيـةـ ثـمـ زـادـ التـرـفـ تـابـعاـ لـلـكـسـبـ وـزـادـتـ عـوـائـدـهـ وـحـاجـاتـهـ وـاسـتـبـنـطـتـ الصـنـائـعـ لـتـحـصـيلـهـاـ فـزـادـتـ قـيمـهـاـ وـتـضـاعـفـ الـكـسـبـ فـيـ الـمـدـيـنـةـ لـذـلـكـ ثـانـيـةـ وـنـفـقـتـ سـوقـ الـأـعـمـالـ بـهـاـ أـكـثـرـ مـنـ الـأـوـلـ وـكـذـاـ فـيـ الـزـيـادـةـ الـثـانـيـةـ وـالـثـالـثـةـ لـأـنـ الـأـعـمـالـ الـزـائـدـةـ كـلـهـاـ تـخـصـ بالـترـفـ وـالـغـنـىـ بـخـلـافـ الـأـعـمـالـ الـأـصـلـيـةـ الـتـيـ تـخـصـ بـالـمـعـاشـ“ .

فالنقطة الأساسية في نظرية ابن خلدون عن تأثير وفـرة السـكـانـ فيـ الـعـمـرـانـ هيـ أنـ زـيـادـ الـيدـ الـعـاملـةـ تـؤـدـيـ إـلـىـ تـجـزـئـةـ الـعـمـلـ وـبـالتـالـيـ إـلـىـ تـطـبـيقـ قـانـونـ الـغـلـةـ المتـزاـيـدةـ

في الانتاج، ثم أن زيادة اليد العاملة معناه زيادة الأعمال وازدياد المكاسب وازدياد القوة الشرائية، وازدياد الطلب وحاصل ما تقدم زيادة العمران بازدياد الدخل والخرج، أن الانتاج الجديد ينصرف إلى الترف إذ أن الضروريات تكون متوجهة بقدر كافٍ إليها انصرفت الأعمال الأصلية.

وقد ميز ابن خلدون بين انتاج الضروريات وانتاج مواد الترف، فالاعمال الأصلية للسكان منصرفة إلى انتاج الضروريات. أما حيث يتسع مصر أو المدينة فالاعمال أو المجهودات الجديدة تنصرف إلى الانتاج الترف . فضغط زيادة السكان لا يؤثر في مستوى القوت فهذا القوت ينبع بقدر كافٍ بأقل مجهود من المجتمع . وب مجال البحث إنما هو عن أثرها في مستوى الرفاهية .

ولما ميز ابن خلدون بين انتاج الضروريات وانتاج أدوات الترف وفرق بين مستوى الرفاهية وبين مستوى القوت وضع بذلك مسألة زيادة السكان في وضعها الصحيح . فالمسألة ليست مسألة الاعاشة فهذه يمكن ضمانها وإنما المسألة تتعلق بضغط تلك الزيادة على مستوى رفاهية السكان الأصليين .

ولابن خلدون فضل يذكر على ما تنسى ومن رأى رأيه . فهو لاء خلطوا باشارتهم إلى الجوع والأمراض بين أثر زيادة السكان في مستوى الرفاهية وبين ضغطها على مستوى القوت ، فالغذاء يحصل تدبيره بالتخزين أو الاستيراد . والمشاهد عموماً أن انتاج الضروريات من مواد غذائية ... إن أكثر من الاستهلاك الكلي بل قيل في أكثر من مناسبة إن العالم يشكو في هذه الناحية من افراط الانتاج . ثم إن مسألة القوت مسألة نسبية للارادة والمناخ والعادات أثر كبير في تكيفها . وعلى حد قول ابن خلدون عن هلاك الناس بالمجاعات أن الذي قتلهم هو الشبع المعتاد السابق لا الجوع ^(١) الحادث اللاحق . فالناحية المهددة ليست امكان انتاج ضروريات

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الأول ص ٨٦ في اختلاف أنواع العمران في الخصب والجوع . وينتقد من يتوهم أن الجوع مهلك « فليس الأمر كذلك إلا إذا حلت النفس عليه دفعه وقطع عنها الغذا بالكلية » .

المعيشة وإنما الكالبيات فيها . فههذه موضع التنازع والانتقال وإليها تتجه الأطاع
فتتحترك الفتوحات والاستعمار . وقد أجاد ابن خلدون كل الاجادة بهذا الميـيز
الجوهرى بين مستوى الرفاهية ومستوى القوت .

وإذا كانت بعض الجماعات قد وجدت نفسها مهددة ، من الناحية الغذائية
فسبب ذلك ليس عجزاً في طاقة الإنتاج وإنما اختلال في نظام التوزيع ...
فقد يكون هناك اختلال بين حجم الزراعة والصناعة أو توجد قيود تعسفية موضوعة
على الاستيراد أو يرجع الأمر إلى العراقيـل الموضوعة على التجارة الدولية أو عند
تكوين الدولة الجغرافـى مثل بلاد الإمبراطورية النمساوية بعد تفككـها ، وقد كانت
تؤلف وحدة اقتصادية متكاملة اخـ ...

فزيادة السكان إـذا من الناحية الاقتصادية لا يخشى معها حتى على مستوى
الرفاهية . فزيادة الاستهلاـك تقابـلها زيادة الإنتاج ، وزيادة العرض يقابلـها زيادة
الطلـب ، وزيادة الخـرج يقابلـها زيادة الدخل ، وبالاجمال زيادة السـكان يقابلـها
زيادة العمـرـان .

المبحث الثالث — أثر العمـرـان في زيادة السـكان

قدمـنا أن كثـرة السـكان تؤدى إلى زيادة العمـرـان . إلا أن ابن خـلدون يرى
كذلك أن اتساع العمـرـان يستوعـب ازديـاد السـكان .

وهو يعلـق أهمـية كبيرة على أثر العمـرـان في تيسـير سـبل المعـيشـة ويـشبه الناس
في تراجمـهم على ثروـات العالم بـتراجمـ الحـيوـانـات العـجمـ على فـنـات بـيـوت أـهـل النـعـمـ وكـيفـ
تـختلف أحـواـلـهـا في هـجـرـانـها أو غـشـيـانـها ”ـفـانـ بـيـوت أـهـل النـعـمـ وـالـثـرـوةـ وـالـمـوـائـدـ
الـخـصـبـةـ مـنـهـاـ تـكـثـرـ بـسـاحـتهاـ وـأـفـنـيـتـهاـ الـحـبـوبـ وـسـوـاقـطـ الـفـنـاتـ فـيـزـدـحـمـ عـلـيـهـاـ غـواـشـيـ
الـنـملـ وـالـخـشـاشـ . وـيـحـلـقـ فـوقـهـاـ عـصـائـبـ الـطـيـورـ رـحـىـ تـرـوـحـ بـطـانـاـ وـتـمـتـلـ شـبـعاـ
وـرـيـاـ . وـبـيـوتـ أـهـلـ الـخـصـاصـةـ وـالـفـقـرـاءـ الـكـاسـدـةـ أـرـزـاقـهـمـ لـاـيـسـرـيـ بـسـاحـتهاـ دـبـيبـ
وـلـاـ يـحـلـقـ بـجـوـهـاـ طـائـرـ وـلـاـ تـأـوـيـ إـلـىـ زـوـاـيـاـ بـيـوتـهـمـ فـارـةـ وـلـاـ هـرـةـ“ـ وـيـقـولـ ”ـ وـاعـتـرـ

غاشية الأناسى بغاشية العجم من الحيوانات وفتات الموائد بفضولات الرزق والترف
وسلولتها على من يبذلها لاستغنائهم عنها في الأكثـر لوجود أمثلـها لديـهم^(١) .

وهذا الكلام الأخير يكاد يشير إلى فائض المستهلك الناتج عن العمـران وكيف
أنه يزداد لفائدة المستهلكين كلـما زاد العمـران . فـكلـما زاد العمـران زاد ما ينـاله
الفرد من خـير وزادت قـوة شـرائه .

ويقول بوـتون^(٢) ”إن ابن خـلدون يهـم اهـتماماً كـبيراً بالظـواهر المـتعلقة بـمسـألـة السـكـان وـيـظـهـر ماـ بـيـنـهـا وـبـيـنـثـروـةـ الـبلـدـ مـعـلـقاـةـ وـثـيقـةـ .

إن بعض كتاباته تضـمـعـهـ في صـفـ أـصـحـابـ النـظـريـاتـ اـنـتـيـ سـمـيتـ theories populationistes وهـىـ التيـ تـجـعـلـ منـ السـكـانـ سـبـبـ الثـروـةـ . منـ ذـلـكـ قولـهـ ”إنـ تـفـاضـلـ الأمـصـارـ وـالمـدنـ فـكـثـرـ الرـفـهـ لـأـهـلـهـاـ وـنـفـاقـ الـأـسـوـاقـ إـنـماـ هوـ فيـ تـفـاضـلـ عمرـانـهاـ فـالـكـثـرـةـ وـالـقلـةـ“ . وهوـ يـرجـعـ ذـلـكـ إـلـىـ تـجـزـئـةـ الـعـمـلـ بـلـ يـكـادـ يـلمـحـ قـانـونـ المـنـافـذـ .
ولـكـنـ نـظـرـيـةـ ابنـ خـلـدونـ لاـ تـقـصـرـ عـلـىـ جـانـبـ وـاحـدـ مـنـ الـمـسـأـلـةـ إـذـ هوـ يـذـكـرـ
فيـماـ بـعـدـ أحـوـالـ تـجـعـلـ الثـروـةـ سـبـبـاـ فـزـيـادـةـ السـكـانـ وـلـيـسـ السـكـانـ سـبـبـاـ لـزـيـادـةـ الثـروـةـ .
منـ ذـلـكـ قولـهـ ”إنـ الدـوـلـةـ الـتـيـ تـشـجـعـ الصـنـاعـةـ يـزـيدـ سـكـانـهاـ وـتـزـيدـ جـبـاـيـتهاـ“ .
ويـسـتـنـجـ بوـتونـ مـاـ تـقـدـمـ إـدـرـاكـ ابنـ خـلـدونـ إـدـرـاكـاـ صـحـيـحاـ لـلنـوـاـحـىـ الـمـعـدـدـةـ
الـتـىـ تـشـيرـهـاـ مـسـائلـ السـكـانـ .

المبحث الرابع — وفرة السـكـانـ وـمـسـطـوـىـ الـمـعـيـشـةـ

إـذـاـ عـظـمـ عمـرـانـ الـبـلـادـ الـوـافـرـةـ السـكـانـ وـازـدـادـ الدـخـلـ وـالـخـرـجـ اـرـتفـعـ مـسـطـوـىـ
الـمـعـيـشـةـ . وـهـنـاكـ دـائـماـ اـتـجـاهـ لـلـتوـازـنـ بـيـنـ الدـخـلـ وـالـخـرـجـ فـاـذـاـ زـادـ الدـخـلـ لـحـقـهـ الـخـرـجـ
وـبـالـعـكـسـ . وـهـذـاـ التـواـزنـ الـجـديـدـ يـحـصـلـ فـيـ مـسـطـوـىـ أـعـلـىـ فـيـ الـبـلـادـ الـوـافـرـةـ السـكـانـ .

(١) مـقـدـمةـ ابنـ خـلـدونـ — الفـصـلـ الـرـابـعـ صـ ٣٤٤ـ فـيـ أـنـ تـفـاضـلـ الـأـمـصـارـ ... إـلـخـ .

(٢) Bouthoul, p. 33 - 34.

(٣) مـقـدـمةـ ابنـ خـلـدونـ — الفـصـلـ الـرـابـعـ صـ ٣٤٣ـ

يقول ابن خلدون ”وأما حال الدخل والخرج فمتكافئ في جميع الأمصار ومتى عظم الدخل عظم الخرج وبالعكس ومتى عظم الدخل والخرج اتسعت أحوال الساكن ^(١) ووسع المصر كل شيء“.

وما علينا إلا أن نقارن احتمالات الكسب في البلاد التي زاد عمرانها بازدياد سكانها ”فإن تفاضل العمران في الأمصار يكون بزيادة الكسب ... فما كان عمرانه من الأمصار أكثر وأوفر كان حال أهله في الترف أعلى من حال المصر الذي دونه على وطيرة واحدة في الأصناف . القاضي مع القاضي والتاجر مع التاجر . والصانع مع الصانع والسوق مع السوق والأمير مع الأمير والشرطى مع الشرطى . واعتبر ذلك في المغرب مثلاً بحال فاس مع غيرها من أمصاره الأخرى مثل بجاية وتلمسان وسبتة تجدها يبنها بونا كثيرة على الجملة ثم على الخصوصيات . وتجد أهل الأمصار الصغيرة ضعفاء الأحوال متقاربين في الفقر والخصاصة لما أن أعمالهم لا تفي بضروراتهم ولا يفضل ما يتأنلونه كسباً فلما تنمو مكاسبهم وهم لذلك مساكين محاوبيح إلا في الأقل النادر ...“ ^(٢).

ومضمون هذا أن كثرة السكان تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة في حين أن قلة السكان تؤدي إلى قلة العمran وضعف قوة الشراء مع تقاربها بين السكان ، وأبلغ من ذلك أن السائل في الأمصار الكبيرة له قوة سؤال ليست لسائل في الأمصار الصغيرة ”فإن السائل بفاس أحسن حالاً من السائل بتلمسان أو وهران . ولقد شاهدت بفاس السؤال يسألون أيام الأضاحى أئمَّان ضحاياهم ورؤيتهم يسألون كثيراً من أحوال الترف واقتراح المأكل مثل سؤال اللحم والسمن وعلاج الطبخ والملابس والمأمورون كالغربال والآنية . ولو سأل سائل مثل هذا بوهران أو تلمسان لاستنكرونه“ . ثم يسترسل فيقول ”ويبلغنا لهذا العهد عن أحوال القاهرة ومصر من الترف والغنى في عوائدهم ما يقضى منه العجب حتى إن كثيراً

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٣

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٣

من الفقراء بالغرب يتزعون الى النقلة الى مصر (١) ” وفي ظاهرة الهجرة هذه من الأوطان قليلة السكان وبالتالي قليلة العمران الى أمصار مكتظة بالسكان ومستبورة في العمran دليل على أن احتمالات العمل والكسب التي يجلبها العمran أكثر في البلاد الكثيرة السكان منها في البلاد قليلة السكان .

وما يلفت النظر أن ابن خلدون قد قرر ارتفاع مستوى المعيشة في الأمصار الواقفة العمran والكثيرة السكان بزيادة الإنتاج فيها واتجاهه الى الترف .

والواقع أن الاقتصاديين الحديثين يظهرون الأهمية التي تكتسبها مواد الترف في مجتمع يرتفع مستوى معيشته . يقول الأستاذ فيشر ” إن توفر الأحوال التي تسمح بالتقدم المأدى يؤدى الى استمرار الاتجاه إلى تضاؤل أهمية الإنتاج البدائي وازدياد أهمية الإنتاج الترف ” . (٢)

ثم يقول ” إنه من الضروري ازدياد الاهتمام بانتاج مواد الرفه وتلك المواد التي تعتبرها المجتمعات الفقيرة مواد ترف ” .

ويقول ” إن حل مشكلة البطالة منوط الى حد كبير بالتوسيع في صناعات الترف ” . (٣)

المبحث الخامس — قيود زيادة السكان

والآن هل يرى ابن خلدون أنه مقدر للجنس البشري أن يتضاعف من غير أن يقف حائل دون ذلك . الواقع أنه لم يقل هذا بل لعله رأى بيصره النافذ أثر تلك القيود على النسل . ولكن تلك القيود ليست كما تصورها مايلس نتيجة لعجز الموارد الغذائية عن مجاراة معادلة النسل التصاعدية الهندسية بل هي قيود يأتي بها سياق

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٣

(٢) فيشر ص ٣٣ (تعارض التقدم والأمان) .

(٣) فيشر ص ٣١ (تعارض التقدم والأمان) .

(٤) فيشر ص ٦٤ (تعارض التقدم والأمان) .

التاريخ . فاستحكام الحضارة ومفاسد الترف تجعل في طياتها تحديدا للنسل ...
إذ تكثر عند ذلك الموات والمجاعات وليس المجاعة نتيجة مباشرة لعجز
الأرض عن الإنتاج وإنما هي نتيجة الفوضى السياسية والإرهاق المالي الذي
يعم الدولة في أواخرها مما يؤدى إلى نقص الإنتاج والامتناع عن التخزين ” فيقل
احتراق الزرع وليس صلاح الزرع وثمرته بمستمر الوجود ولا على وتيرة واحدة ،
فطبيعة العالم في كثرة الأمطار وقلتها مختلفة والمطر يقوى ويضعف ويقتل ويكتثر
والزرع والضرع والثار على نسبة إلا أن الناس وانقون في أقواته م بالادخار ،
فإذا فقد الأدخار عظم توقع الناس لل المجاعات فغلا الزرع وعجز عنه أولو الخصاصة
فهلكوا ” ... ”

ويشير ابن خلدون بذلك الى أهمية التخزين في التوفيق بين الإنتاج والاستهلاك
ويرى أنه ينبع للعامل النفسي ، فإذا لم يتتوفر امتناع التخزين وكان ذلك سبب
المجاعات ... وخاصة إذا كان الحصول غير ثابت .

فالمجاعات تتضع حدا للنسل عند استحكام الحضارة . كذلك يؤثر الاستعباد
في قلة السكان . وقد نتبيننا فيما سبق أثر الظلم في قلة السكان ... وقد ذهب ابن
خلدون إلى أبعد من هذا وتناول الموضوع من ناحيته الأعم فبحث في أثر فقدان
الحيزية الإنسانية في النسل ... وفي هذا يقول : إذا غلت الأمة وصارت في ملك
غيرها أسرع إليها الفناء بما يحصل في النفوس من التكاسل ” إذ تصير بالاستعباد
آلته لسوها وعالها عليهم فيقصر الأمل ويضعف التناسل . والاعتراض إنما هو عن
جدة الأمل وما يحدث عنه من النشاط في القوى الحيوانية . فإذا ذهب الأمل
باتكاسل ... تناقض عمران الأمة وتلاشت مكاسبها ومساعيها وعجزت عن المدافعة

(١) أشار ابن خلدون إلى أن الترف يؤدى إلى التفنن في الشهوات وانخلاط الأنساب وإهمال
النسل وهلاكه . وينسب (Faxardo) وهو من التجار بين في إسبانيا انفراضاً السكان إلى الترف وكثرة
الضرائب على غرار ابن خلدون .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٨٦ في وفور عمران آخر الدولة الخ .

عن نفسها بما خضد الغلب من شوكتها فأصبحت طعمة لكل آكل . والانسان رئيس بطبيعة بمقتضى الاستخلاف الذى خلق له ، والرئيس إذا غلب على رئاسته وكبح عن غاية عزه تكاسل عن شبيع بطنه وردى كبده وقد يقال مثل ذلك في الحيوانات المفترسة فانها لا تسافد إذا كانت في ملکة الآدميين ... وما تزال الأمة المملوكة على أمرها في تناقص واضمحلال الى أن يأخذها الفناء ... واعتبر في ذلك أمة الفرس كيف كانت قد ملأت العالم كثرة فلما دخلت في ملکة العرب لم يكن بقاوها إلا قليلاً ودثرت كأن لم تكن . ولا تحسين أن ذلك لظلم نزل بها أو عدوان شملها فلکة الاسلام في العدل ما علمت وإنما هي طبيعة في الإنسان إذا غلب على أمره وصار آلة لغيره ... ^(١) .

ويقول الأستاذ محمد صالح بك ”ولسنا نعلم كتاباً قبل أو بعد ابن خلدون وفق إلى هذا التحاليل الدقيق لأثر الحرية في الإنسان . وأبرز في الطبيعة مكان الإنسان في الوجود ووضع العزة الإنسانية في نصابها الصحيح ... ^(٢) . وليس مثل هذا التفكير مستغرباً من عالم عمد في جميع كتاباته إلى مناصرة الحرية الاقتصادية في ظل السلطان العادل .

المبحث السادس

مقارنة آرائه بآراء الاقتصاديين في مسألة السكان

لا نود أن نكرر هنا ما قاله الاقتصاديون تفصيلاً في مسألة السكان وإنما نكتفي بالتلميح للاتجاهات الكبرى في التفكير الاقتصادي مقارنين إياها بما وصل إليه ابن خلدون في بحثه .

ونوّد قبل ذلك أن نشير إلى أن البحث عن السكان تطبع بظروف الزمان والإقليم . أما ابن خلدون فان كتابته علمية بحثة مجزدة إلى حد كبير عن تأثير الزمان

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثاني ص ١٤٠ و ١٤١ في أن الأمة إذا اغلبت آل إليها الفناء .

(٢) مجلة القانون والاقتصاد ص ٧٦٠ سنة ١٩٣٣

والمكان . فهو لا يدرس إقليماً أو زماناً معيناً وإنما يدرس الاتجاهات الكبرى المجردة عن طابع الإقليم المعين أو الزمن المحدود .

وقد كان التجار يرون يعتقدون مثل ابن خلدون بأن قوة الدولة إنما هي بعدد رعاياها ولذلك كانوا يشجعون زيادة السكان . وكذلك قال الفيزيوكرات وإن كانت آراؤهم تنتصها الوحدة والتماسك .

أما مالثس نغلاصة اعتبراً أنه الموارد الغذائية لا تستطيع أن تجارى زيادة النسل فلا بد إذاً من إيجاد التوافق بين إنتاجها وزيادة النسل . وقد وضع ابن خلدون المسألة في وضعها الصحيح بأن بين أن زيادة السكان إنما مجال أثرها في مستوى الرفاهية لا في مستوى القوت . وقد دلت الأبحاث الحديثة على صحة نظرية ابن خلدون عن القوت وإنتاجه . وفي ذلك يقول الأستاذ الرفاعي بك : « لا خطير من وجهاً عدم كفاية الموارد الغذائية فقد زادت المتطلبات الغذائية لدرجة أن ما يعانيه العالم الآن ليس قلة إنتاج بل إفراط إنتاج ... » .

وإذا قارنا آراء ابن خلدون بأراء بيرسون رأينا وجه الشبه بينهما . فدار البحث في نظر كل منهما لكافة السكان وعلاقتها بالعمان . وليس الفكرة المجردة عن الزيادة والتقصص في السكان . فليست الزيادة في السكان في كندا مثل زيادة السكان في بلجيكا .

ويقول بيرسون إننا نجد عدد السكان في البلاد الراقية أكبر منه في البلاد المتأخرة وهذا يؤيد ما قاله ابن خلدون عن علاقة السكان بالعمان .

وإذا قورنت آراء ابن خلدون مثلاً بأراء كارى في السكان كان الحكم في صالح ابن خلدون . ولا شك أن مقارنة آراء ابن خلدون في السكان بأراء غيره من الاقتصاديين تدل على عبقريته الفذة وذهنـه الممتاز فهو وان سبق هؤلاء الاقتصاديين بقرون إلا أنه كان في بحثـه موفقاً كل التوفيق بل امتاز عنـهم بتجزـد نظرـته عنـ القيد

(١) كتاب الاقتصاد السياسي - باب مسائل السكان .

الإقليمي أو الزماني . وما يدل على صدق رأيه أننا نجد مثلاً الأستاذ الرفاعي بك يقول : ”المسألة التي يعني الكتاب بيانها في العصر الحاضر تحصر في أنه لا محل للخاوف التي أثارها مالبس في المالك التمدينية لأن الخطر الذي تستهدف له الدول في العصر الحديث ليس إفراط السكان ، بل على النقيض من ذلك نقص عدد المواليد ...“^(١) .

وقد قارن الدكتور محمد صالح بك نظرية ابن خلدون بنظرية مالبس فقال : ”ونحب أن نذكر هنا أن مالبس عند تقريره لنظريته الشهيرة الخاصة بالسكان ... لم يعقب على نظريته مؤكداً قيود هذه النظرية وأهمها ما يترب على زيادة السكان من زيادة تخزئة العمل المفضي إلى زيادة الطعام وهو مالمحه ابن خلدون بالمعيته ...“^(٢) .

الفصل الثالث – اقتصاديات الترف المبحث الأول – اتجاه الحضارة إلى الترف

إرتباط الحاجات بالحضارة :

تتميز الحضارة عن البداءة في نظر ابن خلدون بتأصل حاجات اقتصادية و عمرانية جديدة تزيد على مجرد الحاجات الضرورية للعيشة . وهو يعرف الحضارة بأنها ”أحوال عادلة زائدة على الضروري من أحوال العمران زيادة تفاوت بتفاوت الرفء وتفاوت الأئم في القلة والكثرة تفاوتاً غير منحصر“^(٣) .

ومن المفهوم أن الحاجة الاقتصادية يجب أن تتمثل في إنتاج ما وأن تُخَذَّل شكلاً ظاهراً من صناعة أو مهنة تكون في خدمتها . كما يجب أن يكون لها شيء من الانتشار بواسطة النقل والتقليل والعادة بحيث يكون لها صبغة عامة إلى حد ما . والاحتياجات الاقتصادية لا تتأصل إلا إذا وجدت الوسيلة لإشباعها . فهي تصاحب

(١) كتاب الاقتصاد السياسي – باب مسائل السكان .

(٢) مجلة القانون والاقتصاد ص ٧٥٨ و ٧٥٩ سنة ١٩٣٣

(٣) مقدمة ابن خلدون – الفصل الرابع ص ٣٥٠ في أن الحضارة في الأمسكار من قبل الدول .

دائماً التقدّم الفنى . ونتقدّم وتزداد بوساطة الاختراعات والاكتشافات والافادة منها واقتتسامها .

ولم يغفل ابن خلدون عن أن التعليم أحد الدعائم الكبرى في التقدم الفنى وأنه شديد الارتباط بالحضارة فهو يقول إن العلوم إنما تكثر حيث يكثر العمran وتعظم الحضارة "فهي فضلت أعمال أهل العمran عن معاشرهم انصرفت إلى ما وراء المعاش من التصرف في خاصية الإنسان وهى العلوم والصناعات ومن تشوف بفطرته إلى العلم من نشأ في القرى والأقصىار غير المتمدنة فلا يجد فيها التعليم الذى هو صناعى لفقدان الصنائع فى أهل البدو ... ولا بد له من الرحلة فى طلبـه إلى الأمصار المستبحة شأن الصنائع كلها" ^(٢).

كذلك عقد فصلاً في أن الصنائع لابد لها من معلم وقد تكلمنا عن ذلك
في فصل الإنتاج .^(٣)

ويستدل من كابته على ارتباط الحضارة بتطور حاجات الإنسان وما يصاحبها من تطور مقابل في الانتاج . فالتدريج في المدن مقياس له إشباع الإنسان لحاجاته الجديدة لم تكن متصلة عنه وذلك الشعور بالحاجات الجديدة والسعى لأشباعها يمثل سير الحضارة وتطورها ، ودراسة ابن خلدون لتلك المسألة هي في الواقع نوع من دراسة اقتصadiات الاستهلاك . وقد اختص الترف بالتحليل الدقيق وآراؤه عنه تمثل جزءاً أساسياً من نظريته في تفسير التاريخ .

(١) مقدمة ابن خلدون - الفصل الرابع ص ٣٥٢ و ٣٥٣ في أن المحضارة غالبة العمران .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل السادس ص . ١٠٤ في أن العلوم إنما تكثر حيث يكثر العمران.

(٣) الفصل الخاص بالانتاج — مبحث الصناعة .

تدرج الحاجات والانتاج :

ينتقل الناس من البداوة الى الحضارة فتتغير طرق معيشتهم . وتزيد مكاسبهم نتيجة للجتماع ووفرة العمران فترداد قوتهم الشرائية وقدرتهم على الاستيعاب . هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية تزداد حاجاتهم تبعاً لملابسهم لحضارات سابقة واقتباسهم لعادات ووسائل غيرهم ، بالتعليم والتقليل . ومن ناحية ثالثة يؤثر التنافس في محاولة الامتياز عن طريق المظاهر الخارجية في الاستهلاك فترداد حاجات الترف وتأصله .

يرى ابن خلدون أن الحاجات تتدرج تبعاً للعوامل المتقدمة . ويلازم تدرجها تدرج الانتاج . والانسان يسعى الى إشباع الضروري فالحاجي والكالى . وإذا كثرت الكاليات أصبح الأمر تفرا ، فإذا بولغ فيها أصبحت خروجاً عن الحدّ ”ان أول مطالب الانسان الضروري ، ولا ينتهي الى الكمال والتوفّ إلا إذا كان الضروري حاصلاً ، نخشونة البداوة قبل رقة الحضارة وهذا نجد التمدن غاية للبدوي يجري إليها وينتهي بسعيه الى مقترنه منها^(١) .

ومثل الضروري ”القوت والكن والدف“ بالمقدار الذي يحفظ الحياة ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه^(٢) فال الحاجات الضرورية في نظر ابن خلدون هي الحاجات الفيزيولوجية .

والبدو هم الذين يقتصرون على ”الضروري من الأقوات والملابس والمساكن وسائل الأحوال والعوائد مقصرين عما فوق ذلك من حاجي أو كالي . يتخذون البيوت من الشعر والوبر أو الشجر أو من الطين والحجارة غير منجدة إنما هو قصد الاستظلال والكن لا ما وراءه ، وقد يأowون الى الغيران والكهوف . وأما أقواتهم فيتناولون بها يسيراً بعلاج أو بغير علاج البتة إلا ما مسته النار . فمن كان معاشه منهم في الزراعة

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثاني ص ١١٦ في أن البدو أقدم من الحضر .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثاني ص ١١٥ في أن أجيال البدو والحضر طبيعية .

(٣) يقصد ابن خلدون بكلمة البدو الذين يعيشون عيشة بدائية (rudimentaire) ولا يقصد بها الأعراب أو القوم الرحل .

والقيام بالفلح كان المقام به أولى من الظعن، ومن كان معاشه في السائمة مثل الغنم والبقر فهم ظعن غالبا ... وأما من كان معاشهم في الإبل فهم أكثر ظعننا ... وهؤلاء هم العرب^(١) .

”ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المتنقلين للعيش تعاونوا في الزائد على الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها وتوسيعة البيوت واحتياط المدن والأمسكار للتحفظ^(٢)“ .

”ثم تزيد أحوال الرفة والدعة فتجيء عوائد الترف البالغة مبالغها في التأنق في علاج القوت واستجادة المطابخ وانتقاء الملابس الفاخرة في أنواعها من الحرير والديباج وغير ذلك ومعالاة البيوت والصروح وإحكام وضعها في تحجيمها والاهتمام في الصنائع في الخروج من القوة إلى الفعل إلى غاياتها ، فيتخدرون القصور والمنازل ويبحرون فيها المياه ويعالجون في صرحها ويبالغون في تحجيمها وينختلفون في استجادة ما يتخذونه لمعاشرهم من ملبوس أو فراش أو آنية أو ماعون وهؤلاء هم الحضر^(٣) .

ويمتاز هذا الدور بوجود نظرة جديدة إلى الحياة فهناك اهتمام بالمسائل الفكرية . فالعلوم كما بينا من توابع الحضارة وهناك رغبة في السيطرة على الطبيعة مثل إنشاء ترع ومجار صناعية للياه ، وفي الافادة من الاختراعات والتحسينات الصناعية . وهناك تقدير للذوق الجميل من تأنيق وموسيقى وتنسيق للحدائق واهتمام بالزينة والألوان ، فبعض الأشجار تزرع في البساتين لأشكالها لا لممارها .

وإذا أردنا صوغ ذلك في عبارة حديثة قلنا: إن دور الحضارة يمتاز بالطابع الفكري^(٤) ، والطابع الفني^(٥) (technological interest) ، والطابع الذوق^(٦) (intellectual interest) • (aesthetic interest)

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثاني ص ١١٦ في أن جيل العرب في الخلقية طبيعي .

(٢) و(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثاني ص ١١٥ و ١١٦ في أن أجيال البدو والحضر طبيعية .

(٤) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨٠ في أن الصنائع إنما ت Kelvin بكل العمران الحضري .

(٥) مقدمة ابن خلدون — أن من غاية الكمالات تنظم أوقات الفراغ (الفصل الخامس ص ٤٠٠ في صناعة الغنا .)

” وقد تخرج عن الحد إذا كان العمران خارجاً عن الحد كما بلغنا عن أهل مصر أن فيهم من يعلم الطيور العجم والحرانessية، وتخيل أشياء من العجائب باهتمام قلب الأعيان وتعليم الحداة، والرقص والمشي على الخيوط في الهواء، ورفع الأنفال من الحيوان^(١)“.

تعريف الترف :

الترف عند ابن خلدون إنما هو إذن طور من أطوار الحضارة في سيرها من إشباع الضروريات إلى الخروج عن الحد. وانتقال موضوعات الترف إلى مصاف الضروريات وتأصلها في روح المجتمع هو ما يعنيه ابن خلدون بكلاته وما يرى له عواقب وخيمة على الحضارة. وتأصل الترف دليل على أن حاجات الإنسان قد تطورت وأنه بلغ مرحلة جديدة في طريقة معيشته.

ويميز العميد صالح بك بين الترف بدلوله المأثور وبين ما قصده ابن خلدون إذ هو في رأى ابن خلدون مرحلة من مراحل الحضارة ولا يرتبط بأية فكرة أخلاقية كالمباهاة وحب الظهور. فهو تطور في حاجات الإنسان تقتضيه طبيعة العمران.

ونرى أن عامل التنافس شدد التأثير في التشجيع على استهلاك مواد الترف، وقد لحظ ابن خلدون ذلك إذ يقول : ”ويتزعون مع ذلك إلى رقة الأحوال في المطاعم والملابس والفرش والآنية ويتفاخرون في ذلك ويفاخرون فيه غيرهم...“.

ويقول : ”وتتطوروا بتطور الحضارة والترف في الأحوال واستجادة المطاعم والمشابب والملابس والمبني والأسلحة والفرش والآنية ... وكذلك أحواهم في أيام المباهة والولائم وليلات الأعراس فأتوا من ذلك وراء الغاية“.

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨ في أن الصنائع إنما تكمل بكل العمران الحضري.

(٢) مجلة القانون والاقتصاد ص ٣٣٢ سنة ١٩٣٣

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٥٨ في أن من طبيعة الملك الترف.

(٤) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٦٣ في انتقال الدولة من البداءة إلى الحضارة.

ويتفق ابن خلدون في ذلك مع الاقتصاديين الحدثيين . ويرى فبلن في نظريته عن الطبقات المترفة أن الفرد يمتاز في الجماعات البدائية بقوته ومهارته في الصيد أو شجاعته في القتال . أما في المجتمعات الواقفة السكان فان تلك الصفات لا تعرف عن الشخص إلا للقترين إليه ، ولذلك فان المظاهر الخارجية الدالة على الثراء هي التي تمنع الشخص امتيازاً وتقديراً إذ هي دليل على القدرة واتساع الكسب ...
فالتنافس قائم بين الطبقات المترفة — على المظاهر الخارجية الدالة على الترف .
^(١)

كذلك يحسن تمييز الترف عن الاسراف وهم كثيراً ما يستعملان الدلالة على حالة واحدة . فالاسراف قد يقصد به المبالغة في إشباع حاجات ليست ضرورية أو لا يشعر صاحبها بضرورتها أى أن هذه الحاجات لم تتأصل في منزاج من يشعر بها أو قد يقصد به اعطاء قيمة للأشياء لا تناسب مع حقيقتها . والاسراف بهذا المعنى يختلف عن الترف . إن الترف مرحلة في تطور الحاجات الإنسانية . بينما الاسراف حالة تدل على سوء الاختيار وسوء تقدير القيمة من جانب الشخص المسرف . والاسراف قد يحصل من الغنى والفقير . أما الترف فيفترض مستوى معيناً من القدرة الشرائية المتصلة .

" In primitive groups, where all the members of the group (١) are well acquainted, there are many ways of obtaining distinction other than by the use of economic goods. A man's skill in hunting, bravery in fighting, are well known to his associates and win him glory

But as population increases, as society grows more complex and as the number of people with whom man is thrown in contact, becomes larger, the non-material means of attaining distinction, while they doubtless become no less important absolutely, do become relatively less important

In a pecuniary society, where wealth getting is an indication of superiority, the mere display of material possessions is in itself a token of superiority.

In fact, as pecuniary valuations become more widespread, and significant, the display and use of goods becomes increasingly important, not only outside one's intimate circle, but to a large extent within it " .

فالترف إذن طور من أطوار الحضارة يتميز بتأصل حاجات في نظر المجتمع . هذه الحاجات من وجهة البحث المطلق ليست ضرورية ولا حاجية وهي حاجات تولد عن الوجود في مجتمع متحضر .

المبحث الثاني - أثر الترف في طرق المعيشة

تأصل الترف والاختلال بين الدخل والخرج :

أشروا فيما سبق الى سير الحضارة وأن الترف حاصل تقدّمها . وحالة الترف تعود فتؤثر على أحوال الحضارة المحيطة بها ، فكثيراً ما يصاحب الترف اختلال بين الاستهلاك والانتاج ، وترفع المترفين عن مباشرة أعمالهم بأنفسهم ، وتلمسهم للعيشة من وجوه غير طبيعية فضلاً عن أن تأصل روح الترف في الجماعات تذهب عنها صروتها من حيث التوافق مع الظروف الاقتصادية المحيطة بها مع أن المرونة الاقتصادية شرط أساسى لسير الجماعات سيراً اقتصادياً متظماً وخاصة في الأزمنة الحديثة .

إن ازدياد الحاجات في ذاته ليس ضرراً محضاً ولكن يشترط أن تقابله وسائل لاشباع تلك الحاجات المتزايدة . فحين يرتفع مستوى معيشة طبقة العمال مثلاً يحب أن تزداد بنفس النسبة قدرتهم على الانتاج . فالتوازن بين الانتاج والاستهلاك أمر ضروري جداً . ونرى له في الحياة مظاهر عدّة . فرب البيت الذي يسعى إلى أن يكون إيراده معادلاً لمصروفه ، يسعى بذلك إلى إيجاد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك . وصاحب المصنع يسعى دائماً إلى إيجاد التناسق بين إنتاج مصنعته واستهلاك السوق وهكذا فالقاعدة السليمة هي أن كل تقدم في مستوى القوة أو الرفاهية يجب أن يقابله تقدّم في المقدرة الانتاجية ، أو أن يستند إلى هذه المقدرة .

هذا التناسق بين حاجات الإنسان وقدرته على الوفاء بها يجب أن نحرص دائماً على توفره ، فهو الأساس السليم لطرق المعيشة الطبيعية . أما حيث تتجاوز الحاجات القدرة على الانتاج فتحن أمام انحدار اقتصادي اجتماعي .

وقد عرف ابن خلدون تلك القاعدة الأساسية فأشار إلى الاختلال بين الانتاج والاستهلاك في صورتيه حيث ينبع الماء ولا ينال نصيبي العادل من إنتاجه (فصل ^(١) *الظلم والعمان*) . والفرض الآخر حيث يسمى الماء من غير أن ينبع أو أكثر ما ينبع (في باب الطرق غير الطبيعية للعيش) ^(٢) .

تأصل الترف والغلاء :

ويلاحظ ابن خلدون أن الأمسكار الكثيرة العمران تختص بالغلاء في أسواقها وأسعار حاجتها ، ثم تزدهر المكسوس غلاء لأن المكس داًخْل في قيم المبيعات . فتعظم نفقات أهل الحضارة ولا يجدون ولوجة عن ذلك لما ملكهم من أثر العوائد وطاعتها . وتذهب مكاسبهم كلها في النفقات ويتبعون في الإملاقي والخصوصية . وداعية ذلك كله إفراط الحضارة في الترف . ذلك التتابع في الإملاقي والخصوصية أساسه اختلال الخرج والدخل وتجاوز الاستهلاك القدرة الانتاجية وهو نتيجة لتأصل حاجات الترف واندماجها في الحاجات الاجتماعية الضرورية .

تأصل الترف والانتجاء إلى الطرق غير الطبيعية في المعاش :

ان ازدياد حاجات الفرد وعدم ازدياد قدرته الانتاجية تؤدى به اذا أصر على اشباع حاجاته الى طرق الطرق غير الطبيعية للعيش . وقد سبق أن أشرنا الى ذلك في فصل ^(٤) *الانتاج* .

ونرى تأييداً لكلام ابن خلدون في الظاهرة الآتية وهي أن الناس في المدن حيث الحاجات تزيد كثيراً عن الريف ولا تستقر لهم نفس ، يكثر بينهم النصب والطرق الاحتياطية والعش والتدعيس . وكذلك نجد أنه في فترات تعلم الشعب لأذواق جديدة مثل سنة ١٩١٩ تحصل فترة انتقال مضطربة وتزداد الجرائم والتفاليس والنصب .

(١) وذلك لكثر المفارم والمصادر .

(٢) وذلك عن طريق التدعيس ومزارلة صناعات غير طبيعية وغير متوجهة .

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٥٣ في أن الحضارة غاية العمران .

(٤) فصل الانتاج — مبحث وجوه المعاش غير الطبيعية .

ترفع المترفين عن مباشرة أعمالهم وازدياد الخدمة والوكاء :

وهناك ظاهرة أخرى أشار إليها ابن خلدون وهي أن المترفين يتزلفون عن مباشرة أعمالهم بأنفسهم وقد حمل على ذلك حملة شديدة قال: "وأكثرون المترفين يتزلفون عن مباشرة حاجاته أو يكون عاجزا عنها لما ربي عليه من خلق التنعم والترف، فيتتخذون من يتولى ذلك له ويقطعه عليه أجرا من ماله، وهذه الحالة غير محمودة بحسب الرجولية الطبيعية للإنسان إذ الثقة بكل أحد عجز ولأنها تزيد في الوظائف والخرج وتدل على العجز والخنث الذي ينبغي في مذاهب الرجولية التزه عنهما إلا أن العوائد تقلب طباع الإنسان إلى مألفوها فهو ابن عوائده لا ابن نسبه" ^(١).

فهو يحمل على ترفع المترفين من الوجهة الأخلاقية فيراه منافيا للرجولة ويعتبره ضعفاً وعجزاً . وكذلك يراه من الوجهة الاقتصادية ضاراً إذ أنه يزيد في تكاليف الانتاج ويكثر من الوظائف ، والموظف لا ينتفع كصاحب العمل إذ ينفقه الدافع الشخصي . فترفع المترفين يعتبر تبذيرا وإهاماً من الوجهة الاقتصادية (Economic waste).

تأصل الترف وجمود مستوى المعيشة :

لا شك أن ابن خلدون قد أدرك الآثار الجوهرية للتصرف في طرق المعيشة . وقد أظهرت التجارب الحديثة مقدار الضرر الذي يلحق الآلة الاقتصادية من جراء تأصل روح الترف في المجتمع . فانتقال حاجات الترف إلى مصاف الحاجات الضرورية وامتزاجها بـ كيان الشعب ليس أمراً مطلوباً على الدوام . وقد رأينا أخيراً كيف أن رفض العمال في إنجلترا لتكيف مستوى معيشتهم مع الأحوال الاقتصادية في سنة ١٩٢٩ أدى إلى تفاقم الأزمة وتأنّ الصناعة وعرقلتها في إنجلترا ، ومن ثم إلى بطالة كثيرين منهم ، فانهم بدلاً من أن يقبلوا ضغط مستوى معيشتهم جميعاً فضلوا المحافظة عليه وبطالة جزء كبير منهم . ولا شك أن مثل تلك البطالة لها آثار أخذت تتراءأكم وتكتثر بالبلد واتهت إلى عواقب سيئة .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٤ في أن الخدمة ليست من المعاش الطبيعي .

وقد ساعد العمال في ذلك العوامل السياسية التي أذلت إلى مجهودهم إعانت من تفعة فكانت سبباً غير مباشر في ازدياد البطالة. بيد أن هناك عوامل أخرى في الزمن الحديث تساعده على تجاوز الإنسان لقدرته الانتاجية في اشباع حاجاته وأهمها عامل الائتمان.

أثر الائتمان على الترف في العصور الحديثة :

فلم يمكِن سمح الائتمان لأناس كثيرين أن يعيشوا على القروض ويظهروا بهظور لا يتناسب مع حالتهم. ولاشك أن الائتمان كان من أهم الأسباب في نصب الفخاخ لاصطياد الثروة العقارية المصرية من أيدي أثرياء البلد الذين زادت شرامة حاجاتهم بعض مكاسب وقية صادفوها بعد الحرب الماضية. فلقد ظلت حاجاتهم على شدتها وازدادت بينما كانت قيمة ممتلكاتهم آخذة في التدهور. فلجأوا إلى القروض ليجدوا التوازن فكان ما كان من أمرها وإتيانها على الأخضر واليابس. كل ذلك يبين لم ينعم النظر كيف أضر الائتمان باقتصادات البلد في ناحية الاستهلاك، وأزال القيود التي تربط الاستهلاك وتحدده بالقدرة الانتاجية. ولاشك أن الائتمان في العصر الحديث قد أطلق العنان للترف فضلاً عن سعادته. فالواجب علينا دائماً أن لا ترك قيادنا لحاجاتنا بل يجب إخضاع مستوى إتفاقنا لمستوى انتاجنا. ووسيلة ذلك الحد من الترف.

المبحث الثالث - علاقة الترف بالأثمان والانتاج

استيعاب الترف للجهود الانتاجي الجديد :

قدمنا في الكلام عن علاقة السكان بالعمaran أن المجهود الانتاجي يتوجه بعد الوفاء بالضروريات إلى الترف لأن الأعمال الأصلية خاصة بالمعاش بينما الأعمال الزائدة خاصة بالترف^(١).

فالجهود الانتاجي الرائد يجد مسرحه في الانتاج الترف.

“The fact of real importance which is now emerging from the (1) stress and welter of the immediate past, is that a radical change has taken place in the world demand for different types of goods and services. There has been a shift in relative demand from the prime necessities of life, food and clothing and houseroom, towards goods and services satisfying secondary needs.” A. Loveday. Britain and world trade.

نقلًا عن كتاب : E. H. Carr. Conditions of Peace, p. 86.

ومن الأسباب التي تشجع على ذلك الاتجاه وتوفر الدواعي له أن أهل الرفه يبذلون أثمان مواد الترف باسراف في الغلاء حاجتهم إليها أكثر من غيرهم، وتدنى منافساتهم في الاستئثار بها إلى اعتزاز أهل تلك الحرف وتكتثر نفقات أهل مصر في ذلك^(١).

ويؤكد ذلك قائلاً "بل تكون فائدتها من أعظم فوائد الأعمال"^(٢).

ولما كان الإنسان يسترشد باعتبارات النفع في توجيهه مجده فان اتجاه الانتاج إلى صناعات الترف حقيقة ملموسة في البلاد الواقفة العمران^(٣).

فإن اتجاه الانتاج للكاليلات أساسه أن الطبقات التي تطلب هذه الكاليلات في يدها أكبر قسط من القوة الشرائية. ولا شك أنه على الدولة أن تأخذ على عاتقها خاصة في العصر الحديث حيث تتفاوت الثروة والقدرة الشرائية تقديرًا كبيرًا أن توجه الانتاج سواء بالاعنان أو الضرائب والاغفاءات أو غير ذلك إلى سد حاجات الطبقات الأقل ترقى التي هي في الواقع أكثر ضرورة وأوفر نفعاً.

ولا شك أننا نعاني في مصر كثيرًا من اتجاه الانتاج والاستهلاك إلى الكاليلات وهي مشكلة تحتاج إلى درس وتحقيق وحل أساسه ملاحظة الحقائق العلمية^(٤).

المبحث الرابع — الترف والدولة

رسوخ الدولة شرط أساسى للترف :

يرى ابن خلدون أن الدولة إنما تكون بتفوق فئة على الفئات الأخرى واندماج تلك الفئات تحت رئاستها. تلك الفئة لا بد أن يكون لها رئيس يتعين رئيساً

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٥ في أسعار المدن.

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨٠ في أن الصنائع إنما تتكلب بكل العمران.

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨١ في أن الصنائع إنما تستجاد وتكتثر إذا كثرت طالبها.

(٤) قد يكون الاتجاه إلى طريقة البسيط (standardization) من الوسائل الناجعة لمحاربة الترف مثل إنتاج نوع متواسط موحد من الملابس كملابس العسكرية فإن لها حداً أعلى معقول ومحدد. فتنبع فكرة التنافس في الاستهلاك.

للفئات كلها . وكثيراً ما يميل الحكم إلى الانفراد بالمجبد ” فيجدع حينئذ أنوف العصبيات ، ويلاعج شكاوئهم عن أن يسموا إلى مشاركته في التحكم ، ويقرع عصبيتهم عن ذلك وينفرد به ما استطاع حتى لا يترك لأحد منها في الأمر لاناقة ولا جمال . فینفرد بذلك المجبد بكليته ويدفعهم عن مساهمه ” ^(١) .

فإذا ما استقرت الدولة ورسخت أقدامها انصرف الناس من البحث عن التفوق السياسي إلى التنعم في عوائد الترف وفي هذا يقول : ” ويتجاوزون ضرورات العيش وخشونته إلى نوافله ورقته وزينته ، ويذهبون إلى اتباع من قبلهم في عوائدهم وأحوالهم ، وتصير تلك النوافل عوائد ضرورية في تحصيلها ، ويترعون إلى رقة الأحوال في المطاعم والملابس والفرش والآنية ، ويفاخرون في ذلك ويفاخرون فيه غيرهم من الأمم في أكل الطيب ولبس الأنفاق وركوب الفاره ” ^(٢) .

ورسوخ الدولة وتوفر الأمان شرطان أساسيان في كنههما ينحو الترف ، فإذا ما حصل ذلك انصرف الناس إلى ” تحصيل ثمرات الملك من المبني والماسك والملابس فيبنيون القصور ويبحرون المياه ويفرسون الرياض ويستمتعون بأحوال الدنيا ” ^(٣) .

ويختلف أثر الترف على الدولة بحسب الأحوال فهو يزيدها في أولها قوة إلى قوتها حتى إذا ما استحكمت طبيعة الملك من الانفراد بالمجبد وحصول الترف المستحكم والدعة أشرفت الدولة على المسرم .

في أن الترف يزيد الدولة في أولها قوة إلى قوتها :

يرى ابن خلدون أن الترف يزيد عدد السكان و يتضرب لذلك العرب مشلا حيث كانوا قليلين في عهد البداوة (فلما بلغ الترف مبالغه في الدولة وتتوفر نعمتهم بتوفير النعمة بلغ ذلك العدد إلى أضعافه ...)

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٥٧ في أن من طبيعة الملك الانفراد بالمجبد .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٥٨ في أن من طبيعة الملك الترف .

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٥٨ في أن طبيعة الملك الدعة والسكنون .

(٤) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٦٥ في أن الترف يزيد الدولة في أولها قوة .

وقد سبقت لنا الإشارة الى هذا الموضوع عند بحثنا مسألة السكان والعمان
لقلنا : إن الترف أى زيادة الحاجات يقتضي زيادة الانتاج وبالتالي زيادة اليد
العاملة وهي أهم عناصر الإنتاج في ذلك الوقت . فالترف المتزايد يستوعب زيادة
السكان . وكأن ابن خلدون يريد أن يشير الى أن الانتاج المتزايد من ناحية أخرى
يستوجب زيادة عدد السكان حين يقول : "فانتظر مبلغ هذا العدد العظيم لأقل
من مائة سنة واعلم أن سببه الرفه والنعيم الذي حصل للدولة وربى فيه أجيالهم
وإلا فعدد العرب لأول الفتح لم يبلغ هذا ولا قريبا منه ... " ^(١) .

فالترف في أول الدولة تصحبه زيادة السكان ، وزيادة السكان قوة اقتصادية
وقوة حربية تزيد الدولة في أو لها قوة الى قوتها . كذلك يستوعب الترف زيادة
السكان وبذلك يحافظ على ارتفاع مستوى المعيشة .

استحكام الترف وضرره على الدولة :

هذا عن الترف في أول الدولة حتى اذا استحكمت طبيعة الملك من الانفراد
بالمجد وحصول الترف والدعة أقبلت الدولة على المهرم ، فالترف بعد أن كان قوة للدولة
في أو لها لا يليث أن يقضى عليها . وبيان ذلك "أن طبيعة الملك تقتضي الترف
فتكثر عوائدهم وتزيد نفقاتهم على أعطيائهم ولا ينفى دخفهم بخرجهم ، فالفقير منهم
يهلك والترف يستغرق عطاوه بترفة ، ثم يزداد ذلك في أجيالهم المتأخرة إلى أن يقصر
العطاء كله عن الترف وعوايده وتمسهم الحاجة وتطالبهم ملوكيتهم بمحصر نفقاتهم
في الغزو والحرروب فلا يجدون ولجمة عنها فيقعون بهم العقوبات ويترعون
ما في أيدي الكثير منهم يستأثرون به عليهم أو يؤثرون به أبناءهم وصناع دولتهم
فيضعفونهم لذلك عن إقامة أحوالهم ويضعف صاحب الدولة بضعفهم ... " ثم يقول :
"وأيضا إذا كثر الترف في الدولة وصار عطاوئهم مقسرا عن حاجاتهم ونفقاتهم احتاج
صاحب الدولة الذي هو السلطان الى الزيادة في أعطيائهم حتى يسد خللهم ويزيج

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٦٥ في أن الترف يزيد الدولة في أو لها قوة .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٥٩ في أنه إذا استحكمت طبيعة الملك انفع .

عللهم والجباية مقدارها معلوم ولا تزيد ولا تنقص وإن زادت بما يستحدث من المكوس فيصير مقدارها بعد الزيادة محدوداً . فإذا وزعت الجباية على الأعطيات وقد حدث فيها الزيادة لكل واحد بما حدث من ترفهم وكثرة نفقاتهم نقص عدد الحامية حيث إن مما كان قبل زيادة الأعطيات ثم يعظم الترف وتكثر مقدار الأعطيات لذلك فينقص عدد الحامية ونالاها ورابعاً إلى أن يعود العسکر إلى أقل الأعداد فتضعف الحماية لذلك وتسقط قوة الدولة ... ”^(١) .

فن رأى ابن خلدون إذاً أن الترف حين يصيب الدولة يدخل الاحتلال على ميزانية أفرادها وعلى ميزانيتها العامة ويضعف جيشها ولا يقتصر على ذلك بل هو يصيبها في قوتها الكبرى أي أخلاق المجتمع ”فالترف مفسد للخلق بما يحصل في النفس من خلال الشر فيكون علامة على الإدبار والانحراف بما جعل الله من ذلك في خلائقه وتأخذ الدولة مبادئ العطب وتنقض أحواها . وتنزل بها أمراض مزمنة من المهرم إلى أن يقضي عليها“^(٢) .

المبحث الخامس — مساوى الترف

إذا قيل مفاسد الحضارة فالمقصود على وجه الخصوص مفاسد الترف ، ففي دور الترف تظهر عيوب الحضارة بكل وضوح . فالبداوة التي تتميز بالبساطة تخليو من كثير من المفاسد وكلما بعدها عن البداوة اقتربنا من الترف الزائد وما يجلبه من مفاسد . وقد أخذ ابن خلدون على الترف عدة عيوب أخلاقية واقتصادية وسياسية وطبيعية ، فمن الوجهة الطبيعية يكون الحضرى أقل احتمالاً للجحافل من البدوى كما تراه يتفنن في شهواته فهو أسير لها بعيد عن صفات الخير ولعل الصفة البارزة فيه هي انعدام الشجاعة . ويقول أستاذنا صالح بك أن ابن خلدون قد استخلص النتيجة الآتية : ”أنه إذا كان غالب الأمة بالإقدام والبسالة فمن كان منهم أعرق في البداوة وأكثر توحشاً كان أقرب إلى التغلب على سواه إذا تقارباً في العدد وتكافأ في العصبية“^(٣) .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٥٩ في أنه إذا استحقكت طبيعة الملك اخْ .

(٢) مجلة القانون والاقتصاد ص ٨٠٦ سنة ١٩٣٣

مساوي الترف الحربية :

وإذا بلغ الترف مبلغه ترى أهل الدولة يلتجأون إلى الجنود المرتزقة لانعدام الشجاعة بين أهل الدولة أصلاً . وفي ذلك يقول : ” وإذا اتخذوا الدعة والراحة مالفاً وخلقاً صار لهم ذلك طبيعة وجبلة شأن العوائد كلها . فتربي أجيالهم الحادثة في غضارة العيش ومهاد الترف والدعة وينقلب خلق التوحش وينسون عوائد البداوة التي كان بها الملك من شدة البأس وتعود الافتراض وركوب البداء وهداية القفر فلا يفرق بينهم وبين السوقة من الحضر إلا في الثقافة والشارفة فتضعف حمايتهم وينذهب بأسمهم وتختضد شوكتهم ويعود وبالذلك على الدولة بما تليس به من ثياب المهرم ، ثم لا يزالون يتلقون بعوائد الترف والحضارة والسكنون والدعة ورقة الحاشية في جميع أحوالهم وينغمرون فيها وهم في ذلك يبعدون عن البداوة والخشونة وينسخون عنها شيئاً فشيئاً وينسون خلق البساطة التي كانت بها الحماية والمدافعة حتى يعودوا عيالاً على حامية أخرى إن كانت لهم – واعتبر ذلك في الدول التي أخبارها في الصحف لديك تجد ما قلته لك من ذلك صحيحًا في غير ريبة وربما يحدث في الدولة إذا طرقها هذا المهرم بالترف والراحة أن يتغير صاحب الدولة أنصاراً وشيعة من غير جلدتهم من تعود الخشونة فيتخدذهم جنداً يكون أصبر على الحرب وأقدر على معاناة الشدائـد من الجوع والشظف ... ”^(١) .

مساوي الترف الأخلاقية :

هذا ما يجري للناس إذ يسيرون وراء زينة الحياة وقد بهرت أعينهم بما حوت من النعم والترف ، والترف قد أفسد أخلاقهم إفساداً . ونبعد ذلك واضحاً في سكان المدن . والمدينة هي بؤرة الحضارة المثلثي ” فتجد الفسق يكثر فيهم وكذلك الشر والسفسنة والتحليل على تحصيل المعاش من وجهه وغير وجهه وتنصرف النفوس إلى الفكر في ذلك والغوص عليه واستجاع الحيلة له . فتجدهم أجراء على الكذب

(١) مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ١٥٩ و ١٦٠ في أنه إذا استحكت طبيعة الملك المثلث ...

والغش والخلابة والسرقة والفجور في اليمان والربا في البياعات وتجدد كثيراً من أعقاب البيوت وذوى الأحساب منظرحين في العمار متحابين للحرف الدينية في معاشهم . وإذا كثر ذلك في المدينة أو الأمة تاذن الله بخراجهما ، لأن مكاسبهم لاتنفي بحاجاتهم لكتلة العوائد ومطالب النفس فلا تستقيم أحواهم . وإذا فسدت أحوال الأشخاص واحداً واحداً اختل نظام المدينة وخررت ”^(١) .

مساوئ الترف الاقتصادية :

ومن الناحية الاقتصادية نلحظ أنه حيث يكثر الترف تميل الأسعار إلى الغلاء ، فالطلب على مواد الترف طلب غير من و يؤدي إلى غلاء الأثمان . ومن جهة أخرى نرى أن احتياج الدولة إلى فرض مكوس متزايدة تزيد في غلاء الأسعار إذ يحتمد المتبع أو التاجر في نقل المكوس على عاتق المستهلك .

مساوئ الترف السياسية :

أما من الناحية السياسية فيقول أستاذنا صالح بك عن أثر الترف في فقدان العصبية ” يعلق ابن خلدون أهمية كبيرة على العصبية وهي نعمة الفرد على نسبة وعصبيته . ومؤشرها ما ركب في الطبيعة البشرية من الشفقة والغيرة على ذوى الأرحام والأقرباء ، والعصبية بهذا المعنى هي أقل مظهر للوطنية . ويقول ابن خلدون : إن القبيلة لا تغلب إلا بعصبيتها وإنها إذا غلت بعصبيتها بعض الغلب استولت على النعمة بمقداره فتذهب عنها تدريجاً خشونة البداوة ، وتضعف البسالة وينعمون فيها أباهم الله من البسطة وتنشأ بنوهم وأعقابهم في مثل ذلك ، ويستنكفون عن سائر الأمور الضرورية في العصبية حتى يصير ذلك خلقاً لهم وبسيطة فتنقضى عصبيتهم وبسالتهم في الأجيال بعدهم بتعاقبها إلى أن تنقرض العصبية فإذا ذُنون بالانقراض ، وعلى قدر ترفهم ونعمتهم يكون إشرافهم على الفناء فضلاً عن الملك ، فإن عوارض

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٥٣ في أن الحضارة غاية العمران .

(٢) مجلة القانون والاقتصاد ص ٨٠٨ سنة ١٩٣٣

الترف والغرق في النعيم كاسر من سورة العصبية التي بها التغلب فيقصر القبيل عن المدافعة والحماية فضلاً عن المطالبة فتبتمهم الأم . ويضاف إلى ذلك استخدام الجنود الأجنبية وعندئذ تزول طبقة الحاكمين ، فإن كانوا فئة انقرضوا وإن كانت أمة استعبدتها الأمة التي لم يصبها الترف ” .

ويلمح ابن خلدون أثر الاستغراق في الحضارة والتفسن في الترف في فقدان الحرية ، ففي الحضارة ذل واستكانة بينما تمتاز البداءة بعز الاستطالة .

ويقول بوتول مقارنا بينه وبين روسو : إنما يتفقان في القول بأن التقدم المادي يصاحبه انحلال أخلاقي وكذلك في القول بأنه يجب الاختيار بين الخنوع أو البربرية . فالاستقلال والكرامة من صفات البداءة ولا يتفقان مع الحياة المترفة في المدينة . ويستدلي بوتول إعجابه بملحوظة ابن خلدون لذلك التعارض المبدئي الذي يعتبر من المشاكل الأساسية في المجتمعات الحديثة .

ويقول بروكس : إننا يجب أن نختار بين الرجوع إلى حياة أكثر بداءة أو تضحية حريتنا في سبيل رفهنا .

المبحث السادس – نظرية ابن خلدون في الترف

إذا حاولنا أن تكون من كل هذه الآراء نظرية عامة للترف رأيناها تتكون من الجزئيات الآتية :

(١) أن الترف خطوة في سير الحضارة ومقتضاه تأصل حاجات ليست أولية .

(٢) أنه يأتي بعد الاستقرار السياسي وميل الدولة إلى السكون .

(٣) أنه في أول الأمر يزيد الدولة قوة .

(٤) أنه يحمل في طياته جرثومة القضاء على الحضارة .

Bouthoul, p. 76. (١)

C. Brooks, The Economics of Happiness, p. 194. (٢)

فهو يدخل الاضطراب الى ميزانية الفرد فتصبح سلبية ويشجع على الطرق غير الطبيعية في المعاش و يؤدي الى الإهمال في الإنتاج بترفع المترف عن مباشرة أعماله بنفسه ، كما يؤدي الى توجيه الإنتاج توجيها خاطئا وهو كما يدخل الاختلال الى ميزانية الفرد يدخله الى ميزانية الدولة فيزداد الضغط المالي ويكثر الظلم ويهدد ذلك العمران .

فتقضى الترف إذاً حدوث اضطراب في اقتصاديات البلد يزيد شدة اضطراب الأخلاق والضعف السياسي وميل النسل الى الانحراف . وكل تلك العوامل تك足 فتقضى على دولة المترفين ويستولى على السلطة من كان أقرب الى البداعة وعوائدها وأخلاقها . وهو مبدأ يضطرب في سياق التاريخ .

ونحن إذا ألقينا نظرة عامة على مسائل الترف في الأزمنة الحديثة وجدناها من أكبر المشاكل بل علة كثيرة من مشاكل البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي . فمسائل الترف والناحية المالية في الكمالات من أهم المسائل التي يتم بها الاقتصاد الحديث وعلم المالية . ونحن نشاهد الآن حملة ضد التبذير هي في واقع الأمر حملة ضد الترف ثم ضد التبذير كما نشاهد نظاما للأفضلية في الإنتاج والاستهلاك يقوم على تقديم الضروريات على مواد الترف .

ويجب على كل حركة إصلاح تقوم في البلاد أن لا تقتصر على تعليم الشعب حاجات جديدة لرفع مستوى ... فشعور الشعب بحاجات جديدة من غير تعليمه كيفية الوفاء بها إنما يزيد في شقائه ، فلا بد من زيادة القدرة الإنتاجية للعامل والفلاح ومنع استغلالها في نفس الوقت الذي تلقن لها فيه أدوات وحاجات جديدة ... كما يجب أن نوجه الإنتاج نحو سد الحاجات الأكثر ضرورة قبل سد مطالب الطبقات المترفة . فن ذلك أن بناء منازل للطبقات الفقيرة يجب أن تكون له الأولوية على بناء قصور الطبقات المترفة . ولو ترك الإنتاج حرا لا تتجه بلا شك الى بناء القصور إذ أن قوة شراء أصحاب القصور تجذب إليها المتجمين الذين يسعون الى المكاسب فقط من غير أن يهتموا بالجانب الاجتماعي أو القوى في تصرفاتهم ...

وما يدل على أهمية مسائل الترف في العصر الحاضر خاصة خطبة ألقاها حديثا سير ستافورد كرييس ننقل عنها بعض فقراتها لما فيها من مغزى عميق قال :

”ولن نسمح بعد اليوم بالعبث الراهن كسباق الكلاب والملاكمه التي لا تنفع وروح العزيمة الماضية التي تمسك بها أغابية الشعب في مثل هذه الأوقات العصبية من تاريخهم . وستتخذ الحكومة الاجراءات الرادعة حتى لا تسمح لمثل هذا الالهو وغيره من الملاهي الأخرى التي تعوق رغباته الاجتماعية في سبيل تحقيق النصر .

ويجب أيضا أن نضع حدا للإسراف الشخصي وغيره من صنوف البذخ الأخرى أقل أو كثربل وجميع النفقات غير الضرورية . ففي منطقة مجدهد الحرب لا يسمح لأى شخص كائنا من كان أن يقف أمام عملية الانتاج السريعة الدوران ونحن – دون أن نقيم وزنا للصالح الفردية – يجب أن نحشد جميع القوى في جميع ميادين النشاط ” .

وقد اشار القول أن مشاكل الترف تشغّل جزءاً كبيراً من تفكير الاقتصاديين في العصر الحاضر ، فمن مفاهيم علامتنا أن جاءت تجارب القرون التي تلت منه مصادقا لتقديره أهميتها ودليلًا على صدق رأيه فيها .

الفصل الرابع – مقومات الحياة الاقتصادية

يرى ابن خلدون أنه لكي يبلغ العمران أقصاه يجب أن يحيط بيئته سياسية ومدنية وطبيعية مثل : وسنبحث فيما يلي تلك البيئات وما يجب أن تكون عليه ونوجه اهتمامنا خاصة إلى المدينة ودراسة أحوالها باعتبارها المكان الذي تتبع فيه الحياة الاقتصادية وأوجهها ويبلغ فيه التضامن الاقتصادي أقصاه ، ولذلك فسنبدأ بدراسة البيئة المدنية .

المبحث الأول – البيئة المدنية

في أن المدن من منازع الحضارة :

يرى ابن خلدون أن المدينة هي المظهر الأكثرووضواحا لتقسيم العمل والتضامن البشري . لذلك نجده يعقد فصولاً خاصة لبحث أحوال المدن . فاهتمامه بها ناتج عن أنها المظهر الواضح لطور الحضارة في أوجهها ولنشاط الاقتصادي على أشده .

في أن المدينة حاجة اقتصادية وحاجة دفاعية :

المدينة في رأى ابن خلدون هي المكان الذي يتعرّض فيه الترف والذى يوجد فيه التضامن الانساني في سبيل المعاش على أتم وجه . ولكن الترف والتضامن لا يعتبران الدافع الوحيد لتأسيس المدن . بل تدعوا الى ذلك حاجة الدولة . فالمدينة نتيجة لمقتدمتين : إحداهما اقتصادية وهي الحاجة الى الترف والراحة ، والأخرى سياسية وهي الحاجة الى الدفاع . ولقد سبق لنا الكلام عن علاقة المدينة بالترف^(١) . بقى أن نشير الى علاقة المدينة بمحاجات الدفاع ففي ذلك يقول ابن خلدون : ” والمصري قوم مقام العساكر المتعددة لما فيه من الامتناع من وراء الحدران من غير حاجة الى كثير عدد ولا عظيم شوكة لأن الشوكة والعصابة إنما احتياج اليها في الحرب لثبات لما يقع بعد كررة القوم بعضهم على بعض عند الجولة . وثبتات هؤلاء بالحدران فلا يضطزون الى كبير عصابة ولا عدد فيكون حال هذا الحصن ومن يعتض به من المنازعين مما يفت في عصب الأمة التي تروم الاستيلاء ويخضب شوكة استيلائهم ، فإذا كانت بين أجنائهم أمصار انتظموا في استيلائهم للأمن من مثل هذا الانحراف . وإن لم يكن هناك مصر استحداثه ضرورة لتكبيل عمرائهم أولاً وحط أنقاضهم وليكون شجا في حلق من يروم العزة والامتناع عليهم من طوائفهم وعصائبهم^(٢) ” .

الدولة والمدينة :

هذا ما يدعو الناس الى نزول المدن أو إنشائها . ولكن لا بد لانشاء المدن من منظم ، وفي هذا المعنى يقول ابن خلدون : ” فالمدن تحتاج الى اجتماع الأيدي وكثرة التعاون . وليس من الأمور الضرورية للناس التي تعم بها البلوى حتى يكون نزوعهم إليها اضطراراً بل لا بد من إكراههم على ذلك وسوقهم بعضاً الملك

(١) فصل اقتصاديات الترف .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٢٧ في أن الملك يدعوا الى نزول الأمصار .

أو مرغبين في التواب والأجر الذي لا يقوم بكتيره إلا الدولة . فلا بد في تمصير
الأمصار واحتطاط المدن من الدولة والملك ^(١) .

ويخلص ابن خلدون إلى أن الدول أقدم من المدن وأنها أولى المدن إنما توجد
ثانية عن الملك وبهذا المعنى عقد فصلاً مستقلاً ذهب فيه إلى أن عمر الدولة إنما هو
عمر للمدينة . ^(٢) فإن كان عمر الدولة قصيراً وقف الحال فيها عند انتهاء الدولة وتراجع
عمرها وخربت ، وإن كان أمد الدولة طويلاً ومدتها منفسحة فلا تزال المصانع فيها
تشاد والمنازل الرحيبة تكثّر وتنعدّد ونطاق الأسواق يتبعّد وينفسح إلى أن تتسع
اللحظة وتبعّد المسافة وينفسح ذرع المساحة كما وقع في بغداد وأمثالها .

فالمدينة تسبقها دولة ، وبرسوخ الدولة ترسخ المدينة وتتوّزدها ، أما إذا
انقرضت الدولة فالمدينة تتعرّض لأحد أمور ثلاثة :

- (١) إنما أن تخل محل الدولة دولة ثانية تأخذها قراراً وكرسيّاً يستغني بها عن
احتطاط مدينة نظرها ... فبتزايد مبانيها ومصانعها بتزايد أحوال الدولة الثانية وترفها .
- (٢) أو تتجدد مادة حولها تفيدها العمran فيكون ذلك حافظاً لوجودها
ويستمر عمراًها بعد الدولة .

- (٣) أو لا يكون لتلك المدينة المؤسسة مادة تفيدها العمran بتراّدف الساكن
من بدوها فيكون انقراض الدولة خرقاً لسياجها فيزول حفظها ويتناقص عمرها
 شيئاً فشيئاً إلى أن يبدع ساكنها وتحرب كما وقع بكثير من المدن بعد انقراض
محظيتها الأولين .

وإذا أردنا إجمال أطوار المدينة قلنا : إن العصبية تؤدي إلى الملك والدولة .
وهذا ما يدعوا إلى نزول الأمصار واحتطاط المدن ، وفي كثيـر المدن تترعرع الحضارة

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٢٥ في أن الدول أقدم من المدن .

(٢ و ٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٢٦ في أن الدول أقدم من المدن .

وترسخ الدولة ... وتكثُر الحاجات ويعم الترف ... وفي المدينة يبلغ تقسيم العمل والتضامن أقصى درجاته ... وفيها يستحكم الترف وعنده تكون الحضارة مسرعة نحو نهاية شوطها

شروط المدف :

لما كان الغرض من المدن أن تكون مستقرة اقتصادياً وحربياً وجب أن تشمل على الشروط التي تحقق الغرض منها . ويلخصها ابن خلدون في ثلاثة :
(أولاً) مناعة المدينة .

(ثانياً) توفر الشروط الصحية فيها .

(ثالثاً) توفر المرافق الاقتصادية فيها أو بالقرب منها .

يقول ابن خلدون : ”اعلم أن المدن قرار يتخذه الأمم عند حصول الغاية المطلوبة من الترف ودعائمه . فتؤثر الدعة والسكنون وتوجه إلى اتخاذ المنازل للقرار . ولما كان ذلك للقرار والمأوى وجب أن يراعى فيه دفع المضار بالحماية من طوارقها وجاب المنافع وتسهيل المرافق لها . فأما الحماية من المضار فيراعى لها أن يدار على منازلها جميعاً سياجاً الأسوار وأن يكون وضع ذلك في متمنع من الأمكنة إما على هضبة متوعرة من الجبل وإما باستدارة بحر أو نهر بها حتى لا يوصل إليها إلا بعد العبور على جسر أو قنطرة فيصعب منها على العدو ويتضاعف امتناعها وحصتها . وما يراعى في ذلك للحماية من الآفات السماوية طيب الهواء للسلامة من الأمراض فإن الهواء إذا كان راكداً خبيثاً أو مجاوراً للبياه الفاسدة أو مناقع متغفلة أو مروج خبيثة أسرع إليها العفن من مجاورتها فأسرع المرض للحيوان الكائن فيه لا محالة وهذا مشاهد . والمدن التي لم يراع فيها طيب الهواء كثيرة الأمراض في الغالب وقد اشتهر بذلك في قطر المغرب بلد قابس من بلاد الحرير بفاريقينا فلا يكاد ساكنها أو طارقها يخلص من حمى العفن بوجهه“ .

ولقد يقال : ”إن ذلك حادث فيها ولم تكن كذلك من قبل . ونقل البكري في سبب حدوثه أنه وقع فيها حفر ظهر فيه إناء من نحاس مختوم بالرصاص ،

فلمما فض ختامه صعد منه دخان الى الحرق وانقطع وكان ذلك مبدأً أمراض الحيات فيه ، وأراد بذلك أن الاناء كان مشتملاً على بعض أعمال الطلعات لوبائيه وأنه ذهب سره بذهابه فرجع اليها العفن والوباء ” .

” وهذه الحكاية من مذاهب العامة ومبرهن الركيكة ، والبكرى لم يكن من نهاية العلم واستنارة البصيرة بحيث يدفع مثل هذا أو يتبيّن خرقه فنقله كما سمعه وأما جلب المنافع والمرافق للبلد فيراعى فيه أمور منها الماء لأن يكون البلد على نهر أو بازائها عيون عذبة ، فان وجود الماء قريباً من البلد يسهل على الساكن حاجة الماء وهي ضرورية فيكون لهم في وجوده مرفقة عظيمة عامه . و مما يراعى من المرافق في المدن طيب المراعلى لسائهم إذ صاحب كل قرار لا بد له من دواجن الحيوان للتتاج والضرع والركوب ولا بد لها من المراعي ، فإذا كان قريباً طيباً كان ذلك أرفع بمحالهم لما يعاونون من المشقة في بعده ” .

” و مما يراعى أيضاً المزارع فإن الزروع هي الأقوات ، فإذا كانت مزارع البلد بالقرب منها كان ذلك أسهل في اتخاذه وأقرب في تحصيله ” .

” ومن ذلك الشجر للحطب والبناء فإن الحطب مما تعم البلوى في اتخاذه لوقود النيران لاصطلاء والطبع ” .

” والخشب أيضاً ضروري لسقفهم وكثير مما يستعمل فيه الخشب من ضرورياتهم ” .

” وقد يراعى أيضاً قربها من البحر لتسهيل الحاجات القاصية من البلاد النائية — إلا أن ذلك ليس بمتابة (الشرط) الأول ” .

ذلك هي الشروط الواجب توفرها في المدن بسطها ابن خلدون بسطاً ضافياً — فبحث أولاً في مناعة المدينة ضد الأعداء ، ثم في حصانتها ضد الأمراض ، ثم في توفر المرافق فيها أو بالقرب منها من ماء ووقود ومواد للبناء ومزارع . وتطرق من ذلك

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٢٩ فيها يجب مراعاته في أوضاع المدن .

الى بيان أهمية المواصلات البحرية في الاستيراد من الخارج ومنية البلاد الواقعة على البحر من هذه الناحية .

على أن ابن خلدون لم يقصد ترتيب تلك الشروط حسب درجة أهميتها فهو يقول : "إنها كلها متفاوتة بتفاوت الحاجات وما تدعوا إليه ضرورة الساكن ، فقد يكون الواضح غافلا عن حسن الاختيار الطبيعي ، أو إنما يراعى ما هو أهم على نفسه وقومه ولا يذكر حاجة غيرهم كما فعله العرب لأول الاسلام في المدن التي احتطواها بالعراق وأفريقيا فانهم لم يراعوا فيها إلا الأهم عندهم من مراجع الإبل وما يصلح لها من الشجر والماء ..."

ولم يراعوا المزارع ولا الحطب ولما رأى السائمة من ذوات الظلل ولا غير ذلك كالقيروان والكوفة والبصرة وأمثالها ... ”^(١)

الروح الحضرية :

ذكرنا فيها تقدّم الشروط التي رأها ابن خلدون ضرورة لإنشاء المدن من مناعة الى طيب هواء الى مراقب طبيعية . بيد أن هناك عنصرا هاما تعمّر به المدينة وهم سكانها . وهؤلاء أيضا تشرط عليهم شروط . فسكنى المدينة لا يصلح له كل انسان ، وإن سكن المدينة من لا يصلح لها فأثر ذلك يرى في تحول مبانيها وقلة نشاطها .

ولم يغفل ابن خلدون عما للعنصر الانساني من أهمية في البيئة المدنية فنراه يعتقد فصلاً (في قصور أهل الباادية عن سكني المصر الكبير (٢)) يبين فيه ”أن البدو لا قبل لهم بسكنى المدن لغلاء أسعارها ، فالبدوى وهو في بدوه يسد خلاته بأقل الأعمال“ لأنه قليل عوائد الترف في معاشة وسائل مؤنته ، فلا يضطر إلى المال وكل من يتشرف إلى المصر وسكاه من أهل الباادية فسر يعا ما يظهر عجزه ويفتضجع في استيائه إلا من يقدم منهم تأثير المال ويحصل له منه فوق الحاجة ويجري

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٣٠ فيما تجب مراعاته في أوضاع المدن .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٦

الى الغاية الطبيعية لأهل العمran من الدعة والترف فحينئذ ينتقل الى المصر وينظم
حالة مع أحوال أهله في عوائدهم وترفهم .

كذلك عقد ابن خلدون فصلاً (فـ أن المدن والأمسار بأفريقيـة والمـغرب
قـليلـة)، وآخر (فـ أن المـبـانـى التـى كـانـ يـخـطـطـها العـرب يـسـرـعـ اليـها الـخـراب إـلاـ فـ الـأـقـلـ)
ذهب فيما الى أن بـداـواـة الـبـرـبـ وـبـداـواـة الـعـرب هـمـ السـبـبـ فـ قـلـةـ المـدـنـ التـى
اختـطـوـهاـ، إـذـ يـشـرـطـ فـ سـكـانـ المـدـنـ أـنـ تـوـجـدـ فـيـهـمـ الرـوـحـ الـحـضـرـيـةـ وـتـذـوقـ التـرـفـ
فـيـهـمـ ذـلـكـ فـ مـبـانـيـمـ وـمـصـانـعـهـمـ . وـ يـذـكـرـ ”ـأـنـ الصـنـائـعـ بـعـيـدةـ عـنـ الـبـرـ لـأـنـهـمـ
أـعـرـقـ فـ الـبـدـوـ . وـ الـصـنـائـعـ مـنـ تـوـابـعـ الـحـضـارـةـ . وـ إـنـمـاـ تـمـ الـمـبـانـىـ بـهـاـ . فـلـاـ بـدـ مـنـ
الـحـذـقـ فـ تـعـلـمـهـاـ فـلـمـ لـيـكـنـ لـلـبـرـ بـرـ اـنـتـهـاـ لـمـ يـكـنـ لـهـمـ تـشـوـفـ إـلـىـ الـمـبـانـىـ فـصـلـاـ
عـنـ الـمـدـنـ ”ـ .

ويقول : ”ـ إـنـ الـبـدـوـ أـهـلـ أـنـسـابـ وـعـصـبـيـاتـ ، وـالـأـنـسـابـ وـالـعـصـبـيـةـ أـجـمـعـ
إـلـىـ الـبـدـوـ وـ إـنـمـاـ يـدـعـوـ إـلـىـ الـمـدـنـ الـدـعـةـ وـالـسـكـونـ وـيـصـيرـ سـاـكـنـهـاـ عـيـالـاـ عـلـىـ حـامـيـتـهـاـ
فـتـجـدـ أـهـلـ الـبـدـوـ لـذـلـكـ يـسـتـكـفـوـنـ عـنـ سـكـنـيـ الـمـدـنـ أـوـ الإـقـامـةـ بـهـاـ وـلـاـ يـدـعـوـ
لـذـلـكـ إـلـاـ التـرـفـ وـالـغـنـىـ وـقـلـيلـ مـاـ هـوـ فـ الـنـاسـ ”ـ .

”ـ وـتـنـزـعـ عـصـبـيـةـ الـبـدـوـ بـصـاحـبـهـاـ إـلـىـ سـكـنـيـ الـبـدـوـ وـالـتـجـاـفـيـ عـنـ الـمـصـرـ الـذـىـ
يـذـهـبـ بـالـبـسـالـةـ ”ـ .

فالروح الحضرية ضرورية لتعمير المدن مثل المناعة وطيب الهواء وتوفـرـ المرافقـ .

أـعـمـارـ الـمـدـنـ :

قلنا إنـ المـدـنـ يـدـعـوـ إـلـىـ الـمـلـكـ لـرـغـبـتـهـ فـ السـكـونـ وـالـتـرـفـ وـلـاجـتـهـ إـلـىـ تـحـصـينـ
مـلـكـهـ . وـ إـنـ النـاسـ يـحـبـ سـوـقـهـمـ إـلـىـ اـخـطـاطـ المـدـنـ بـالـيدـ الـقـاهـرـةـ ، فـ الـمـدـنـ
يـسـبـقـهـاـ الـمـلـكـ وـالـدـوـلـةـ .

(٢) مـقـدـمةـ ابنـ خـلـدونـ — الفـصـلـ الـرـابـعـ صـ ٣٣٩ـ وـ ٣٤٠ـ

(٣) مـقـدـمةـ ابنـ خـلـدونـ — الفـصـلـ الـرـابـعـ صـ ٣٣٩ـ فـ أـنـ الـمـدـنـ وـالـأـمـسـارـ بـأـفـرـيـقـيـةـ وـ الـمـغـرـبـ قـلـيلـ .

وقلنا إن عمر الدولة عمر للمدينة إلا أن تجده المدينة بعد انقراض الدولة دولة ثانية تخذلها مقراً أو عمراناً تفيدة من موقعها . وإن الأمسكار التي تكون كراسى لملك تحرب بخراب الدولة وانتقامها . ويقدم ابن خلدون لذلك أربعة أسباب :

(١) إن الدولة الجديدة تكون على حال من البداوة تقتضي "التجافي عن أموال الناس وتدعى إلى تخفيف ال hebait وال مغارم التي منها مادة الدولة — فتفقد النفقات ويقل الترف وتقصر لذلك حضارة مصر ، ويدهب منه كثير من عوائد الترف " .

(٢) "إن أحوال الدولة السابقة تكون منكرة عند أهل الدولة الجديدة ومستبشعه وقبحة وخصوصاً أحوال الترف — فتفقد في عرفهم بنكير الدولة لها حتى تنشأ لهم بالتدريج عوائد أخرى من الترف فتكتون عنها حضارة مستأنفة . وفيها بين ذلك قصور الحضارة الأولى ونقصها " .

(٣) إن الدولة الغالبة تجعل أ MCSAR الدولة المغلوبة تبعاً لأ MCSARها فيتنقل العمران إلى أ MCSAR الدولة الغالبة "إذ هوى أئمة الناس إليه من أجل الدولة والسلطان وينخفض العمران من مصر الدولة المغلوبة " .

(٤) إن أعيان الدولة المغلوبة ينتقلون إلى العاصمة الجديدة إما بالترغيب وإما بالتعزيب والحبس — ولا يبق في العاصمة الأولى "إلا الباعة والمعلم من أهل الفلاح والعيارة وسود العامة " .

"وإذا ذهب من مصر أعيانهم على طبقاتهم نقص ساكنه " .

فالقاعدة أنه إذا كانت الدولة سبباً في عمران المدينة فبانتقام الدولة تمز المدينة بفترة كساد شديد . على أنها لا بد "أن تستجد عمراناً آخر في ظل الدولة الجديدة وتحصل فيها حضارة أخرى على قدر الدولة . وإنما ذلك بثابة من له بيت على أوصاف مخصوصة فأظهر من قدرته على تغيير تلك الأوصاف واعادة بنائهما على ما يختاره ويقتره فيخرب ذلك البيت ثم يعيد بناءه ثانياً" .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٥٥ و ٣٥٦ في أن الأمسكار التي تكون كراسى لملك الخ

المبحث الثاني — البيئة السياسية

المثل الأعلى للبيئة السياسية :

المجتمع الفاضل هو الذي يكون فيه الوازع ذاتياً^(١). أما حيث يأتي الانقياد نتيجة للقهر ويكون الوازع فيه أجنبياً فان الأفراد ينشأون ضعيفي النفوس مخصوصاً بـ الشوكه . ويقول الأستاذ بوتول : إننا نلمح عند ابن خلدون إدراكه للثلث الأعلى الذي تبغيه المجتمعات الديموقراطية ألا وهو الوازع الداخلي من تلقائء ذات الشخص لاندماج القانون في شخصيته^(٢).

وسواء كان الوازع لاحترام الأحكام ذاتياً كما في الأحكام الشرعية أم أجنبياً كما في الأحكام السلطانية فلا بد من وجود قوانين سياسية مفروضة يسلم بها الكافة وينقادون إلى حكمها . وتلك القوانين مفروضة إما على مقتضى الغرض والشهرة من فئة غالبة مسيطرة ، أو على مقتضى النظر العقل في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار ، أو على مقتضى النظر الشرعي في المصالح الأخروية والدينية . ويرى ابن خلدون أن السياسة الشرعية أفضل إذ هي بعيدة عن التعسف الذي يوجد في حالة الغرض والشهرة وكذلك هي بعيدة عن قصر وضيق النظر الذي قد يصاحب السياسة العقلية^(٣).

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٨٧ في أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينظم بها أمره .

(٢) “On sent percer chez notre auteur la conception de ce qui fait l'idéal des sociétés démocratiques, c'est-a-dire l'obéissance en quelque sorte spontanée à la loi qui devient partie intégrante de la personnalité du citoyen. Pour Ibn Khaldoun cet état n'est pas compatible avec la civilisation”. Bouthoul p. 76.

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٨٠ في معنى الخلافة والإمامية .

الدولة والعصبية :

يرى ابن خلدون أن الدولة إنما تقوم على عصبية توحد بين الأفراد أو على تغلب عصبية على العصبيات الأخرى . تلك العصبية السائدة والموحدة لحمة الدولة إنما هي رابطة مشتركة تقوم على صلة الدم والشعور بالتأني والتراحم فتوجد تضامنا اجتماعيا يدفع عن الدولة العدوان الخارجي والانقسام في الداخل ويجعل أفراد تلك العصبية يقدمون مصلحتهم العامة على مصالح كل منهم الخاصة ذلك التقاديم الضروري لقيام كل مجتمع منظم . وتحتفق العصبية في صورتها المثلث في البداوة حيث الشعور بصلة الدم أقوى . وتأخذ تلك العصبية في الضعف بانتقال الدولة من البداوة إلى الحضارة ، فالترف كاسر من سورة العصبية . وإذا تقادم العهد على الدولة في هذا الوضع حل الشعور بالإذعان والتسليم محل الشعور بالعصبية كعامل موحد بين الأفراد في نطاق الدولة . إلا أن الدولة في هذه الحالة تكون قد فقدت قوتها الحقيقة وتصبح عرضة لعدوان الطارقين ذوى العصبيات القوية من الدول والقبائل المجاورة متى ظلت هذه محتفظة بعصبيتها نظرا لبداويتها .

وخلالصة ذلك أن الدولة تقوم على شعور مشترك معنوى تمثله العصبية وهذا تضامن سياسي ، أو على شعور مشترك مستمد من المعيشة المادية ومظهره الإذعان والتسليم وهو تضامن اقتصادى . والغلبة للدول القائمة على التضامن السياسي .

(١) يرى ابن خلدون أن الدولة تقوم على الجند والمال ومخاطبة الغائب (ص ٢٣١ — ديوان الأعمال والجبايات) .

فالسيف والمال والقلم أو بمعنى آخر الجيش والمال والبرقراطية هي عماد الملك . والجند تمثلهم في هذه الدولة العصبية الموحدة بينهم . أما فيما بعد عند تقادم الدولة تصبح الجنود من المرتزقة تجتمع بينهم الرغبة في المرتبات والأعطيات .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٤٦ في أنه إذا استقرت الدولة وتمهدت فانها قد تستغني عن العصبية .

ويقول بوتول : إن فلسفة ابن خلدون عن العصبية هي فلسفة للتضامن . فالعصبية تظهر القوة والنشاط الموجودين في مجتمع معين ممثلين في درجة الانسجام بين أفراده وإخلاصهم للقضية المشتركة .

الدولة والملك وال عمران :

يقول ابن خلدون : "إن الدولة والملك لل عمران بثابة الصورة لـ لـ اـ سـ اـ دـ اـ دـ وـ هـ وـ هـ الشـ كـ لـ الحـ اـ فـ حـ اـ طـ بـ نـوـ عـهـ لـ وجـ وـ دـ هـ " .

" وقد تقرر في علوم الحكمة أنه لا يمكن انفكاك أحد هما عن الآخر، فالدولة دون العمران لا تتصور — وال عمران دون الدولة والملك متعدراً — لما في طباع البشر من العداون الداعي إلى الوازع — فتعين السياسة لذلك إما الشرعية أو الملكية وهو معنى الدولة، وإذا كانا لا ينفكان فاحتلال أحدهما مؤثر في احتلال الآخر كما أن عدمه مؤثر في عدمه . والخلل العظيم إنما يكون من خلل الدولة الكلية مثل دولة الروم أو الفرس أو العرب على العموم أو بني أمية أو بني العباس كذلك .

" وأما الدولة الشخصية مثل دولة أنوشروان أو هرقل أو عبد الملك بن مروان أو الرشيد فأصحابها متعاقبة على العمران حافظة لوجوده وبقائه وقربة الشبه بعضها من بعض . فلا تؤثر كثیر احتلال لأن الدولة بالحقيقة الفاعلة في مادة العمران إنما هي العصبية والشوكة وهي مستمرة على أشخاص الدولة ، فإذا ذهبت تلك العصبية ودفعتها عصبية أخرى مؤثرة في العمران ذهب أهل الشوكة بأجمعهم وعظم الخلل كما قررناه أولاً " .

(١) "Si l'on cherche des analogies dans les systèmes modernes, on pourrait dire que cette philosophie de l'esprit de corps, est une philosophie de la solidarité. Cette qualité exprimerait la vigueur d'un corps social, d'un groupe d'hommes déterminé, en montrant l'intensité de l'intégration de ses membres et leur dévouement à la cause commune".

Bouthoul p. 62.

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٥٧ في أن الأوصاف التي تكون كراسى للكتاب .

والدولة للعمران ”كلما يحضر ما قرب منه فما قرب من الأرض إلى أن يتمى إلى الجفوف على بعد“ أو هي كالسوق ”فالبضائع كلها موجودة في السوق وما قرب منه فإذا بعثت عن السوق افتقدت البضائع جملة“ .

والسبب في ارتباط العمران بالدولة أن الدولة توفر الحماية للاشخاص وتنظم نسب التسخير فتمنع الظلم وبذلك يوجد الاطمئنان إلى جنى ثمرات العمل وبالتالي يقوى الدافع الشخصي للعمل .

هذا هو التعليل الذي نجده عموماً في كتاباته بيد أن هناك سبباً آخر يقدمه ابن خلدون ويليخض في ”أن الدولة تجمع أموال الرعية وتنفقها في بطانتها ورجاها وتنسع أحواهم بالجاه أكثر من اتساعها بالمال فيكون دخل تلك الأموال من الرعايا وخرجها في أهل الدولة ثم فيمن يتعلق بهم من أهل مصر وهم الأكثر فتعظم لذلك ثروتهم ويكثر غناهم . وتزيد عوائد الترف ومذاهبه و تستحكم لديهم الصنائع فيسائر فنونها . وهذه هي الحضارة“ .

فالدولة وإن كانت تدفع المتجرين عن طريق الضرائب إلى زيادة إنتاجهم (٣) وتحسينه إلا أنها كذلك بمصروفاتها توجد مستلزمتين جدد فيزيد الاستهلاك ويقابلها زيادة الإنتاج فيكثر العمران . فالدولة من ناحية تنظم نسب التسخير ومن جهة أخرى تزيد نسب التداول والإنتاج وترفعه مما يؤدي إلى زيادة في العمران .

على أنه لكي تفيد الدولة العمران يجب أن لا يحل ظلم الدولة محل ظلم الفرد . فالمهوى في معاملة الناس والتمييز من غير مبرر يؤذى العمران . كذلك يؤذيه إسراف الدولة المتزايد في ضغطها على الأفراد في تطبيق القوانين أو جباية الضرائب وزيادتها .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص . ٣٥ في أن الحضارة في الأنصار من قبل الدول .

“(Il est vrai que sans l'impôt, cette impulsion à trouver des économies internes de production, probablement, ne se serait pas manifestée”.

U. Ricci, Cours de finances publiques. Le Caire, 1940. p. 165.

فأعتقدال الدولة في مطالبها لا يقل أهمية عن العدل في تطبيقها . ولقد تكلمنا عن علاقة العدل بالعمران ويكفي هنا أن نشير بإيجاز إلى ضرورة اعتدال الحكم بالنسبة للرعاية . وقد عقد ابن خلدون فصلاً في أن إرهاف الحدّ مضر بالملك ومفسد له قال فيه : ” ويعود حسن الملکة الى الرفق فان الملك إذا كان فاھرا باطشا بالعقوبات منقبا عن عورات الناس وتعديده ذنوبهم شتم لهم الخوف والذل ولاذوا منه بالكذب والمكر والخدع فتخلقوا بها وفسدت بصائرهم وأخلاقهم وربما خذلوه ... ” . ” وأما توابع حسن الملکة فهي النعمة عليهم والمدافعة عنهم ، فالمدافعة بها تم حقيقة الملك . وأما النعمة عليهم والإحسان لهم فمن جملة الرفق بهم والنظر لهم في معاشهم وهي أصل كبير في التحجب الى الرعاية ... ” .

وصفوة القول أن ابن خلدون كان يدرك تماماً أهمية العامل السياسي والبيئة السياسية بالنسبة للعمران ، وكان يهتم بنوع خاص بالعدل بين الرعايا وبضرورة تيسير المطالب منهم ورفع ضروب العسف المالي عنهم .

المبحث الثالث – البيئة الطبيعية

تلك الحياة الاقتصادية التي شرح ابن خلدون دقائقها وقوانين حركتها لا بد لها من بيئة طبيعية تنمو فيها . وقد ألمّ هنا أيضاً علامتنا بأطراف موضوعه فنراه يبين لنا أهمية اعتدال الجو للعمران . فالافراط في البرد كالافراط في الحرّ يعرقلان العمران – فالافراط في البرد يؤدى الى الجمود المفرط – وأما الافراط في الحرّ فإنه يؤدى الى الخفة والغفلة عن الادخار للغد .

وقد لاحظ ابن خلدون أن لون البشرة لا دلالة له من حيث القدرة على الإنتاج والحدق بالصناعات أو تفوق جنس على جنس وإنما هو تابع لمزاج الهواء .

(١) مقامة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٧٨ و ١٧٩ في أن إرهاف الحدّ مضر بالملك ومفسد له في الأكثـر .

(٢) يرجع ابن خلدون الفروق بين شعب وآخر الى اختلاف البيئة وطرق المعيشة بينما نجد دى جو ينحو مثلاً بترجمتها الى تفوق جنس على آخر . وقد قارن بوتول بين الرأيين مؤيداً رأى ابن خلدون . (بوتول ص ٤٢) .

ومن المهم أن نلاحظ أن ليست (List) قد قال بعدم صلاحية المناطق الحارة للصناعة . فإن كان يقصد تأثير الجو المضر كأن الأولى به أن يعمم القاعدة بالنسبة للمناطق القطبية والقريبة من القطب ، على أن الثروات المعدنية وتهافت الناس على المواد الأولية جعل الإنسان في العصر الحاضر يعمد إلى المناطق الاستوائية وكذلك القريبة من القطبية نظراً لتقدير وسائل التدفئة ووسائل تلطيف الجو

ويعتبر ابن خلدون باشارته إلى أثر البيئة الطبيعية على العمران سابقاً لمونسكيو وفيكو وبكل ، وقد نال هؤلاء شهرة واسعة ببيان أهمية تأثير العناصر المادية بالنسبة لصياغة الطابع القومي والاجتماعي . وقد شرح ابن خلدون بتوسيع أثر المناخ والإقليم في أخلاق المجتمع وتكون الأفراد مبيناً مثلاً أثر مناخ الجزائر وفاس في طريقة صرف كل من الجزائري والفاسى لإيماده ... كذلك شرح أثر البداوة ورمال الصحراء في أخلاق العرب والبربر وطرق معيشتهم ... مما يجعلنا نؤكد عن ثقة معرفة ابن خلدون بقانون تأثير البيئة في المجتمع .

وما يزيد في أهمية ذلك أن ابن خلدون قد أفاد من معرفته لهذا القانون في تفسير التاريخ . وسنرى إن شاء الله كيف أن فهم التاريخ يفترض أساساً صحة قانون تأثير البيئة الاجتماعية .

الباب الثالث

المالية العامة

المبحث الأول - تنظيم المالية العامة

الفرع الأول - أهمية هذه الوظيفة

يقول ابن خلدون في كلامه عن ديوان الأعمال والجبايات : ” وهذه الوظيفة جزء عظيم من الملك بل هي ثلاثة أرباع الملك لأن الملك لا بد له من الجند والمال والمخاطبة لمن غاب عنه فاحتاج صاحب الملك إلى الأعوان في أمر السيف وأمر القلم وأمر المال فينفرد صاحبها بذلك بجزء من رئاسة الملك ” .^(١)

ونظراً لأهمية هذه الوظيفة فقد كانت توكل إلى أصحاب الدولة ، فهى دولة الموحدين ” كان صاحبها إنما يكون من الموحدين يستقل بالنظر في استخراج الأموال وجمعها وضبطها وتعقب نظر الولاة والعمال فيما ثم تفيضها على قدرها وفي مواقتها وكان يعرف بصاحب الأشغال ” وأما في دولة الحفصيين فكانت توكل إلى « أهل البيوتات » على أن تلك الوظيفة أصبحت فيما بعد ذات صبغة فنية فهو يقول : ” ثم استقل بها أهل الحسبان والكتاب ” .^(٢)

وحين تصبح الدولة دكتاتورية تفقد تلك الوظيفة دلالتها السياسية ويفقد صاحبها نفوذه وهذا ما حصل ” لما استغلظ أمر الحاجب ونفذ أمره في كل شأن من شئون الدولة تعطل هذا الرسم وصار صاحبه مزعوساً للحاجب وأصبح من جملة الحياة وذهبت تلك الرياسة التي كانت لها في الدولة ” .^(٣)

وقد يكون حسبان العطاء والخارج ” مجموعاً واحداً وصاحب هذه الرتبة هو الذي يصحح الحسابات كلها ويرجع إلى ديوانه ونظره معقب بنظر السلطان أو الوزير

(١) و(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٣٠ و ٢٣٢ ديوان الأعمال والجبايات .

وخطه معتر في صحة الحسبان في الخراج والعطاء ... ” . أو قد تكون هذه الرتبة متنوعة . فيوجد صاحب العطاء وصاحب المال . وصاحب المال هو ” الناظر في ديوان الجباية العامة للدولة ” . كما توجد في العصر الحاضر وزارة مالية ووزارة خزانة . ” ويتبع هذه الخطة خطط أخرى كلها راجعة إلى الأموال والحساب مقصورة النظر على أمور خاصة مثل ناظر الخاص وهو المباشر لأموال السلطان الخاصة به من أقطاعه أو سهماته من أموال الخراج وبلاد الجباية مما ليس من أموال المسلمين العامة^(١) . وفي كلام ابن خلدون هذا إشارة إلى وضوح التفرقة بين الأموال العامة ومال السلطان الخاص وهي تفرقة لم تعرف في كثير من الملك الأوروبي إلا منذ قرنين أو ثلاثة .

الفرع الثاني – القانون المالي

يقول ابن خلدون : إن تلك الوظيفة تقتضي ” القيام على أعمال الجبايات وحفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج وأحصاء العساكر بأسمائهم وتقدير أرزاقهم وصرف أعطياتهم في ابانتها والرجوع في ذلك إلى القوانين التي يرت بها قومة تلك الأعمال وقهرامة الدولة وهي كلها مس طورة في كتاب شاهد بتفاصيل ذلك في الدخل والخرج ” .

ثم يذكر ابن خلدون ” وأما ما يتعلق بهذه الوظيفة من الأحكام الشرعية مما يختص بالجيش أو بيت المال في الدخل والخرج ، وتميز النواحي بالصلح والعنوة وفي تقليد هذه الوظيفة لمن يكون ، وشروط الناظر فيها والكاتب وقوانين الحسبان فما راجع إلى كتب الأحكام السلطانية وهي مسطورة هنالك وليس من غير ضرورة أنما تتكلم فيها من حيث طبيعة الملك الذي نحن بصدق الكلام فيه ” . مما تقدم يتضح وجود قوانين مالية منظمة يرجع إليها صاحب النظر على المالية العامة . وهو ما يدل على درجة كبيرة من الرق الإداري والمالي .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٣٢ ديوان الأعمال والجبايات .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٣٠ ديوان الأعمال والجبايات .

الفرع الثالث — ديوان المالية العامة

شرح ابن خلدون أصل كلمة ديوان وهو ما يرادف اليوم كلمة وزارة أو مصلحة وهي كلمة فارسية نقلها العرب حين أخذوا بأسباب النظام البيروقراطي . وتدل تلك الكلمة على مجموعات القوانين المالية ، وكذلك مكان جلوس العمال المباشرين لها . وقد استعمل العرب في البدء اللغة الفارسية واللغة الإغريقية في دوائرهم ” وأما ديوان الخراج والجبايات فبقي بعد الاسلام على ما كان عليه من قبل : ديوان العراق بالفارسية وديوان الشام بالرومية وكتاب الدواوين من أهل العهد من الفريقين . ولما جاء عبد الملك بن مروان واستحال الأمر ماسكاً وانتقل القوم من غصانة البداوة الى رونق الحضارة ومن سذاجة الأمية الى حدق الكتابة وظهر في العرب ومواليهم مهرة في الكتاب والحساب أمر عبد الملك سليمان بن سعد واى الأردن لعهده أن ينقل ديوان الشام الى العربية فأكمله لستة من يوم ابتدائه ووقف عليه سرحون كاتب عبد الملك فقال لكتاب الروم : اطلبوا العيش في غير هذه الصناعة فقد قطعها الله عنكم . وأما ديوان العراق فأمر الحجاج كاته صالح بن عبد الرحمن أن ينقل الديوان من الفارسية الى العربية ففعل ورغم لذلك كتاب الفرس وكان عبد الحميد بن يحيى يقول : الله در صالح ما أعظم منه على الكتاب ” .^(١)

ويقول ابن خلدون : ” وهذه الوظيفة إنما تحدث في الدول عندتمكن الغلب والاستيلاء والنظر في أعطاف الملك وفنون التهديد ” . ” وقد تفرد هذه الوظيفة بناظر واحد ينظر في سائر هذه الأعمال ، وقد يفرد كل صنف منها بناظر كما يفرد في بعض الدول النظر في العساكر واقطاعاتهم وحسبان أعطياتهم أو غير ذلك على حسب مصطلح الدولة وما قرره أولوها ” .^(٢)

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٣٠ ديوان الأعمال والجبايات .

المبحث الثاني – نفقات الدولة

الفرع الأول – ميل نفقات الدولة الى الازدياد

يرى ابن خلدون أن الدولة تبدأ بجمع ضرائب قليلة العدد ومنخفضة السعر ، ذلك أن الدولة حين تبدأ تكون حاجتها الى الجباية قليلة ، ثم تأخذ في التدرج في الحضارة وتكثر حوايجها بما انفعها فيه أفرادها من النعيم والترف . فتأخذ نفقاتها في الازدياد وتبعا لها يزيد السلطان في أبواب الضرائب وفي سعرها . ولا ينظر ابن خلدون بعين الرضا الى ازدياد نهم الدولة بل يراه ضملاً بالعمران في النهاية . فهو يقول : ”إذا قلت الوزائع والوظائف على الرعاعيا نشطوا للعمل ورغبوا فيه فتكثّر الاعتمار ويتراءد محصول الاغتساط بقلة المغرم ، وإذا كثّر الاعتمار كثّرت تلك الوظائف والوزائع فكثّرت الجباية“^(١) .

ويقول : ”إن أقوى الأسباب في الاعتمار تقليل مقدار الوظائف على المعتمرين“^(٢) .

بيد أن السلطان لا يتبع دائماً ذلك الطريق القويم الذي ينصح ابن خلدون باتباعه . فكثيراً ما يلجأ تحت ضغط المطالب المالية المتزايدة الناتجة عن تذوق أنواع جديدة من النعيم والترف الى ”زيادة الوظائف والوزائع على الرعاعيا والأكمة والفالحين وسائل أهل المغارم ، ويزيد السلطان في كل وظيفة وزيعة مقداراً عظيماً لتكثّر له الجباية ويضع المكوس على المباعات وفي الأبواب ... ثم تتدّرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والانفاق بسببه حتى تشقّل المغارم على الرعاعيا وتهضم وتصير عادة مفروضة لأن تلك الزيادة تدرجت قليلاً قليلاً ولم يشعر أحد بمن زادها على التعين ولا من هو واضعها“^(٣) .

على أن الاسراف في زيادة أبواب الضرائب ورفع سعر الموجود منها له حد يحب ألا يتعداه . إذ أنه ينطوى على تضحيّة الآجل لمنفعة العاجل فهو يذهب أمل

(١) و(٢) مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ٢٦٥ في الجباية وسبب قائمها وكثّرها .

المكلفين في حصولهم على الفائدة المرجوة من انتاجهم، وهم يقارنون بين نفع انتاجهم ومغارمه بين ثمرته وما يحصلون عليه منها فتنقص كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة فتنقص جملة الجباية .

وكثيراً ما يتراكم خطأ الحكم فقد يحسب أن قلة المتحصل من الجباية يستلزم رفع سعر الضريبة مرة أخرى فيزيد من سعرها بغية جبر ما نقص "حتى تتمى كل وظيفة وزيعة إلى غاية ليس وراءها نفع ولافائدة لكثرة الإنفاق حينئذ في الاعتمار وكثرة المغارم وعدم وفاء الفائدة المرجوة به" ^(١) .

ذلك الميل إلى زيادة التكاليف والإسراف فيه والغفلة عن أشرطة الاقتصاد الاقتصادي يؤدى إلى "أن الجملة لا تزال في نقص ومقدار الورائع والوظائف في زيادة إلى أن ينقص العمران بذهاب الآمال من الاعتمار ويعود وبال ذلك على الدولة لأن فائدة الاعتمار عائدتها إليها" ^(٢) .

ازاء تلك الحالة المشاهدة عموماً يرى ابن خلدون أن أقوام سبيل ينبع هو تقليل مقدار التكاليف على المعتمرين ما أمكن ، فيذلك تنبسط النفوس إليه لتحققها بالمنفعة فيه . فالقاعدة هي أن الإيرادات تتبع المصروفات وأن المصروفات تزداد تبعاً للتدريج في الحضارة وإنماس أفراد الدولة في النعيم والترف .

ويتفق علماء المالية العامة الحداثيون في القول بميل مستوى إنفاق الدولة إلى الارتفاع وبخل كل منهم هذه الظاهرة العامة ويرجعها إلى أسباب يراها . وقد حصر الأستاذ جيز هذه الأسباب وأوردها تحت قسمين : الازدياد الظاهري ، والازدياد الحقيقي . والذى يهمنا هو ناحية الازدياد الحقيقي إذ عن هذه الظاهرة تكلم ابن خلدون . ويرى علماء المالية أن من أسباب الازدياد الحقيقي نمو روح التبصر في الجماعة والروح الحضرية الناتجة من حلول الصناعة الآلية محل الصناعة

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٦٥ في الجباية وسبب قيتها وكثرتها .

اليدوية ، وقيام الدولة بأعباء متزايدة نتيجة لازدياد الثروة ، إذ أن ازدياد الثروة يزيد حاجات الأفراد الخاصة وتبعاً لها حاجاته العامة .

والذى يعنى النظر في هذه الأسباب يرى مقدار التطابق بينها وبين رأى ابن خلدون الناقد ، إذ أن مدار تملك الأسباب ترقى الأفراد في مدارج الحضارة وازدياد حاجاتهم وازدياد أعمال الدولة تبعاً لذلك . كما نلاحظ قرب الشبه بين رأيه في انتقال الدولة من البداوة إلى الحضارة وبين ما هو مشاهد من حيث انتقال الحضارة من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية .

الفرع الثاني

أثر النفقات العامة على إيرادات الجباية

يقول ابن خلدون بعنوان ”في أن نقص العطاء من السلطان نقص في الجباية“ : ”إن الدولة والسلطان هى السوق الأعظم للعالم ومنه مادة العمran ، فإذا احتجن السلطان والأموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والخامية وانقطع ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم وقلت نفقاتهم جملة ونفقاتهم أكثر مادة للأسوق من سواهم فيقع الكساد حينئذ في الأسواق وتضعف الأرباح في المتاجر فيقل الخراج لذلك لأن الخراج والجباية إنما تكون من الاعمار والمعاملات ونفاق الأسواق وطلب الناس للفوائد والأرباح . ووبال ذلك عائد على الدولة بالنقص لقلة أموال السلطان حينئذ بقلة الخراج ، فان الدولة كما قلناه هي السوق الأعظم أم الأسواق كلها وأصلها ومادتها في الدخل والخرج فان كسرت وقلت مصارفها فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يتحققها مثل ذلك وأشد منه . وأيضاً فالمثال إنما هو متعدد بين الرعية والسلطان ، منهم إليه ومنه إليهم فإذا جبست السلطان عند فقدمته الرعية ^(١) .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٧١ في أن نقص العطاء من السلاطين نقص في الجباية .

و يمكن الوصول الى تلك النتيجة عن طريق القياس أو عن طريق التحليل . فالأسواق ومنها الدولة بطبيعتها مرتبطة بعضها البعض والمتتلاج في إحداها مستهلك في غيرها . الواقع أن تفسير تغير أثمان سلعة ما بتغير العرض والطلب لتلك السلعة على حدة إنما هو محاولة مدرسية لتبسيط ادراك سير قانون العرض والطلب ، وتأثر أسعار السلع في مختلف الأسواق بعضها البعض ، وهذه نظرية التوازن الاقتصادي العام التي شرحها والراس ثم باريتوا .

وكذلك نصل الى نفس هذه النتيجة إذا ما حملنا نفقات الدولة في الوقت الحاضر الى أجور وربح وفائدة وريع ، فإذا ما قالت نفقات الدولة أو كثرت في ناحية ما من هذه النواحي تأثرت مالية الأفراد الممثلة في عناصرها هذه .

ولما كانت الضرائب تنصب على الایراد القومي وكان هذا الایراد القومي ممثلا في الأجور والأرباح والفوائد والريع فان ما يتحقق هذه العناصر بتأثير نفقات الدولة يعود فيؤثر على الایادات القادمة للدولة .

ضغط نفقات الدولة يعقبه انخفاض ايراداتها من الجباية :

يقول ابن خلدون : ”و اذا أفض السلطان عطاوه وأمواله في أهل دولته انبثت فيهم ورجعت اليه ثم اليهم منه فهـى ذاهبة عنهم في الجباية والخارج عائدة عليهم في العطاء ، فعلى نسبة حال الدولة يكون يسار الرعايا وعلى نسبة يسار الرعايا وكثرةهم يكون مال الدولة وأصله كله العمران وكثـره ... ”^(١) .

وقد أوضحنا فيما تقدم أسباب هذه الظاهرة ، ويهمـنا أن نذكر هنا أن الدولة بضغطها نفقاتها إنما ترمي الى موازنة الوارد والمصرف ولكن في عملها هذا ما يفوق عليها بعض غرضها إن لم يكن عاجلا فآجلـا .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٥٢ في أنـ الحضارة في الأمصار من قبل الدول .

فإن ضغط المصاروفات يعقبه في الغالب انخفاض الإيرادات القادمة فتدخل الميزانية من جديد وهذه تؤدي إلى انخفاض جديد في الإيرادات وعجز في الميزانية وهكذا . وفي هذا اشارة سديدة إلى أن ضغط النفقات ليس الطريقة الناجحة لتقويم الميزانية وخاصة إذا ما اتبعت تلك الطريقة وحدها ولم تتدخل عوامل اقتصادية مشجعة تعيد إلى السوق ظاهرة الرخاء .

الفرع الثالث

تداول النفقات العامة وفكرة الاحتياجان

ماذا يحصل لو أن السلطان احتبس الجباية عنده ولم ينفق منها إلا جزءاً يسيراً . يحيى بن خلدون عن ذلك بقوله : " فإذا احتجن السلطان الأموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها قل حينئذ ما يأيدى الحاشية والحاامية وقلت نفقاتهم جملة ونفقاتهم أكثر مادة للأسوق من سواهم " .^(١)

وما يلاحظ أن ظاهرة احتياج الأموال ومحابها عن التداول قريبة الشبه بما يحصل في العصر الحاضر خاصاً بتكوني أموال احتياطية على أن تكونها يحصل لمواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة لتجنب التخزين .

وقد نقل ابن خلدون عن طاهر بن الحسين قوله : " واعلم أن الأموال إذا اكتبرت وأذخرت في الخزائن لا تنمو ، وإذا كانت في صلاح الرعية واعطاء حقوقهم وكف الأذية عنهم نمت وزادت وصلحت به العامة فليكن كثرة خزائنك تفريق الأموال في عمارة الإسلام وأهلها " .^(٢)

ويعتبر بذلك من أنصار تداول الأموال وهو ما يتفق مع نظام الحزية الاقتصادية التي ينادي بها .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٧١ في أن نقص العطا من السلطان نقص في الجباية .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٩٠ ، ٢٩١ في أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينظم بها أمره .

الفرع الرابع — الانفاق على الخدمات الاجتماعية

ليست الأغراض العامة التي يصح الانفاق عليها من الأموال العامة قاصرة على أعمال الأمن والدفاع والمشروعات العمرانية ، وإنما يلمح ابن خلدون ما على السلطان من واجبات نحو الخدمة الاجتماعية . ولا شك في أن ابن خلدون قد تأثر في ذلك بالمبادئ الإسلامية الخاصة بالاحسان وعمل الخير لا بل ان الاسلام قد رفع تلك الأعمال الى مصاف الواجبات وجعل لسائلات المحروم « حقا » في أموال الزكاة .

وقد نقل ابن خلدون عن طاهر بن الحسين قوله : ” وتعاهـد ذوى الـأساء ويتامـهم وأراملـهم ، واجـعل لهم أرزاقاً من بـيت المـال اقتـداء بأمـير المؤـمنـين أعنـه الله تعالى فـالـعـطـفـ عـلـيـهـمـ وـالـصـلـهـ لـهـمـ لـيـصـلـحـ اللهـ بـذـلـكـ عـيـشـهـمـ وـيـرـزـقـكـ بـرـكـةـ وـزـيـادـةـ . وـاجـرـ لـأـمـرـاءـ منـ بـيـتـ المـالـ وـقـدـمـ حـمـلـةـ الـقـرـآنـ مـنـهـمـ وـالـحـافـظـينـ لـأـكـثـرـهـ فـالـجـرـائـدـ عـلـىـغـيرـهـمـ ، وـانـصـبـ لـمـرـضـىـ الـمـسـلـمـينـ دـوـرـاـ تـأـوـيـهـمـ وـقـوـاماـ يـرـفـقـونـ بـهـمـ وـأـطـبـاءـ يـعـالـجـونـ أـسـقـامـهـمـ ، وـأـسـعـفـهـمـ بـشـهـواـتـهـمـ مـاـلـ يـؤـدـ ذلكـ إـلـىـ سـرـفـ فـيـ بـيـتـ المـالـ ” .^(١)

المبحث الثالث — إيرادات الدولة

الفرع الأول — قواعد الجباية — المساواة والاعتدال

أكد ابن خلدون أهمية المساواة والاعتدال في الضرائب ، وقد اقتبس من طاهر بن الحسين قوله : ” وانظر هذا الخراج الذى استقامت عليه الرعية وجعله الله للإسلام عزاً ورفعة ولأهلها توسيعة ومنعة ولعدوه كبتاً وغيظاً ولأهل الكفر من معاديهم ذلاً وصغاراً ، فوزعه بين أصحابه بالحق والعدل والتسوية والعموم ولا تدفع عن شيئاً منه عن شريف لشرفه ولا عن غنى لغناه ولا عن كاتب لك ولا لأحد من

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٩٣ في أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينظم بها أمره .

خاصتك ولا حاشيتك^(١) . كما نرى ابن خلدون قد نقل عن المسعودى ما يحدهه
الاعفاء من غير مبرر للقربيين والخاشية من سوء الأثر في العمran^(٢) .

وأما الاعتدال في الضرائب فهو لا يقل أهمية عن التسوية فيما بين المكلفين .
ومن رأيه أن انتقاض الدولة إنما يرجع لدرجة بعيدة لنقل العبء المالى الذى ينوء
بحمله المكلفون ، والمكلفون هم جلة الشعب من فلاحين وتجار ، عن طريق راجعية
الضرائب . والضرائب المعتدلة تشجع العمran والرواج الاقتصادي ، وينقل
ابن خلدون عن طاهر بن الحسين رأيه في أنه لا يصح "الأخذ من المكلفين فوق
الاحتياط ولا تكليفهم أمرًا فيه شطط"^(٣) ونبحت فيما يلي رأيه في صرامة الضرائب
وعلاقتها بعدها وسعرها .

الفرع الثاني — نقص الجباية ووفرتها وأسبابه

في أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون في وسط الدولة :

يعقد ابن خلدون فصلاً لبيان أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون في وسط
الدولة . ويرى السبب في ذلك "أن الجباية في أول الدولة تتوزع على أهل القبيل
والعصبية بمقدار غناهم وعصبيتهم ولأن الحاجة إليهم في تمهيد الدولة شديدة .
فرئيسيهم في ذلك متغاف لهم عما يسمون إليه من الجباية معاوض عن ذلك بما هو
يروم من الاستبداد عليهم فله عليهم عزة وله إليهم حاجة . فلا يطير في سهم منه من
الجباية إلا الأقل من حاجته . فتجدد حاشيته لذلك وأذياله من الوزراء والكتاب
ملقين في الغالب وجاههم متقلص لأنه من جاه مخدومهم ونطاقه قد ضاق بن
يزاحمه فيه من أهل عصبيته^(٤)" .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٩٢ في أن العمran البشري لا بد له من سياسة
ينظم بها أمره .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٧٢ في أن الظلم مؤذن بخراب العمran .

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٩٢ في أن العمran البشري لا بد له من سياسة
ينظم بها أمره .

(٤) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٦٨ في أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون
في وسط الدولة .

تلك حال الجبایة في أول الدولة وقد توزعت بين السلطات الحاكمة وهي تشبه كثيراً حالة الدولة الاقطاعية التي تنازع السلطات المحلية الاقطاعية فيها السلطات المركزية . ولكن تلك الحالة لا تثبت أن تجلى عن فوز أحد المنافسين وترك السلطة في يديه . وفي هذا يقول ابن خلدون : « فإذا استفحلت طبيعة الملك وحصل لصاحب الدولة الاستبداد على قومه قبض أيديهم عن الجبایات فينفرد صاحب الدولة حينئذ بالجبایة أو معظمها ويحتوى على الأموال ويحتاجها للنفقات في مهام الأحوال فتكثر ثروته وتمتنى خزائنه ويسع نطاق جاهه ويعترى على سائر قومه فيعظم حال حاشيته وذويه من وزير وكاتب وحاجب ومولى وشرطى ويتسع جاههم ويقتلون الأموال ^(١) ويتألوها » وهذا هو الحال في وسط الدولة .

ثم يدرك المهرم وفي هذا يقول ابن خلدون « ثم إذا أخذت الدولة في المهرم بتلاشى العصبية وفناء القبيل الماھدين للدولة احتاج صاحب الأمر حينئذ إلى الأعون والأنصار لكتلة الخوارج والمنازعين والتزار، وتوهم الانتقاض ، فصار خراجه اظهاره وأعوانه وهم أرباب السيوف وأهل العصبيات ، وأنفق خزائنه وحاصله في مهام الدولة ، وقلت مع ذلك الجبایة لما قدمناه من كثرة العطاء والانفاق فيقل الخراج وتشتد حاجة الدولة إلى المال فيتقلص ظل النعمه والترف عن الخواص والمحاب والكبار بتقلص الجاه عنهم وضيق نطاقه على صاحب الدولة » ^(٢).

ويستخلص مما تقدم أن القصد الأول لصاحب الدولة في اتفاقه هو تثبيت أركان الدولة بالدفاع عنها في الداخل والخارج . وهذا يكون خاصة في أول الدولة وفي أواخرها . في أول الدولة لأجل إنشائها ، وفي أواخرها حين تعصف بها الرياح العاتية . أما في وسط الدولة فينصرف إلى توفير أسباب الرخاء وزيادة نطاقه وتوسيعه . وفي هذا الدور تبلغ ثروة السلطان أقصاها وكذلك ثروة حاشيته .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٦٩ في أن ثورة السلطان وحاشيته إنما تكون في وسط الدولة .

ويلاحظ ابن خلدون في دور هرم الدولة ظاهرة غريبة من حيث تصرفات السلطان في جبائية ضرائبه . تلك الظاهرة هي ما لمسه من ميل صاحب الدولة إلى مصادرة أموال المترفين حين تشتت به الضائق المالية ، رغم التجأه لفرض أنواع من الضرائب مستحدثة وزيادة سعر الموجود منها ، وفي هذا يقول : " ثم تشتت حاجة صاحب الدولة إلى المال وتنفق أبناء البطانة والحاشية ما تأنّه آباءهم من الأموال في غير سبيلها من اعانه صاحب الدولة ، ويقبلون على غير ما كان عليه آباءهم وسلفهم من المناصحة . ويرى صاحب الدولة ، أنه أحق بذلك الأموال التي اكتسبت في دولة سلفه وبجهدهم ، فيصطليها وينزعها منهم لنفسه شيئاً فشيئاً وواحداً بعد واحد على نسبة رتبتهم وتنكر الدولة لهم ، ويعود وبالذلك على الدولة بفناء حاشيتها ورجالاتها وأهل الثروة والغمة من بطانتها ، ويتقوض بذلك كثيراً من مبانى الجند بعد أن يدعهم أهله ويرفعوه . وانظر ما وقع من ذلك لوزراء الدولة العباسية في بني قحطبة وبني برمل وبني سهل وبني طاهر وأمثالهم ، ثم في الدولة الأموية بالأندلس عند انحلالها أيام الطوائف في بني شهيد وبني أبي عبيدة وأمثالهم ، وكذا في الدولة التي أدركها (١) .

والواقع أن الدولة حين تعينها الحيل في الحصول على ما تحتاجه من الإيرادات تتجأ إلى حلول شاذة ، منها الميل إلى مصادرة الثروات الكبيرة أو ابتلاع الإيرادات الكبيرة وخاصة إذا كانت تنفق في غير وجه نافع لل المجتمع بل في اللهو واللعب . وهذا شبيه بما يحصل في بعض الدول في العصر الحاضر مثل التحقيق في مصادر بعض الثروات وعلاقة بعض ذوى النفوذ بالشركات . والذى يسترعى النظر على المخصوص هو وصف ابن خلدون لتدرج السلطان في الحصول على جبائيته فتأتى أولاً ضرائب قليلة ثم تشقق تكاليفها وتستحدث أنواع جديدة منها هي أقرب ما تكون إلى الضرائب غير المباشرة ، ثم تزداد هذه عدداً وسيراً وأخيراً تأتي ضرائب المصادرة . وهو ميل مشاهد في الدول الحديثة تحت ضغط العجز المالي والنظريات الاقتصادية ذات

(١) المقدمة ص ٢٦٩ الفصل الثالث في أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون في وسط الدولة .

الصيغة الاشتراكية وبسبب الحرب . وقد لا يخلو من أهمية أن نسجل هنا أن كتابة ابن خلدون تدلنا على أن هذا الميل الى المصادر عرف في عهد لم تكن فيه النظريات الاشتراكية الحديثة قد ظهرت بعد وانتشرت انتشارها اللاحق . ولذلك نلاحظ أن الاشتراكية قد لا تكون السبب في هذا التفكير ولكنها قد تكون المناسبة والظرف الملائم لنشر وتدعم تلك الفكرة .

العلاقة بين عدد الضرائب وسعرها من ناحية ومردودتها من ناحية أخرى : لعل المؤلف كان يلمس وهو لا يدرى فكرة الحد الأوفق للضريبة وهو أن يبلغ مشروع معين حداً من التوسيع لاتأتي زيادة التكاليف فيه بنسبة متناسبة من زيادة الثمرات .

فالملكون بالضرائب لهم قدرة معلومة على دفعها وتلك القدرة على الدفع لها حد إذا ما تجاوزته الدولة ظهر النقص في جملة الضرائب ويدأ التهرب المالي الشرعي وغير الشرعي في الظهور . وإذا استمر الضغط المالي على المكلفين أصيب الانتاج في صميم كيانه وهذا ما قصدته ابن خلدون في قوله : "شم تدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار تدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والانفاق بسببه حتى تنقل المغارم على الرعايا ... فتنقبض كثيراً من الأيدي عن الاعتماد بجملة فتنقص جملة الجباية ... وربما يزيدون في مقدار الوظائف إذا رأوا ذلك النقص في الجباية ويحسبونه جبرا لما نقص حتى تنتهي كل وظيفة ووزيعة إلى غاية ليس وراءها نفع ولافائدة لكثره الانفاق حينئذ في الاعتماد وكثرة المغارم وعدم وفاء الفائدة المرجوة به" ^(١) .

وعند ما تتجاوز الضرائب هذا الحد تزول عن إيرادات الدولة مردودتها وتحوّل إلى إيرادات غير ممنة وأخذ جملة المتحصل في النقص رغم الزيادة في أبواب الضرائب وفي سعرها فهو يقول : "والجباية مقدارها معلوم ولا تزيد ولا تنقص وإن زادت بما يستحدث من المكتوس فيصير مقدارها بعد الزيادة محدوداً" ^(٢) .

(١) المقدمة ص ٢٦٥ الفصل الثالث في الجباية وسبب فلتها وكثرتها .

(٢) المقدمة ص ١٥٩ الفصل الثالث في أنه إذا استحكمت طبيعة الملك انخ ...

الفرع الثالث

التفرقـة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة

يشير ابن خلدون الى هذه التفرقـة وإن كان لا يذكر كلمـى مباشرـة وغير مباشرـة فنراه مثلا يقول : ”فيستحدث صاحب الدولة أنواعا من الجباية يضرـها على الـبيـاعـات ويفرض لها قدرـا مـعـلـومـا عـلـى الـأـئـمـانـ في الـأـسـوـاقـ وـعـلـى أـعـيـانـ السـلـعـ فيـ أـموـالـ المـدـيـنـةـ ...“ .

هذه الـضـرـائـبـ التي يستـحدـثـهاـ السـلـطـانـ منـ ضـرـيـبةـ عـلـىـ الـبـيـاعـاتـ وـعـلـىـ الـأـئـمـانـ فيـ الـأـسـوـاقـ إنـماـ هـىـ ضـرـائـبـ غـيرـ مـباـشـرـةـ إـذـ هـىـ ضـرـائـبـ عـلـىـ الـاسـتـهـلاـكـ ؛ـ وـهـىـ ضـرـائـبـ مـسـتـحـدـثـةـ إـذـ يـقـولـ عـنـهـاـ : ”فـيـسـتـحدـثـ صـاحـبـ الدـوـلـةـ ...“ـ وـالـذـىـ يـغـلـبـ عـلـىـ الـظـنـ أـنـ الـضـرـائـبـ الـمـفـروـضـةـ قـبـلـ اـسـتـحـدـاثـ هـذـهـ الـضـرـائـبـ إنـماـ هـىـ منـ نـوـعـ الـضـرـائـبـ الـمـباـشـرـةـ فـلـمـ تـفـ بـالـمـطـلـوبـ منـ الـجـبـاـيـةـ اـسـتـحـدـثـ السـلـطـانـ نـوـعاـ آخـرـ منـ الـضـرـائـبـ هـوـ نـوـعـ الـضـرـائـبـ غـيرـ مـباـشـرـةـ إـلـىـ جـانـبـ زـيـادـةـ الـمـوـجـودـ منـ الـضـرـائـبـ الـمـباـشـرـةـ .ـ وـهـذـاـ مـاـ يـنـطـبـقـ تـمـامـاـ عـلـىـ إـشـارـتـهـ إـلـىـ اـسـتـحـدـاثـ الـضـرـائـبـ عـلـىـ الـبـيـاعـاتـ وـعـلـىـ الـأـئـمـانـ فيـ الـأـسـوـاقـ .“

(١) المقدمة ص ٢٦٦ في ضرب المكوس أو انحر الدولة .

(٢) يقول ابن خلدون : أن الـضـرـائـبـ غـيرـ مـباـشـرـةـ هـذـهـ يـسـتـحدـثـهاـ السـلـطـانـ ،ـ وـالـوـاقـعـ أـنـ الـضـرـائـبـ فيـ النـظـامـ الـاسـلـامـيـ منـ نـوـعـ الـضـرـائـبـ الـمـباـشـرـةـ .ـ وـهـىـ الزـكـاـةـ وـالـجـزـيـةـ وـالـخـرـاجـ .ـ وـهـذـهـ كـلـاـهـ مـحـدـدـةـ السـعـرـ إـنـماـ بـنـصـ تـشـريـعـيـ أوـ بـالـعـادـةـ .ـ كـاـنـ الـخـرـاجـ كـانـ يـتـرـاـوـحـ بـيـنـ ٢٠ـ%ـ وـ٥٠ـ%ـ مـنـ إـنـتـاجـ الـأـرـضـ .ـ وـمـنـ جـهـةـ أـخـرـىـ كـانـ الـتـحـصـلـ مـنـ هـذـهـ الـضـرـائـبـ يـنـقـقـ فـيـ أـغـرـاضـ مـعـيـنةـ ...ـ فـالـزـكـاـةـ تـصـرـفـ عـلـىـ الـإـحـسـانـ وـالـجـزـيـةـ وـالـخـرـاجـ عـلـىـ الـحـامـيـةـ وـالـمـلـزـمـيـنـ وـالـفـضـاهـ وـعـلـىـ شـقـ الـترـعـ وـالـطـرـقـ ...ـ وـعـلـىـ ذـلـكـ يـتـضـحـ أـنـ الـضـرـائـبـ كـانـتـ تـحـدـدـهـاـ وـتـحـدـدـ التـصـرـفـ فـيـ حـصـيلـتـهاـ عـدـةـ نـصـوصـ تـشـريـعـيـةـ وـعـادـاتـ مـرـعـيـةـ ...ـ بـعـكـسـ الـحـالـ فـيـ الـمـكـوسـ فـهـذـهـ كـانـتـ تـسـتـحـدـثـ وـلـمـ تـكـنـ مـحـدـدـةـ نـوـعاـ أوـ سـعـراـ .“

يقول ابن خلدون : ”إنـ الصـدـقـاتـ وـالـخـرـاجـ وـالـجـزـيـةـ هـىـ الـمـفـارـمـ الـشـرـعـيـةـ وـهـىـ قـلـيلـةـ الـوزـانـ لـأـنـ مـقـدارـ الـزـكـاـةـ مـنـ الـمـالـ قـلـيلـ وـكـذـاـ زـكـاـةـ الـحـبـوبـ وـالـمـاشـيـةـ وـكـذـاـ الـجـزـيـةـ وـالـخـرـاجـ وـجـمـيعـ الـمـفـارـمـ الـشـرـعـيـةـ وـهـىـ حدـودـ لـأـنـتـعـدـىـ“ ،“ الفـصلـ الثـالـثـ صـ ٢٦٤ـ فـيـ الـجـبـاـيـةـ وـسـبـبـ قـاتـمـاـ وـكـثـرـهـاـ .“

الترتيب الزمني بينهما وموضوع كل منهما :

وليسط الطرافة فقط في أن علامتنا يلمس تلك التفرقة التي أصبحت تقليدية بعد خمسة قرون من كتابته ولكنها يثير الاعجاب باشارته إلى الترتيب الزمني في فرض النوعين المذكورين من الضرائب، بل أكثر من ذلك بتعيينه مواضع الطلب على كل منها. فهو يقول: ”ثم لا تثبت الدولة أن تأخذ بدين الحضارة في الترف وعوائدها وتجرى على نهج الدول السابقة قبلها فيكثر لذلك خرج أهل الدولة ويكثر خرج السلطان خصوصاً كثرة بالغة بنيقته في خاصته وكثرة عطائه. ولا تفني بذلك الجباية فتحتاج الدولة إلى الزيادة في الجباية لما تحتاج إليه الحامية من العطاء والسلطان من النفقة فيزيد في مقدار الوظائف والوزائع أولاً كما قلنا ثم يزيد الخراج وال حاجات والتدرج في عوائد الترف وفي العطاء للحامية، ويدرك الدولة المسرم وتضعف عصايتها عن جباية الأموال من الأعمال والقاصية، وتكثر العوائد ويكثر بكثتها أرزاق الجندي وعطاوئهم فيستحدث صاحب الدولة أنواعاً من الجباية يضر بها على البيعات ويفرض لها قدرًا معلومًا على الأثمان في الأسواق^(١)“

فالسلطان أول ما يعمل يزيد الموجود من الضرائب عدداً وسعاً ثم يستحدث ضرائب غير مباشرة ويأخذ تدريجياً في زياحتها كذلك. على أن الالتجاء إليها واستحداثها إنما يكون بعد عجز الضرائب الموجودة من قبل عن سد النفقات وهذا ما يتفق مع الفكرة الحديثة في أنه في أوقات الأزمات والعجز المالي يلجأ إلى الضريبة غير المباشرة لغير النقص إذ أنها توفر حصيلة من الضرائب المباشرة.^(٢)

(١) المقدمة ص ٢٦٦ في ضرب المكون أو اندر الدولة.

(٢) “In the last few years there has been a pronounced movement towards sales taxation as a major source of state revenue.

The legislation that has been passed has been regarded usually as a temporary measure but sales taxes have been so effective in raising revenue that there is danger their harmful effect may be overlooked”.

E. Hoyt. p. 205. Consumption in Our Society. New York. 1938.

الفرع الرابع - راجعية الضرائب

قد يظن كثيرون أن فكرة راجعية الضرائب إنما هي فكرة حديثة جدا .
بيد أننا نرى ابن خلدون يلمسها بعقربيته الفذة فيقول : «فإن معظم الجباية إنما هي من الفلاحين والتجار لا سيما بعد وضع المكوس ونحو الجباية ^(١)». ويقول في موضع آخر: «إن عامة معاش الرعايا من البيع والشراء وإذا كانت الأسواق عطلا منها بطل معاشهم وتنتقص جباية السلطان أو تفسد لأن معظمها من أوسط الدولة وما بعدها إنما هو من المكوس على البياعات ^(٢)». وبضم هاتين المقدمتين نتبين أن معظم الجباية مستمدة من الفلاحين والتجار، وأن معظم الجباية مرتكبة على المكوس على البياعات وهي من الضرائب غير المباشرة وإذا فعظم الجباية يتحملها الفلاحون والتجار عن طريق المكوس على البياعات خاصة .

وهذه النتيجة التي وصلنا إليها تتضمن نقطتين هامتين وهما :
(أولا) راجعية الضرائب بصفة عامة .

(ثانيا) راجعية الضرائب خاصة في الضرائب غير المباشرة .

فالفلاحون والتجار يقومون بالحمل الأكبر من تسديد الجباية ولكن نصيبهم لا يقتصر فقط على ما يدفعونه مباشرة لكنه يتعداه إلى ما ينتقل إليهم من التكاليف عن طريق راجعية الضرائب عامة وغير المباشرة منها خاصة وهو ما يفسر قوله : «لا سيما بعد وضع المكوس ونحو الجباية بها» ثم قوله : «ومعظم الجباية من أوسط الدولة وما بعدها إنما هو من المكوس على البياعات ». بل إن ابن خلدون يقول بالراجحية بأصرح من هذا . وقد بينما عند الكلام عن نظرية القيمة رأيه في أثر المكوس على الآثار . وهو يقول حرفيا بأن «المكس داخل في قيم المبيعات وأثناها ^(٣)» .

(١) المقدمة ص ٢٦٧ في أن التجارة من السلطان مضره بالرعايا مفسدة للجباية .

(٢) المقدمة ص ٢٧٥ وأعظم من ذلك في الفلم وإفساد العمران التسلط على أموال الناس .

(٣) المقدمة ص ٣٥٤ الفصل الرابع في أن الحضارة غاية العمران

المبحث الرابع – الدولة سوق منتجة

يذكر ابن خلدون في أكثر من موضع أن الدولة سوق وبالتالي فهي منتجة فهو يقول مثلاً : ”فإن الدولة هي السوق الأعظم أم الأسواق كلها وأصلها ومادتها في الدخل والخرج ، فإن كسرت وقلت مصارفها فأجدر بها بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك وأشد منه“ ^(١) .

وتلك الفكرة التي وصل إليها ابن خلدون إنما هي من مفاهيم علم المالية الحديثة إذ يسعى علماء المالية لاثبات أن الدولة حين تمتلك يدتها إلى ثروات الأفراد تأخذ منها ضرائبها إنما تأخذ حقها نظير انتاجها وينون قولهم هذا على أن عوامل الانتاج نفس : الأرض ، ورأس المال ، والعمل ، والتنظيم الاقتصادي ، وأخيراً الدولة .

فالدولة عنصر إنتاج هام يمكن تقدير قيمته إذا ما افترضنا اختفاءه فماذا يكون تأثير مثل هذا الاختفاء على الاقتصاد القومي . الواقع أن الدولة تنتجه كأى عامل إنتاج آخر وتحصل إنتاجها هو الحماية في مختلف أشكالها . والدولة حين تحصل على الضرائب إنما تحصل على مكافأتها عن إنتاجها . فالأرض يقابلها الريع ، ورأس المال الفائدة ، والعمل الأجر ، والتنظيم الربح والحماية التي تقوم بها الدولة مقابلها الضرائب التي تجبيها .

وإذا ما حللت الإيراد القومي نجد أنه ينقسم إلى ريع وفائدة وأجر وربح وضريبة . والضريبة بدورها تحول إلى مصروفات تنقسم إلى :

ريع ، وفائدة ، وأجر ، وربح . فكأنما الإيراد ينقسم إلى ريع وربح ، فائدة ^(١) وربح ، أجر وأجر ^(١) ، ربح وربح .

وتختفي بذلك الضريبة . فالدولة تحمي الأرض والعمل والتنظيم ورأس المال وتحصل منها في مقابل إنتاجها على الضريبة .

(١) المقدمة ص ٢٧١ الفصل الثالث في أن نقص الماء من السلطان نقص في الجباية .

وقد بلغ ابن خلدون الى تلك النتيجة عن طريق القياس لا عن طريق التحليل الذى اتبعه العلماء الحدثيون . فهو يذكر المقدمة الآتية وهى أن الدولة سوق ، ثم هو يذكر في مكان آخر أن التجارة ، والسوق هي التعبير الأكبر عنها ، متجة . وبضم هاتين المقدمتين نصل الى أن الدولة سوق متجة .

المبحث الخامس

ظاهرة هجرة الأموال هربا من الضغط المالى

عقد ابن خلدون فصلاً لبحث تلك المسألة التي قد يظن أنها ظاهرة حديثة أوجدها سهولة المواصلات وانتشار روح الأمن والثقة ، بينما أن تلك الظروف الجديدة من أمن وسهولة مواصلات لم توجد هذه الظاهرة ولكنها سهلتها ، ولنتركه يتحدث عنها في زمانه . يقول : ”ولما يتوقعه أهل الدولة من أمثال هذه المعاطب صار الكثير منهم ينتزعون إلى الفرار عن الرتب والتخلص من ربقة السلطان بما حصل في أيديهم من مال الدولة إلى قطر آخر، ويرون أنه أهنا لهم وأسلم في إنفاقه وحصل على ثمرته وهو من الأغلاظ الفاحشة والأوهام المفسدة لأحوالهم ودنياهم وأعلم أن الخلاص من ذلك بعد الحصول فيه عسير ممتنع ، فإن صاحب هذا الغرض إذا كان هو الملك نفسه فلا تمكنه الرعية من ذلك طرفة عين ولا أهل العصبية المزاحمون له بل في ظهور ذلك منه هدم ملوكه وإتلاف لنفسه بمحارى العادة بذلك لأن ربقة الملك يعسر الخلاص منها سيما عند استفحال الدولة وضيق نطاقها وما يعرض فيها من البعد عن المجد والخلال والتخلق بالشر . وأما إذا كان صاحب هذا الغرض من بطانة السلطان وحاشيته وأهل الرتب في دولته فقل أن ينجي بيته وبين ذلك . إما (أولا) فلما يراه الملوك أن ذويهم وحاشيتهم بل وسائر رعاياهم ماليك لهم مطلعون على ذات صدورهم فلا يسمحون بخل رقبته من الخدمة ضئلاً بأسرارهم وأحوالهم أن يطلع عليها أحد غيره من خدمته لسوائهم . ولقد كان بنو أمية بالأندلس يمنعون أهل دولتهم من السفر لفريضة الحج لما يتوهمنه من وقوعهم

بأيدي بني العباس ، فلم يحج سائر أيامهم أحد من أهل دولتهم وما أبىح الخ لأهل الدولة من الأندلس إلا بعد فراغ شأن الأموية ورجوعها إلى الطوائف . وإنما (ثانياً) فلأنهم وإن سمحوا بحمل ربيته هو فلا يسمحون بالتجافي عن ذلك المال لما يرون أنه جزء من مالهم كما كان ربه جزءاً من دولتهم إذ لم يكتسب إلا بها وفي ظل جاهها ، فتحجوم نفوسهم على انتراع ذلك المال والتقامه كما هو جزء من الدولة ينتفعون به .

ثم إذا توهمنا أنه خلص بذلك المال إلى قطر آخر – وهو في النادر الأقل – فتمنى إليه أعين الملوك بذلك القطر ويتربونه بالإرهاب والتخييف تعريضاً أو بالقهر ظاهر لما يرون أنه مال الجباية والدول وأنه مستحق للانفاق في المصالح ، وإذا كانت أعينهم تمنى إلى أهل الثروة واليسار المكتسبين من وجوه المعاش فأحرى بها أن تمنى إلى أموال الجباية والدول التي تجد السبيل إليه بالشرع والعادة ” .

ثم يضرب ابن خلدون مثل السلطان أبي يحيى زكريا بن أحمد الхиاني تاسع ملوك الحفصيين بأفريقية حين حاول الخروج من عهدة الملك والخاق بمصر فراراً من طلب صاحب الشغور الغربية لما استجمعت لغزو تونس ، يقول عن ذلك : ” وخلص إلى الإسكندرية بعد أن حمل جميع ما وجده ببيت المال من الصامت والذخيرة ، وباع كل ما كان بخزائنه من المتعاق والعقار والجوهر حتى الكتب ، واحتمل ذلك كله إلى مصر ونزل على الملك الناصر محمد بن قلاوون سنة سبع عشرة من المائة الثامنة فاكرم نزله ورفع مجلسه ، ولم يزل يستخلاص ذخيرته شيئاً فشيئاً بالتعريف إلى أن حصل عليها ولم يتحقق معاش ابن الхиاني إلا في جراحته التي فرضت له إلى أن هلك ” .

ويجمل ابن خلدون رأيه في قوله : ” فهذا وأمثاله من جملة الوسواس الذي يعتري أهل الدول لما يتوقعونه من ملوكيتهم من المعاطب وإنما يخلصون إن اتفق

(١) المقدمة ص ٢٧٠ الفصل الثالث في أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون في وسط الدولة .

(٢) المقدمة الفصل الثالث ص ٢٧١ – في أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون في وسط الدولة .

الفرق بين ظاهرة هجرة رأس المال في الماضي والحاضر:
ويلاحظ أن هجرة رأس المال في زمنه مختلفة في تفاصيلها عن الظاهرة
الحديثة إذ كانت مرتبطة بهجرة الأشخاص، أما هجرة رأس المال في العصر الحاضر
فهي فصلية عن الأشخاص. كذلك نلاحظ أن هذه الظاهرة كانت تحدث فيما مضى
بسبب الضغط المالي والخوف من المعاطب، ولكن الظاهرة الحديثة هي أن
الأموال تسعى إلى البلد الذي تحصل فيه على أكبرفائدة وهو غرض يبدو أن
رؤوس الأموال لم تعرفه في الزمن الماضي.

(١) المقدمة الفصل الثالث ص ٢٧١ — في أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون في وسط الدولة.

الباب الرابع

آراء ابن خلدون في السياسة الاقتصادية

الفصل الأول — تدخل الدولة في المجال الاقتصادي وآثاره

المبحث الأول — طرق التدخل

تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في صورتين : تتمثل أولاهما في وسائل الدولة التشريعية، وتمثل الأخرى في نزول الدولة إلى السوق و مباشرتها للتجارة والصناعة والفلاحة مثلها في ذلك مثل عامة الأفراد . وترتبط هاتان الصورتان ظاهرة واحدة ارتباطاً وثيقاً بمعنى أن التجاء الدولة لإحداهما غالباً ما يتمى بالاتجاه للأخرى . فقد تابعاً الدولة إلى مباشرة التجارة والصناعة والفلاحة ولكنها لا تثبت أن تزليق إلى طرق باب التشريع للقضاء على المنافسة القوية ، ولإعطاء ميزات تفضيلية لمنتجاتها من إعفاء من الرسوم والضرائب وغير ذلك من الطرق ، أو هي تبدأ تدخلها في النطاق التشريعي ولكنها لا تثبت أن تجد أن النصوص التشريعية أصبحت بواسطة التهرب الشرعي وغير الشرعي حبراً على ورق . فتنتهي إلى طرق ميدان الإنتاج كأحد المستجدين . وقد تناول ابن خلدون فيما كتبه الكلام عن تلك الظاهرة .

المبحث الثاني

ظاهرة التدخل في العصر الحديث

قبل أن نعرض لآراء ابن خلدون في هذا الموضوع ننقل نبذة عن الأستاذ برشباني يشرح فيها أهميته والطريقة الصحيحة في تناوله . يقول : «من المشاهد عموماً ازدياد تدخل الدولة في المسائل الاقتصادية . وهذه حقيقة ملموسة ذات صبغة عامة . إذ أن كلاً من الحكومات الديمقراطية والدكتatorية شهدت حديثاً امتداداً عظيماً

في وظائف الدولة الاقتصادية . وننجز عن ذلك أن الدولة أصبحت عامل اقتصاديا لا يمكن تجاهل وجوده أو تأثيره . وكان الاقتصاديون القدماء من المدرسة الحرة يعتبرون تدخل الدولة نوعا من الشذوذ ، كانوا يرجعون سببه إلى تأصل أفكار خاطئة بالنسبة لوظائف الدولة ، أو إلى نشاط فئات خاصة كانت تسعى بجعل الدولة تخدم مصالحها الذاتية . وقد اتخذوا قاعدة لهم أنه يحدر بالحكومات ألا تتدخل في المسائل الاقتصادية . أما موقف الاقتصادي الحديث تجاه تدخل الدولة فيختلف عن ذلك . فهو لا ينافق بطريقة مجزدة ماهية الوظائف التي يحدر بالدولة أن تتولاها وفيما إذا كان التدخل عموما يحسن القيام به أو لا يحسن . ولكن يلاحظ فقط ما هو حاصل فعلا وواجبه الأساسي هو أن يتبع ما يؤدى إليه تدخل الدولة من آثار» .

وهذا الاتجاه الإيجابي في بحث موضوع التدخل هو نفس الاتجاه الذى توخاه ابن خلدون حين تناول بالبحث تدخل السلطان في السوق وتوليه للتجارة والفلاحة والصناعة . هولا يجادل فيما إذا كان يحسن بالسلطان التدخل في السوق أو لا يحسن به ذلك . بل يسجل أن السلطان كثيرا ما يلجأ إلى التدخل ولا يعنيه أن يجادل جدلا فقهيا في مدى وظائف الدولة وحدود نشاطها وهل يجب قصر وظيفة الدولة على الدفاع الخارجى والداخلى أم أنه ينبغي أن تسعى الدولة لتحقيق أغراض الرخاء الاقتصادي إلى جانب تحقيق أغراض الحماية والمدافعة . هذا الجدل الذى أولع به الاقتصاديون في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر لم يظفر باهتمام ابن خلدون فهو ينظر إلى تدخل السلطان باعتباره أمرا واقعا ، ثم يبحث نتائجه بدقة ويتبع آثاره مقارنا المضائق الحاصلة منه بالمزايا التي توقعها السلطان . ويخلص من تلك المقارنة إلى ربحان المضائق للمزايا . ولذلك لا يجد اتهاج مثل هذا السبيل .

(١) الأستاذ برشاني . محاضراته في الاقتصاد السياسي بكلية الحقوق عن السياسة الاقتصادية

من هذا يتبيّن صواب الطريقة العلمية التي اتبعها ابن خلدون في بحثه ، وهو يستحق التقدير ليس فقط لدقة طريقته في البحث وإنما تظهر عبريته في الجح التي أوردها والمسائل التي أثارها ، فهي بحق تحفة رائعة في الكتابات الاقتصادية وذات قيمة علمية لا تُنكر . وسنبحثها بعد أن نتركه يبسط آراءه بنفسه .

المبحث الثالث — رأى ابن خلدون في التجارة من السلطان

الفرع الأول — نبذة من أقوال ابن خلدون

يقول ابن خلدون تحت عنوان « في أن التجارة من السلطان مضره بالرعايا مفسدة للجباية » : « اعلم أن الدولة إذا ضاقت جبایتها بما قدمناه من الترف وكثرة العوائد والنفقات وقصر الحال من جبایتها عن الوفاء بمحاجاتها ونفقاتها واحتاجت إلى من يد المال والجباية ، فتارة توضع المكوس على بياعات الرعايا وأسواقهم وتارة بزيادة في ألقاب المكوس إن كان قد استحدث من قبل ، وتارة بمقاسمة العمال والجباية وامتکاك عظامهم لما يرون أنهن قد حصلوا على شيء طائل من أموال الجباية لا يظهره الحسبان ، وتارة باستحداث التجارة والفلاحة للسلطان على تسمية الجباية لما يرون التجار وال فلاحين يحصلون على الفوائد والغلات مع يسارة أموالهم وأن الأرباح تكون على نسبة رؤس الأموال . فيأخذون في اكتساب الحيوان والنبات لاستغلاله في شراء البضائع والعرض بها لحالة الأسواق ويعسبون ذلك من إدرار الجباية وتكثير الفوائد — وهو غلط عظيم — وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة . فأولاً مضائقه الفلاحين والتجار في شراء الحيوان والبضائع ويسير أسباب ذلك ، فإن الرعايا متکافئون في اليسار متقاربون ، ومن أحمة بعضهم بعضًا تنتهي إلى غاية موجودهم أو تقرب . وإذا رافقهم السلطان في ذلك وما له أعظم كثيرا منهم ، فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته ، ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد . ثم أن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرض له غصباً أو بأيسر ثمن ، أو لا يجد من يناقشه في شرائه فيبخس ثمنه على بائعه . ثم

إذا حصل فوائد الفلاحمة ومحلها كله من زرع أو حرير أو عسل أو سكر أو غير ذلك من أنواع الغلات وحصلت بضائع التجارة من سائر الأنواع فلا يتظرون به حواله الأسواق ولا نفاق البيعات لما تدعوه إلية تكاليف الدولة . فيكتفون أهل تلك الأصناف من تاجر وفلاح بشراء تلك البضائع ولا يرضون في أثمانها إلا القيمة وأزيد فيستوعون في ذلك ناض أموالهم ، وتبقى تلك البضائع بأيديهم عروضاً جامدة ، ويمكثون عطلاً من الادارة التي فيها كسبهم ومعاشهم . وربما تدعوهم الضرورة إلى شيء من المال فيبيعون تلك السلع على كسراد من الأسواق بأبخس ثمن . وربما يتذكر ذلك على التاجر والفالح منهم بما يذهب رأس ماله فينعد عن سوقه ، ويتعدد ذلك ويذكر ويدخل به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح ما يقبض آمامهم عن السعي في ذلك جملة و يؤدي إلى فساد الجباية . فإن معظم الجباية إنما هي من الفلاحين والتجار لا سيما بعد وضع المكس ونحو الجباية بها . فإذا انقبض الفلاحون عن الفلاحمة ، وقد التجار عن التجارة ، ذهبت الجباية جملة أو دخلها النقص المتداهش . وإذا قايس السلطان بين ما يحصل له من الجباية وبين هذه الأرباح القليلة وجدتها بالنسبة إلى الجباية أقل من القليل . ثم أنه لو كان مفيداً فيذهب له بمحظ عظيم من الجباية فيما يعانيه من شراء أو بيع فإنه من بعيد أن يوجد فيه من المكس ولو كان غيره في تلك الصفقات لكان تكبساً كلها حاصلاً من جهة الجباية ، ثم فيه التعرض لأهل عمرانه واحتلال الدولة بفسادهم ونقصه ، فإن الرعايا إذا قعدوا عن ثمير أموالهم بالفلاحمة والتجارة نقصت وتلاشت بالنفقات وكان فيها إتلاف أحوالهم ... وكان الفرس لا يملكون عليهم إلا من أهل بيت الملائكة ، ثم يختارونه من أهل الفضل والدين والأدب والمسخاء والشجاعة والكرم ، ثم يشترطون عليه مع ذلك العدل ، وأن لا يتخذ صنعة فيضر بمحيرانه ، ولا يتاجر فيحب غلاء الأسعار في البضائع ، وأن لا يستخدم العبيد فانهم لا يشرون بخير ولا مصلحة . واعلم أن السلطان لا يبني ماله ولا يدزّ موجوده إلا الجباية وإدارتها إنما يكون بالعدل في أهل الأموال والنظر لهم بذلك . فبذلك تنبسط

آماهم ، وتنشرح صدورهم للأخذ في تغيير الأموال وتنميتها ، فتعظم منها جبائية السلطان . وأما غير ذلك من تجارة أو فلح فاما هو مضره عاجلة للرعايا وفساد للجباية ونقص للعماره ، وقد ينتهي الحال بهؤلاء المسلمين للتجارة والفلاحة من الأمراء والمتابعين في البلدان أنهم يتعرضون لشراء الغلات والسلع من أربابها الواردين على بلدتهم ، ويفرضون لذلك من الثمن ما يشاءون ويدفعونها في وقتها لمن تحت أيديهم من الرعايا بما يفرضون من الثمن ، وهذه أشد من الأولى وأقرب إلى فساد الرعية واختلال أحوالهم . وربما يحمل السلطان على ذلك من يدخله من هذه الأصناف أعني التجار وال فلاحين لما هي صناعته التي نشأ عليها فتحمل السلطان على ذلك ويضر布 لهم لنفسه ليحصل على غرضه من جمع المال سريعا سيرا مع ما يحصل له من التجارة بلا مغنم ولا مكس ، فإنها أجدر بخنق الأموال وأسرع في تغييره . ولا يفهم ما يدخل على السلطان من الضرر بنقص جبائيته . فينبغي للسلطان أن يحذر من هؤلاء ويعرض عن سعادتهم المضرة بجيشه وسلطانه ^(١) ... ” .

الفرع الثاني – معارضته للتدخل وحججه في ذلك

ما تقدم نتبين كيف درس ابن خلدون مشكلة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي ، وكيف استخلص رأيه بعدم تحبيذه بانيا إياه على أن المزاحمة الحادة تؤدى إلى أحسن توزيع للسلع إذا كانت قوة شراء المتعاملين في السوق متقاربة . وعلى أن التدخل متى بدأ صعب تحديده أو وقفه ، فقد يبدأ بتولي الدولة للفلاحة أو التجارة كائى فلاح أو تاجر . ثم لا ثبات أن نرى التجاء الدولة إلى فرض سلطتها فرضا وتحديد الأسعار الجبرى وما يلحق ذلك من فساد الأسواق . ثم يدعم ابن خلدون النتيجة التي وصل إليها بعقد مقارنة بين ما يمكن أن تكسبه الدولة من أرباح أعمالها التجارية والزراعية وبين ما كانت تكسبه من الجباية لو أن تلك

(١) مقدمة ابن خلدون – الفصل الثالث ص ٢٦٦ و ٢٦٧ في أن التجارة من السلطان

الأعمال قام بها أفراد وفرضت عليها الضرائب لمصلحة الحياة . وندرس البُحْث
بشئء من التفصيل فيما يلى :

(١) المزاحمة الحَرَة تؤدى الى أحسن توزيع للسلع :

يقول ابن خلدون : ” ومن احمة بعضهم بعضا تنتهي الى غاية موجودهم او تقرب ”
ويقول الأستاذ برشيانى : « إذا ترك الأفراد أحرازا فإنهم يصلون بواسطة التداول
بينهم الى غاية موجودهم (مع ملاحظة تناسب ذلك مع أحجام إيراداتهم) ويحتاج
هذا الرأى الى تبين يتکفل به التحليل الاقتصادي » .

والتحليل الاقتصادي المشار إليه يعتمد على مقارنة المنفعة الحَدِيدية للنقد ،
فالأفراد يقارنون بين المنفعة الحَدِيدية للسلع والمنفعة الحَدِيدية لما يقدمونه في مقابل تلك
السلع وهو النقد غالبا .

وعند حالة التوازن يكون حاصل قسمة المنفعة الحَدِيدية للسلعة على المنفعة الحَدِيدية
للنقد مساويا للثمن . فالآئمَان هي مقياس المنفعة الناتجة عن مختلف السلع .
وينفق الفرد نقوده بحيث أن الوحدة الحَدِيدية منها المنفعة على السلع المختلفة تعطى
نفس المنفعة .

وهذه المنفعة الحاصلة من إنفاق الوحدة الحَدِيدية من النقد هي المنفعة العظمى
التي كان يمكن الحصول عليها .

والذى يهمنا من هذا البحث هو أن السوق هي التي تقوم بذلك العملية الخاصة
بمقارنة المنافع الحَدِيدية للسلع والنقد وترجم عن ذلك بلغة الآئمَان .

(١) يقول أبو الفضل الدمشقى : إن المضايقه التي تحصل للرعايا من تجارة السلطان مثل المضايقه
التي تحصل للسلطان من حل الرعايا للسلاح (ص ٤ كتاب الإشارة الى مخاسن التجارة) .

(٢) الأستاذ برشيانى . محاضراته في الاقتصاد السياسي بكلية الحقوق عن السياسة الاقتصادية

وعند ما نقول السوق تقصـد السوق التي تسودها المنافسة الحـرة . فالسوق الحـرة تؤدى خـدمة كـبرى لـلأفراد إـذ تـرشـدهم إـلى الطـريق الـذى يـحصـلـون بـسلوـكـه عـلى أـعـظـمـ النـفعـ مـنـ إـنـفـاقـهـمـ . وـهـىـ تـؤـدـىـ إـلـىـ تـوزـيعـ السـلـعـ بـحـيـثـ يـحـصـلـ الأـفـرـادـ كـماـ يـقـولـ ابنـ خـلـدونـ عـلـىـ غـاـيـةـ مـوـجـودـهـمـ أوـ تـقـرـبـ ، وـكـماـ يـبـيـنـ التـحلـيلـ الـاـقـتـصـادـيـ ذـلـكـ .

ونحن إـذـ نـلـمـسـ فـيـ كـاتـبـةـ ابنـ خـلـدونـ إـدـرـاكـ لـمـهـمـةـ المـزاـحةـ الحـرـةـ ، نـلـاحـظـ أـنـهـ لاـ يـبـدـوـ فـيـهاـ مـاـ يـدـلـ عـلـىـ اـسـتـعـانـتـهـ بـالـنـظـرـيـةـ الـحـدـيـةـ وـهـىـ الـتـىـ سـهـلـتـ إـدـرـاكـ الـقـوـاعـدـ الـتـىـ يـتـبعـهـاـ الـفـرـدـ فـيـ إـنـفـاقـهـ لـنـقـوـدـهـ وـقـوـاعـدـ التـفـضـيـلـ الـتـىـ يـخـضـعـ لـهـ اـخـتـيـارـهـ .

وـالـوـاقـعـ أـنـ هـنـاكـ كـثـيرـاـ مـنـ الـحـقـائـقـ كـانـ اـكـتـشـافـهـاـ مـشـارـاـ لـاـكـتـشـافـ حـقـائقـ جـدـيـدةـ أـخـرىـ . وـكـثـيرـاـ مـنـ النـظـرـيـاتـ كـانـ تـقـرـيرـهـاـ أـسـاسـاـ لـتـقـدـمـ جـدـيـدـ وـتـسـلـسـلـ نـظـرـيـاتـ أـخـرىـ مـنـهـاـ . فـالـنـظـرـيـةـ الـحـدـيـةـ مـثـلاـ كـانـتـ خـيـرـعـونـ لـتـفـسـيـرـ مـسـائـلـ الـمـنـفـعـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ . وـلـكـماـ نـلـاحـظـ أـنـ ابنـ خـلـدونـ اـسـطـاعـ بـغـيرـ تـلـكـ النـظـرـيـةـ أـنـ يـنـفـذـ بـذـهـنـهـ الـمـتـازـ إـلـىـ الـحـقـيقـةـ الـتـىـ سـاعـدـتـ تـلـكـ النـظـرـيـةـ عـلـىـ جـلـائـهـاـ وـتـوـضـيـحـهـاـ ، تـلـكـ الـحـقـيقـةـ الـتـىـ يـدـلـ إـدـرـاكـهـ لـهـ عـلـىـ صـدـقـ نـظـرـهـ وـدـقـةـ بـحـثـهـ فـيـ الـمـسـائـلـ الـاـقـتـصـادـيـةـ .

(٢) رـأـيـهـ فـيـ أـثـرـ قـوـةـ الشـرـاءـ عـلـىـ تـوزـيعـ السـلـعـ :

قدـ يـظـنـ أـنـ ابنـ خـلـدونـ وـقـدـ تـنـاـولـ مـسـأـلـةـ المـزاـحةـ الحـرـةـ هـنـاـ بـاـيـجازـ كـلـيـ لـمـ يـتـطـرقـ إـلـىـ دـقـائـقـهـ . خـاصـةـ وـأـنـهـ لـاـ يـبـدـوـ أـنـهـ اـسـتـعـانـ فـيـ بـحـثـهـ بـالـنـظـرـيـةـ الـحـدـيـةـ الـتـىـ سـاعـدـتـ عـلـىـ جـلـائـهـ كـثـيرـاـ مـنـ تـفـاصـيـلـهـ . بـيـدـ أـنـ مـنـ يـظـنـ ذـلـكـ لـاـ بـدـ أـنـ يـدـهـشـ مـنـ بـلـوغـ ابنـ خـلـدونـ إـلـىـ نـقـطـ عـلـمـيـةـ مـنـ أـدـقـ مـاـ تـنـاـولـهـ الـبـحـثـ فـيـ هـذـهـ النـاحـيـةـ .

وـالـوـاقـعـ أـنـ مـنـ دـوـاعـيـ الـفـخرـ أـنـ نـلـمـسـ فـيـ كـاتـبـاتـ ابنـ خـلـدونـ حـقـيقـةـ اـقـتـصـادـيـةـ كـانـ إـدـرـاكـهـ مـنـ دـوـاعـيـ تـيـهـ الـاـقـتـصـادـيـنـ الـحـدـيـشـيـنـ عـلـىـ مـنـ تـقـدـمـهـمـ مـنـ الـاـقـتـصـادـيـنـ الـقـدـماءـ وـكـانـ أـسـاسـاـ لـتـقـوـيمـ جـزـءـ كـبـيرـ مـنـ الـأـفـكـارـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـتـعـدـيلـ اـتـجـاهـهـاـ .

سبق أن رأينا أن الفرد يسعى في نظام المنافسة الحرة إلى ترتيب إتفاقه بحيث يحصل منه على أكبر منفعة ممكنة له . على أنه يلاحظ أن المنفعة القصوى المشار إليها إنما هي التي يمكن أن توجد مع مراعاة الأحوال القائمة من حيث توزيع الإيراد والثروة . فإذا كان لفرد ما مثلاً (١) إيراد قدره ١٠٠٠ جنيه في السنة ، وكان لفرد آخر (ب) إيراد قدره ١٠٠ جنيه فإن كلاً منهما يسعى للحصول على أكبر منفعة من إيراده . ولكن ليس معنى هذا أن المنفعة الكلية الناتجة من ضم المنفعتين الفرديتين لا تكون أكبر إذا ما خفض إيراد (١) إلى ٩٠٠ جنيه ورفع إيراد (ب) إلى ٢٠٠ جنيه . والسبب في ذلك أن المنفعة الحدية للنقود ليست واحدة عند كل الأفراد . فكلما زادت كمية النقود قلت منفعتها الحدية ، وكلما قلت كميتهما زادت منفعتها الحدية ، وكلما كانت قوة الشراء متعادلة تتحقق الغرض من المزاحمة وأدت السوق بواسطة عملية الأئمان إلى أحسن توزيع للسلع .

وهذه الحقيقة ذات النتائج العظمى نراها موضحة بأجل بیان منذ ستة أيام في كتاب ابن خلدون . فهو يقول : إنه ينبع عن مزاولة السلطان للتجارة والفلاحة ”مضائق الفلاحين والتجار في شراء الحيوان والبضائع . فإن الرعايا متكافئون في اليسار مقابل بون ، ومن أمة بعضهم بعضًا تنتهي إلى غاية موجودهم أو تقرب . وإذا رافقهم السلطان في ذلك وما له أعظم كثيرة منهم فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته ” .

ولبنين ذلك بمثل حسابي :

(أولاً) نفرض أن المنفعة الحدية لسلعة ما بالنسبة إلى (١) و (ب) هي بصرف النظر عن المؤشرات الأخرى ٣٠ أما (١) فصاحب إيراد يقدر بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، وأما (ب) فإيراده لا يتجاوز ١٠٠ جنيه . ومنفعة النقود الحدية بالنسبة إلى (١) هي ٣ وبالنسبة إلى (ب) ١٥ ، ولنفرض أن المنافسة على

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٦٧ في أن التجارة من السلطان الخ

ابتعاد السلعة كانت قاصرة على (أ) و (ب). فما هي الأثمان التي يقبل أن يشتري بها كل من (أ) و (ب) السلعة المشار إليها.

$$(أ) ٢ = \frac{٣}{١٥} = ٠٣$$

يدفع (أ) ٠٣ أما (ب) فلا يدفع أكثر من ٢ فينبع عن ذلك أن (أ) يشبع رغبته من السلعة. أما (ب) فلا يحصل إلا على خمس الكمية التي تشبع رغباته من تلك السلعة.

(ثانياً) نفرض أن إيراد (أ) أصبح ٦٠٠، وإيراد (ب) أصبح ٤٠٠ وأصبحت المنفعة الحدية بالنسبة إلى (أ) ٦، وبالنسبة إلى (ب) ١٠

$$٣ = \frac{٦}{٦} = ٥ = \frac{٣}{٣}$$

ففي هذه الحالة يدفع (أ) ٥ ويدفع (ب) ٣ أي أن (أ) يستطيع أن يشبع كل رغباته من السلعة أما (ب) فيستطيع أن يحصل على $\frac{٣}{٣}$ ما يريد بعد أن كان يحصل على $\frac{١}{٣}$ ما يريد فقط وسبب ذلك هو أن قوة شراء كل من (أ) ، (ب) أصبحت متقاربة فاستطاع كل منهما أن يحصل على ما يريد أو ما يقرب. فكلما كانت قوة الشراء متعادلة تتحقق الغرض من المزاحمة، وأدت السوق بواسطة عملية الأثمان إلى أحسن توزيع للسلع.

يقول الأستاذ برشاني: «إن الأسواق لا تظهر المنفعة الحقيقة للسلع. وهو ما كان يتحقق في المجتمع لا يكون فيه الإيراد والثروة موزعين هذا التوزيع غير المناسب. ونحن نرى سلعاً ما تتطلب أثماناً باهظة ليس فقط لوجودها بكثرة صغيرة ولكن لكونها موضع طلب الطبقات الغنية الملحة. بينما نشاهد السلع التي تشتريها الطبقات الفقيرة تباع بأثمان رخيصة مع أن الطلب عليها قد يكون شديداً».

«فكلاًما زاد عدم المساواة في توزيع الثروة والإيراد زادت الفروق في الأسعار. ويفيد هذا ما لوحظ أخيراً من أن أسعار أدوات الترف تخفض في أزمنة الأزمات الشديدة حين تتدحرج الحالة المالية للطبقات الغنية بينما هي ترتفع عند ظهور طبقة

جديدة من الأغبياء بخأة . لذلك نرى أن نظام الأئمان متصل اتصالاً وثيقاً بالطريقة التي يوزع بها الاريد . ونحن إذ نوضح عدم التطابق بين المنفعة الحدبية والمن إثنا نشير إلى أحد مطالب النظام الاقتصادي الحاضر الأكثر ظهوراً وهو ذو نتائج بعيدة المدى عظيمة الأهمية . إذ أن المنظم لا يسير وراء اعتبارات المنفعة الحدبية بالنسبة للشتررين إنما ينظر إلى اعتبارات الثمن ونتيجة ذلك تعزز الانتاج لأن يوجد لا يفق احتياجات المجتمع الماسة ولكن وفق القوة الشرائية للشتررين^(١) .

ولقد أوردنا ما تقدم لنبين أهمية فكرة القوة الشرائية في الكيان الاقتصادي وهو ما كان العلامة ابن خلدون أسبق المفكرين في الوصول إليه . والواقع أن فكرته سديدة وقوية للغاية وصالحة لنقض أقوال دعاة التدخل ، ففي عالم يتقارب فيه الثروات يؤدى تدخل الدولة بأعنة أو مشتريه إلى تفويت غرض حسن التوزيع الذي يطلب من السوق . بيد أننا نلاحظ أن تلك الجهة التي أوردتها لعدم التدخل قد تكون تكأة يستند عليها الاقتصاديون الحديثون لدعم مبدأ التدخل . ولكن الظروف ليست واحدة في زمنه وفي الزمن الحاضر . فهو يضع فكرة تقارب الثروات في عهده مقدمة ثابتة . وهي مقدمة لم تعد صحيحة في العصر الحاضر . ولما كان تفاوت الثروات يحدث شذوذًا في سير الحياة الاقتصادية فهلا تقع على الدولة أعباء اصلاحه وبذلك تجد الدولة باباً واسعاً للتدخل ؟

(٣) التدخل طريق يسهل الانزلاق فيه :

يرى ابن خلدون أن التدخل يؤدى إلى تدخل آخر . فالسلطان يبدأ تجارةه أو فلاحه وهو عازم على أن يحصل على الربح الذي تنتجه تلك الأعمال كأى زارع أو تاجر آخر متخدًا شعاراً له ”ان الأرباح تكون على نسبة رؤوس الأموال^(٢)“ ولكنه لا يلبث أن يظهر شعوره الكامن بأنه ليس كأى زارع أو تاجر

(١) الأستاذ بشياني — محاضرات في الاقتصاد السياسي بكلية الحقوق سنة ١٩٤٠

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٦٧

آخر. وأن السلطة العليا من كثرة في يديه فما ذا عليه لو حول نفوذه هذا إلى قيم اقتصادية بأن استعمله للضغط على السوق الحرة أو تكييفها وفق هواه . فيتجه إلى تحديد الأسعار في السوق وفرض سلمه بأثمان اجبارية على المشترين . فهو يدخل مضمار التجارة والفلاحة على أن يخضع للسوق ويفيد مما تنتجه من مكاسب ولكنه لا يلبث أن يتحكم في السوق ليحصل منها على ما يشتهي من مكاسب بأسهل طريق . وهو يصف تلك الحالة بقوله : ” ثم ان السلطان قد يتزعزع الكثير من ذلك إذا تعرض له غصباً أو بايسر ثمن أولاً يجد من يناقشه في شرائه فيبخس ثمنه على بائعه ، ثم إذا حصل فوائد الفلاحة ومغلها كلها من زرع أو حرير أو عسل أو سكر أو غير ذلك وحصلت بضائع التجارة من سائر الأنواع فلا يتظرون به حولة الأسواق ولا نفاق البيعات لما تدعوه إلينه تكاليف الدولة فيكتفون أهل تلك الأصناف من تاجر أو فلاح بشراء تلك البضائع ولا يرضون في أثمانها إلا القيم وأزيد فيستوعبون في ذلك ناض أموالهم وتبقي تلك البضائع بأيديهم عروضاً جامدة ^(١) ويمكثون عطلاً من الادارة التي فيها كسبهم ومعاشرهم ... ” .

ويرى ابن خلدون أن مضمار تلك الحالة لا تقف عند هذا الحد فحسب بل تتعدها إلى المشترين المفروضة عليهم السلع . ” ربما تدعوهם الضرورة إلى شيء من المال فيبيعون تلك السلع على كсад من الأسواق بأبخس ثمن ، وربما يتذكر ذلك على التاجر والفالح منهم بما يذهب رأس ماله فيبعد عن سوقه ، ويتعدد ذلك ويذكر ويدخل به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح ما يقبض آمالهم عن السعي في ذلك جملة و يؤدى إلى فساد الجباية ^(٢) ... ” .

إن فكرة أن التدخل إذا مابداً لا يعرف حتى يقف عنده من أقوى الملاجح التي استعملها مقاومو التدخل في ردّهم على دعاته . إذ الحياة الاقتصادية متساندة متراقبة تصل إلى حالة توازن خلال مدّ وجزر مستمرتين ، وأى تدخل إنما هو عامل جديد

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٦٧ و ٢٦٨ في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا .

طارئ يؤثر على عناصر اقتصادية أخرى تأثيرا قد لا يكون مطلوبا فيتطلب تدخلًا جديدا وهذا يؤدى إلى رد فعل تجم عنده حالة تستدعي التدخل من جديد وهكذا . أما شرط نجاح التدخل الجزئي فهو أن كل شيء آخر يستمر على حالته سائلا وهو لا يتوفّر إلا نظريًا . فالتدخل المفروض على السوق فرضًا لا يتفق وطبيعة الأمور الاقتصادية وهو سلسلة لا آخر لها . لذلك ينصح ابن خلدون باجتنابه .

(٤) أثر تدخل الدولة على الجباية :

(مقارنة بين الربح والجباية)

يقول ابن خلدون : ”وإذا قايس السلطان بين ما يحصل له من الجباية وبين هذه الأرباح القليلة وجدتها بالنسبة للجباية أقل من القليل ، ثم إنه ولو كان مفيداً فيذهب له بمحظ عظيم من الجباية فيما يعانيه من شراء أو بيع فإنه من بعيد أن يوجد فيه المكس ولو كان غيره في تلك الصفقات لكان تكسبها كلها حاصلاً من جهة الجباية“^(١) .

وهذه حجة طريفة يضيفها لمجمله الأخرى ليقاوم تدخل السلطان في السوق . وهو يسلم بأن التجارة أو الفلاحة قد تأتي للسلطان بالربح ولكنه يفضل على هذا الربح المحتمل ما كان يحصل عليه السلطان بواسطة الجباية إذا ما تولى تلك الأعمال الزراعية أو التجارية أفراد عاديون من الرعايا . وهو صائب الرأى في تفضيله الجباية على الأرباح التجارية والصناعية التي قد تحصل الدولة عليها . وهذه نقطة هامة نرى بحثها بإمعان . فالضرائب التي تفرض على الأعمال المنتجة تمثل إلى أن تندمج في تكاليف المشروع . فالمنظم يدفع الفائدة للرأسماليين والأجور للعمال والريع لصاحب الأرض مثلًا والإيجارات وأثمان المواد المستهلكة . وهذه الطوائف المختلفة التي تحصل على نفع من المشروع تدفع الضرائب للحكومة . وما يتبقى للمنظم بعد دفع التكاليف المختلفة يصبح ربحاً له يدفع عنه الضريبة كذلك ، فالضريبة في حالة تولى الفرد العادى للتجارة والفلاحة تزيد في موارد الدولة .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٦٨ في أن التجارة من السلطان الخ .

أما في حالة اضطلاع الدولة بأعباء المشروع فلا تدفع ضرائب وتكفي بالحصول على الربح . والربح ليس في درجة ثبات الضرائب إذ اتجاه الربح إلى النقص تحت تأثير المزاحمة الحادة . أما إيراد الجباية فيميل إلى الثبات إن لم يكن إلى التوسيع .

(٥) أعمال الدولة ينقصها الدافع الذاتي عند القائمين بها :

هناك فكرة أخرى في كتابات ابن خلدون قد يكون لها أثر غير مباشر فيها كتبه في مزاولة الدولة للتجارة والفلاحة . تلك هي فكرته عن الدافع الذاتي وأثره في الانتاج . فقد ذكر في موضع آخر من كتابه أن الأجير لا يمكن أن يكون له نفس استعداد صاحب العمل للإنتاج . والدولة هنا تنتج بواسطة أجراء . فلا غرر وإن كان إنتاج الدولة لا يحتمل إنتاج الأفراد . ولا معنى إذا لقيام الدولة بأعمال يحسن الأفراد القيام بها ولا تحسنها . بل على الدولة أن تدعهم للأفراد وتكفي بتصنيعها من الضرائب التي تفرضها .

الفرع الثالث — أثر حاجة الدولة

إلى المال في مبادرتها للتجارة والصناعة والفلاحة

ربط ابن خلدون تدخل الدولة في المجال الاقتصادي بحاجتها إلى توسيع مواردها لمواجهة النفقات المتزايدة . وتلك الحقيقة لا زالت مشاهدة في العصر الحالي بل هي آخذة في الازدياد ، فالدول الحديثة كثيراً ما تتجه إلى إنشاء المصانع أو اكتساب الأصول والسنادات أو امتلاك وإدارة الأموال الزراعية لتضمن لها مورداً مالياً آخر يساهم في سداد نفقاتها .

بيد أن الدولة لا تزاول الأعمال الصناعية والزراعية في العصر الحاضر لمجرد أغراض مالية بل كثيراً ما تتحذّرها وسيلة لتحقيق أغراض اجتماعية أو تعميرية . فثلاً تزاول الدولة أعمالاً لم يزاولها الأفراد ، أو يزاولها الأفراد ولكن بشكل ناقص . وكثيراً ما تقوم بهذه الأعمال من غير أن تسعى إلى ربح .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٤ في أن الخدمة ليست من المعاش الطبيعي .

على أنه يبقٌ صحيحاً أن الدافع الأكبر لتدخل الدولة متجة في ميدان التجارة والفلاحة والصناعة إنما هو دافع مالي . وظاهرة التدخل بصفة عامة في المجال الاقتصادي تزداد في أزمة الأزمات المالية . أما في أزمة الرخاء فيقل التدخل وقد تكون من العوامل المؤثرة في ارتفاع ظاهرة التدخل في العصر الحديث ميل ميزانيات الدول إلى العجز المالي ، فتسعي الدولة ب مختلف الطرق سواء بالتدخل بالوسائل التشريعية أو بالتدخل كمتحدة في السوق إلى إعادة التوازن إلى ميزانيتها المختلفة .

المبحث الرابع — أثر الدولة في إنهاض الصناعات

بينا فيما تقدم رأى ابن خلدون في تدخل الدولة في المجال الاقتصادي أو على الأصح في اتصافها بالصفة التجارية والصناعية . ولكن ما قدمناه ليس معناه أن ابن خلدون ينكر أثر الدولة في الإنتاج الاقتصادي ويطلب إخراجها من المجال الاقتصادي .

فالدولة شديدة الارتباط بالعمaran . والحضارة إنما هي من قبل الدول . والعمaran من غير الدولة لا يتصور . والدولة هي «السوق الكبير» أم الأسواق كلها . بل أن ابن خلدون ينسب تقدم الصناعة إلى الدولة فهو يقول : «إن الصنائع وإجادتها إنما تطلبها الدولة فهي التي تنفق سوقها وتوجه الطلبات إليها وما لم تطلبه الدولة وإنما يطلبها غيرها من أهل المصر فليس على نسبة لأن الدولة هي السوق الأعظم وفيها نفاق كل شيء والقليل والكثير فيها على نسبة واحدة فما نفق منها كان أكثر يا ضرورة^(١) ” .

من ذلك يتضح أن ابن خلدون ليس من غلاة الحرية الاقتصادية ولم يذهب مثل بعض الاقتصاديين إلى قصر مهمة الدولة على حفظ الأمن إنما طالب بعدم صبغ الدولة بالصيغة التجارية بغية الربح فالدولة يجب أن يكون غرضها الأول رعاية الصالح العام لا الجري وراء المكاسب .

(١) المقدمة — الفصل الخامس ص ٣٨٢ في أن الصناعات إنما تستجاذ وتكثر إذا كثرت طالبها .

الفصل الثاني

ابن خلدون مؤسس المذهب الاقتصادي الحر

المبحث الأول — ابن خلدون مؤسس مذهب اقتصادي

أما وقد شرحنا آراء ابن خلدون عن السوق الحر ونظام الأثمان والاحتكار وتدخل الدولة والجباية والعوامل المعنوية في الإنتاج فقد نستطيع أن ننسب آراءه في السياسة الاقتصادية إلى مذهب معين . على أن نسبة ابن خلدون إلى مدرسة معينة ليس تعبيراً دقيقاً عن حقيقة الواقع وهو أن ابن خلدون لم يتابع مدرسة فينسب إليها وإنما كان مؤسساً ومبتكراً لآرائه . فهو أصل وليس تبعاً لمذهب اقتصادي معين ولا نعتمد في قولنا هذا على سبقه غيره في الزمان وإنما على ارتفاع مستوى آرائه بحيث لا تدانيها آراء أخرى قبل المدرسة الاقتصادية التقليدية . ولتوسيع ذلك نقارنه في إيجاز بغيره من الاقتصاديين من الأغريق حتى آدم سميث .

فال الفكر الاقتصادي عند الأغريق كان قاصراً على بعض أبحاث بدائية أقرب إلى معلومات متفرقة منها إلى دراسة لنظام اقتصادي . وقد اعتبر أسطوط المعلم الأول الغزو والسلب والنهب وضع اليـد وسيلة طبيعية للعيش . واعتبر التجارة بغية الربح وسيلة مبتذلة للعيش ، وأظهر احتقاره للعمل .

وما يقال عن الأغريق يصدق بدرجة أكبر على الرومان فنرى الأستاذ رامبو يقول : « إن الرومان لم يتركوا لنا أى نظام للاقتصاد السياسي ^(١) » .

أما في القرون الوسطى فقد كانت الظواهر الاقتصادية تبحث بصفة تبعية للسائل الأخلاقية والتشريعية . ونرى الباحثين يهتمون بمسائل الفائدة ومشروعيتها والشن العادل وتحديد الحد ، مرجعين في ذلك قواعد الكنيسة . فنجـن إذاً أمام أبحاث أخلاقية أو تشريعية لا يجدون منها البحث العلمي للظواهر الاقتصادية . وإنما هي مجموعة توجيهات أخلاقية لا يصح أن يطلق عليها كلمة علم الاقتصاد . يقول بوتول : « إن ابن خلدون يختلف تماماً عن كتاب القرون الوسطى في تلك الناحية إذ أن

(١) كتابة عن تاريخ النظريات الاقتصادية ص ٢٣

ابن خلدون لا يحيث الظواهر الاقتصادية من وجهة التشريع أو الأخلاق^(١) . فهو يدرس الظواهر الاجتماعية دراسة علمية باعتبارها نتائج أو مقدمات في نظام كلّ يحكمه قانون السبيبية . وهو يخلل تلك الظواهر لأنّه يريد أن يصل إلى كنه نظام العمران ومعرفة ضوابطه وقوانينه .

ويرى براتس في كتابه من النظريات الاقتصادية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر أن الغرض الأول للكتاب كان تعليم أخلاق المعاملات وتحديدها بحيث تتفق مع فكرة المسيحية عن العدالة والاحسان ومع الظروف القائمة وقتئذ . فهي مبادئ لأخلاق المعاملات وليس نظاماً أو علم اقتصادياً . وإذا وصلنا إلى التجاريين وجدنا محاولات جدية لتحليل الظواهر الاقتصادية ولرسم سياسة إقتصادية ولكنها محاولات بدائية . ويتفوق ابن خلدون عليهم من حيث سعة أفق البحث وتنوعه ثم من حيث الدقة والاتزان في الحكم . وهو إن أطنب في صفة الثبات النقدي المتوفرة في الذهب والفضة إلا أنه كذلك عرف أن ثروة الشعوب ليست في مجرد تخزين الذهب والفضة فهما معدنان يوفّرها العمران وتحكم تداولها قوانين اقتصادية معروفة . وإنما ثروة الشعوب في نماء انتاجها واتقادها .

وكذلك يتتفوق ابن خلدون على الفيزيوكرات . فرأيهم في السياسة الاقتصادية قاصر على جانب واحد . فالفلاحة في نظرهم هي وجه المعاش الطبيعي الوحيد بينما هي في رأي ابن خلدون أحد أوجه المعاش الطبيعي . وليس طبقات الصناع وأصحاب المهن طبقات عقيمة . وعلى عكس آراء الفيزيوكرات يرى ابن خلدون أن الفلحة بدائية تحتل المكان الأول في مجتمع غير متحضر ، أما في المجتمع المتحضر فقد قرن ابن خلدون تقدّم العمران باتفاق الصنائع ونمائها ورواج الأسواق واتساعها .

(١) بوتول ص ٣٣

V. Brants. Les théories économiques des XIII et XIV siècles (٢)

1895. p. 5.

وقد بلغ من إعجاب كلوزيو بابن خلدون أن قال مقارنا إياه بميكافيل : « إذا كان رجل فلورنسا الكبير قد علمنا كيف يساس الناس فإن طريقة في ذلك إنما هي طريقة الدبلوماسي والسياسي الحاذق بينما نرى أن العالم التونسي قد نفذ إلى الظواهر الاجتماعية ناظرا إليها نظرة الاقتصادية والفياسوف المتعمق فسمح له ذلك بأن يعالج موضوعه بسعة أفق وروح نقد لم يعهد لها نظير في زمانه » .^(١)

ومن رأينا أن المقارنة الجدية الأولى في السياسة الاقتصادية هي التي يمكن أن تعقد بين ابن خلدون وآدم سميث وهناك أوجه شبه كثيرة بينهما . فقد كان كل منهما رحالة كثير التنقل ، ودرس كل منهما في الجامعات . فقد درس ابن خلدون في القاهرة ودرس آدم سميث في جلاسجو . ودرس آدم سميث المنطق كألف ابن خلدون كتابا في المنطق . وتناول كل منهما موضوعات مشتركة مثل الدفاع وإنشاء المدن وتقسيم العمل وأدوار العمران من حيث البداوة والحضارة . ونصح كل منهما بوجوب إعطاء الأعباء المالية على الشعب . ودافع كل منهما عن الحرية الاقتصادية والسياسية . وقد نظر كل منهما إلى الظواهر الاقتصادية بوصفها ظواهر تحكمها قوانين . تسود بينها رابطة السببية وتحكمها ضوابط ” في تزاحمتها وتواлиها ” . فإن تكون تلك النظرة العلمية سبب تلقيب آدم سميث ” أبا الاقتصاد السياسي ” فـأـلـىـ ابنـ خـلـدونـ بـهـ وـقـدـ سـبـقـهـ إـلـيـهاـ بـعـدـ قـرـونـ . وـمـاـ يـزـيدـ فـقـيمـةـ آراءـ ابنـ خـلـدونـ أـنـهـ سـبـقـ الثـورـةـ الصـنـاعـيـةـ بـقـرـونـ بـيـنـماـ شـاهـدـ آـدـمـ سمـيـثـ أـوـائلـهاـ . فـلـمـ تـكـنـ آراءـ ابنـ خـلـدونـ وـإـلـيـدـةـ ظـرـوفـ لـازـمـتـهـ وـلـمـ تـنـعـ لـغـيـرـهـ وـإـنـماـ كـانـتـ ثـمـرـةـ لـلـفـكـيرـ النـاضـجـ وـالـعـقـرـيـةـ الـمـبـكـرـةـ .

المبحث الثاني

ابن خلدون مؤسس المذهب الاقتصادي الحر

نظرا لاتساع أفق آراء ابن خلدون فإنه لا يسهل تحديد صبغة خاصة له ، إنما الذي يميز ابن خلدون على الأخص هو دفاعه عن الحرية والنظم الحسنة . فقد دافع في مقدمته عن الحرية في أشكالها المختلفة . دافع عن الحرية السياسية فيجد عن

الاستطالة في البداوة وأبدى أسفه لأن تقدم المدينة والحضارة يلزمه تراجع الحرية من عن الاستطالة إلى ذل الاستكانة . ودافع عن حرية العمل وقاوم نظم العمل الإجبارية والسعيرة . وطالب بتحفيض الضغط المالي . وأظهر ما في السوق الحرة من إبلاغ المتعاملين لأقصى المنفعة . وندد بتدخل السلطان وتحديد الأسعار وفرض السلع . وهاجم الاحتكار هجوماً شديداً . وبين ما في زيادة السكان من خير فلا معنى لتدخل الدولة إنما تأتي القيود بصفة آلية نتيجة لسياق التاريخ . وبالإجمال كان ابن خلدون بطل السوق الحرة وحرية العمل والحرية السياسية والاعتدال المالي وفي كلمة واحدة : الحرية .

على أن ابن خلدون لم يغفل دلالة الدولة من الناحية الاقتصادية كما فعل بعض أنصار المذهب الحتر مثل باستيا وكما نسب مولرذلك إلى آدم سميث . فللدولة أثر كبير في التطور الاقتصادي وإدخال الصناعات وإنشاء المدن " وهي أم الأسواق كلها " كما يقول ابن خلدون .

المبحث الثالث – هل هو اشتراكي

إذا نظرنا إلى آراء ابن خلدون عن أهمية العمل وقانون الأجور الحديدي والجاه وأثره المالي وآرائه عن الوكالء والخدمة وعن مساوى الترف لوجدنا فيها تقارباً مع آراء الاشتراكيين . إلا أن ابن خلدون يهتم بالدافع الشخصي والملكية الفردية وحرية التعامل ويرفض تدخل الدولة في الأعمال التجارية فليس إذا من دعاء الاشتراكية . خاصة وأن الاشتراكية مبنية على أساس حرب الطبقات فهي نتيجة للثورة الصناعية وما أعقبها من استقلال عوامل الانتاج وتكون طبقات العمال والرأسماليين والمنظمين .

الباب الخامس

تفسير ابن خلدون للتاريخ تفسيرا اقتصاديا

المبحث الأول — مدرسة تفسير التاريخ تفسيرا اقتصاديا

في الفصول المتقدمة عرضنا آراء ابن خلدون الاقتصادية والاقتصادية الاجتماعية ، ورأينا أنه يعالج موضوعه علاجا علميا مبتكرًا . وقارنا في كثير من الأحيان بين استنتاجاته وبين ما وصل إليه البحث العلمي الاقتصادي الحاضر، وشهدنا مبلغ تفوقه في ميدان النظريات الاقتصادية والاقتصاد الاجتماعي . بيد أن ابن خلدون لم يقتصر على دراسة الجزئيات إنما أراد أن يسلك الجزئيات في عقد منتظم ، وأن يستخلص منها كلية كبيرة تدل على اتجاهات حياة المجتمع واتجاهات التاريخ مadam التاريخ سجلا لتطور المجتمع كا يقر بذلك .

فهناك إذاً بجانب نظرياته الاقتصادية والاجتماعية التفصيلية نظرة كلية خاصة بهم التاريخ وتعيين اتجاهاته وبيان العوامل المؤثرة فيه ، وهو في نظرته هذه يعتبر بحق المؤسس الأول لمدرسة تفسير التاريخ تفسيرا اقتصاديا كما سنرى إن شاء الله . على أن مدرسة التفسير الاقتصادي للتاريخ لم يستقل أحد الكتاب ببيان مدارها فالكتاب يتنازعون فيها ما بين معتدل ومتطرف . ويهمنا أن نستخلص صيغة مقبولة تمثل بحق لب الفكرة السائدة فيها لذا نستطيع مقارنة آراء ابن خلدون بها وبسطها على ضوء منها .

نظريه التفسير الاقتصادي للتاريخ :

إن لب الآراء السائدة في المدرسة الاقتصادية في تفسير التاريخ يشتمل على عناصر ثلاثة : الأول وجود قوانين التاريخ ، الثاني خضوع المجتمع لقانون التشبه بالوسط (Social environment) ، والثالث تفوق العامل الاقتصادي بين العوامل التي يتضمنها الوسط في توجيه المجتمع .

أما أن للتاريخ قوانين فواضح من أنه توجد علاقة سببية بين كثير من حوادثه . والتاريخ سجل لحياة المجتمع . وحياة المجتمع تتلازم فيها ظواهر معينة وكذلك تتواли فيها ظواهر معينة ، فهناك قوانين خاصة بتلازم الظواهر هي القوانين الستاتيكية . وهناك قوانين خاصة بتواли الظواهر وهذه هي القوانين الديناميكية للعلوم الاجتماعية . وقوانين التاريخ هي القوانين الديناميكية للعلوم الاجتماعية إذ هي الخاصة بتواли الظواهر ما دامت هناك علاقة السببية تحكم ذلك التواли .

وقد أدرك ابن خلدون قانون السببية هذا ويدل على ذلك قوله : "إنا نشاهد هذا العالم بما فيه من المخلوقات كلها على هيئة من التركيب والاحكام وربط الأسباب بالأسباب ، واتصال الأكون بالأكون ، واستحالة بعض الموجودات إلى بعض " .

ولذلك يرى ابن خلدون أن من يدرك قوانين التاريخ يستطيع أن يلمح الاتجاهات المستقبلة . فإنه متى عرفا أن مقدمة ما تنتج نتيجة معينة فمن السهل أن نرى النتائج البعيدة ترسم خلال المقدمة الحاضرة .

لقد أثبتنا وجود قوانين التاريخ على أساس افتراض وجود القوانين الاجتماعية . وقلنا : إن قوانين التاريخ هي الوجه الديناميكي للقوانين الاجتماعية . ورب قائل يقول : هل توجد قوانين اجتماعية . أليس الفرد حر في تصرفه . وبدلا من أن يتبعه اتجاهها معينا فقد يتبعه عكسه ... فما معنى القول بوجود قوانين للتاريخ ما دام الإنسان حر في اختيار وجهته ...

ونزد على ذلك بأن حرية الاختيار لا تمنع التجانس في التصرفات ، وخاصة إذا كان الاختيار تحكمه ضوابط من ظروف وتقالييد وعادات متحدة عامة بين أفراد المجتمع .

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٤ .

(٢) قوانين السكون .

(٣) قوانين الحركة .

(٤) مقدمة ابن خلدون — الفصل الأول ص ٩١ في تفسير حقيقة النسبة .

فال المجتمع وهو مكون من أفراد يسير في اتجاهات متباينة وذلك لاتحاد الضوابط التي تحكم تصرفات الأفراد . والفرد بعبارة أخرى يخضع لقانون التشبه بالوسط . فالتأريخ في نظر المدرسة التاريخية هو ثمرة الوسط وليس ثمرة عمل أفراد معينين من العظاء ، فالفرد باعتباره فردا في ذاته قد يكون كبير الأثر في زمانه ولكنه ليس ذا تأثير حاسم إلا حين يحدث تغييرا في المقدّمات التي توجه المجتمع (data) . وقد أدرك ابن خلدون أن التاريخ ثمرة الوسط وأن المجتمع ليتجه وفقا للظروف المحيطة به . وقد قال عنه جبلوفتر : إنه أول اجتماعي عرف قانون التشبه بالوسط . هناك إذاً قوازين تاريخية والتاريخ ثمرة الوسط . بقى أن نعرف أن أهم عامل في الوسط هو العامل الاقتصادي وبذلك نصل إلى أن العامل الاقتصادي هو العامل الأكبر أثرا بين عوامل الوسط في توجيه التاريخ .

التفسير الاقتصادي للتاريخ ليس تفسيرا انفراديا :
التفسير الاقتصادي للتاريخ ليس تفسيرا انفراديا للتاريخ وإنما هو تفسير يرجح العامل الاقتصادي بين العوامل المختلفة المؤثرة في التاريخ من أخلاقي وقانوني وسياسي ومعنوي ... الخ .

يقول سلجمان : « إن الصراع الدائم سواء كان بين الأفراد أم بين الطبقات أم بين الأجناس مرجعه في النهاية إلى ضغط مطالب الحياة على وسائل المعاش . إن ذلك الصراع في صوره الثلاث ، راجع إلى شع الطبيعة وعدم المساواة في الملكيات الإنسانية وإلى التفاوت في الفرص الاجتماعية . إن المدينة تحاول أن تقلل من سيئات ذلك الصراع مع الانتفاع بالمزايا الناتجة من ذلك التنازع المستمر بين الحاجات الإنسانية والموارد المادية . وطالما كان هذا التزاع مستمرا فإن التفسير الأول للحياة الإنسانية يجب أن يظل التفسير الاقتصادي وهو الذي يتضمن كيفية التوفيق بين حاجات الإنسان وموارد الطبيعة » .^(١)

هذا رأى سلجهان أو رأى المعتدلين في نصيب العامل الاقتصادي في توجيهه التاريخ . وسنرى من دراسة آراء ابن خلدون كيف أنها تقترب كثيراً من ذلك . ويهمنا أن نقول هنا إجمالاً : إن ابن خلدون بإدراكه لوجود قوانين التاريخ ولقانون التشبه بالوسط ولأثر العامل الاقتصادي يعتبر بحق المؤسس الأول لمدرسة التفسير الاقتصادي للتاريخ .

المبحث الثاني – سياق التاريخ

الغرض من وضع المقدمة كما سبق أن قررنا هو إيجاد مقاييس تعرض عليها وقائع التاريخ فتساعد تلك المقاييس على تمييز الصحيح منها عن الباطل والممكن منها عن غير الممكن . وكما أن مقاييس علم العمران هذه توالي ضبط الواقع التاريخية وتصحيح الروايات عنها فإن الدراسة التاريخية العالمية كبيرة المنفعة في دراسة علم العمران وخاصة من حيث اتجاهاته . وفي هذا يقول ابن خلدون : ”إن التاريخ وإن كان في ظاهره لا يزيد على أخبار من الأيام والدول والسباق من القرون الأولى تنتهي فيها الأقوال وتضرب فيها الأمثال وتوذى إلينا شأن الخلقة كيف تقبلت بها الأحوال واتسع للدول فيها النطاق وال المجال ، وعمروا الأرض حتى نادى بهم الارتحال وحان منهن الزوال ” إلا أنه ”في باطنها نظر وتحقيق وتعليق للكتائب ومبادرتها دقيق ، وعلم بكيفيات الواقع وأسبابها عميق ، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق وجدير بأن يعد في علومها وخلائق ”^(١) .

فقدمة ابن خلدون تتضمن عنصرين ممترجين : الأول كيف نفهم التاريخ ، والآخر ماذا نفهم من التاريخ . فطريقة فهمنا للتاريخ تكون بإيجاد قواعد ومقاييس لل عمران ونتيجة فهمنا للتاريخ تكون قواعد لتطور العمران واتجاهاته . وقد تكلمنا في فصول سابقة عن حركة العمران من حيث الانتاج وطرق المعاش وأسعار الحاجيات وعلاقة السكان بالعمران وعلاقة الترف به وهذه

المباحث نظرية أساسها إذا وجد هذا يوجد ذلك ... وأما هل يوجد هذا أو ذلك فعلاً وكيف تتوالى تلك الظواهر وناتجها، فهو سؤال يتولى الإجابة عنه علم تطور العمران أو علم التاريخ ... والفصل الحاضر يتعلق بالسؤال التالي وهو ماذا فهم ابن خلدون من حيث اتجاه التاريخ وأثر العامل الاقتصادي فيه

ارتباط العمران بالدولة :

يربط ابن خلدون تطور العمران بتطور الدولة، كما يشير إلى أثر العمران في تطور الدولة . فالدولة والعمaran مرتبطة أشد الارتباط فهو يقول : ” وقد تقررت في علوم الحكمة أنه لا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر ، فالدولة دون العمران لا تتصور والعمaran دون الدولة والملك متغيرة ... وإذا كانوا لا ينفكان فاختلال أحدهما مؤثر في اختلال الآخر... ” .^(١)

ويقول : ” وعلى قدر عظم الدولة يكون شأنها في الحضارة أن أمور الحضارة من توابع الترف ، والتعرف من توابع الثروة والنعمة ، والثروة والنعمة من توابع الملك ومقدار ما يستولي عليه أهل الدولة ، فعلى نسبة الملك يكون ذلك كله ... ” .^(٢)

فإذا سلمنا بهذا التلازم وهذا الارتباط فإن دراسة تطور الدولة لتتضمن دراسة أطوار العمران . فما هي إدّا أطوار الدولة .

أطوار الدولة

يستنتج ابن خلدون من سياق التاريخ أن الدولة تمر في ثلاثة أدوار

(١) بدء الدولة :

تمتاز الدولة في البداية بالعصبية ” فإن الغلب الذي يكون به الملك إنما هو بالعصبية وبما يتبعها من شدة البأس وتعود الفقر ، ولا يكون ذلك غالبا إلا مع البداوة ” .^(٣)

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٥٧ في أن الأنصار التي تكون كراسى لملك الخ .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٦٤ في انتقال الدولة من البداءة إلى الحضارة .

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٦٢ في انتقال الدولة من البداءة إلى الحضارة .

وفي هذا الطور يكون صاحب الدولة "أسوة قومه في اكتساب المجد وحبها" المال والمدافعة عن الحوزة والحماية . لا ينفرد دونهم بشيء لأن ذلك هو مقتضى العصبية التي وقع بها الغلب وهي لم تزل بعد بحالمها^(١) .

فالعصبية هي الروح المحركة للدولة وهي سبب نشأتها والمحافظة عليها . والبداوة وخشوتها تلائمها أشدّ ملاءمة ، وبنقلال الدولة إلى الحضارة والترف تأخذ العصبية في الانحلال وبذلك يبدأ دبيب المهرم في الدولة رويداً رويداً حتى يكون فيما بعد من أسباب القضاء عليها ...

ويمتاز هذا الطور بقلة الحاجات وبداوة المعيشة . وتجد أن مستوى المعيشة منخفض ولكنها ثابت إذ مهمّة التوفيق بين الموارد وال حاجات القليلة مهمّة سهلة لا تفلت من يد المجتمع كما يحدث في المجتمعات المتقدمة .

(٢) طور النمو :

في هذا الطور يشعر المجتمع بحاجات جديدة ، فالرفة تبعي للملك ، والملك يدعى إلى السكون والترف . ولا يلبث أهل البداوة يقلدون أهل الحضارة في مذاهبهم وطرق معيشتهم . وزرولهم المدن يؤدى إلى انتشار الحضارة بينهم . سبب لهم في ذلك التقليد والتعليم "وأهل الدولة يقلدون في طور الحضارة وأحوالها للدولة السابقة قبلهم ، فأحوالهم يشاهدون ومنهم في الغالب يأخذون" ويدرك ما وقع للعرب حين ملكوا فارس والروم "فقد حكى أنه قدم لهم المرقق فكانوا يحسبونه رقعاً ، وعثروا على الكافور في خزانٍ كسرى فاستعملوه في عجينة ملحاً وأمثال ذلك . فلما استعبدوا أهل الدول قبلهم واستعملوهم في مهنهم وحاجات منازلهم ، واختاروا منهم المهرة في أمثال ذلك والقومة عليه أفادوهم علاج ذلك والقيام على عمله والتفنن فيه مع ما حصل لهم من اتساع العيش والتفنن في أحواله ، فبلغوا الغاية في ذلك وتطوروا بتطور الحضارة والترف في الأحوال ، واستجادة المطاعم والمشارب والملابس .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٦٥ في أبووار الدولة .

والمباني والأسلحة والفرش والآنية وسائر الملاعون والخرف ، وذلك أحواهم في أيام المباهاة والولائم وليلي الأعراس فأتوا من ذلك وراء الغاية ... ”^(١) .

وهذا التطور في الاستمتاع بإشباع حاجات جديدة يؤثر على العصبية ، ففي البداوة عن الاستطالة وهي قوام العصبية ، وفي الحضارة ذل الاستكانة وهي من أضداد العصبية .

ومن جهة أخرى يسعى الملك إلى الانفراد بالسلطة وكبح جماح العصبية وأصحابه الموالى فتردد العصبية انحصاراً بتأثير العاملين : السياسي والاقتصادي . على أنه إذا كانت العصبية في انقراض فان النشاط الاقتصادي آخذ في الازدياد ، والترف آخذ في الانتشار . وباستحكام الحضارة الملائم له وبازدياد الترف ومفاسده وانقراض العصبية تدخل الدولة طور المهرم وهو إذا نزل بدولة فقل أن يرتفع عنها بل يكون انتظام الأحوال على يد دولة جديدة .

(٣) طور المهرم :

وطور المهرم في الدول هو المرحلة التي تظهر فيها آثار المرض على الدولة . فالدولة حين تأخذ في الانتقال من البداوة إلى الحضارة تتلقى عدوى أمراض الحضارة ولكنها في عنفوانها وثروتها لا تبدو عليها آثار تلك الأمراض بل تزدهر بتأثير الاندفاع الأول حتى إذا ما ضعفت حدة ذلك الاندفاع ودعاه بعده بدأ أمراض الكامنة في الظهور وأخذت الدولة في الانحلال وانحلال الدولة له مظهران : انحلال العصبية ، وانحلال في المال يصاحب التبذير من السلطان . فالنضوب المالي يقضي على الازدهار الاقتصادي ، وزوال العصبية يقضي على القوة التي تحمى سياج الدولة فتنهار الدولة اقتصادياً وسياسياً .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٦٣ في انتقال الدولة من البداوة إلى الحضارة .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٥٧ في أن من طبيعة الملك الانفراد بالمحبد .

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٧٩ في كيفية طريق الخلل للدولة .

فالدولة في بدء تكوينها ظاهرة سياسية ولكنها عند انحلالها تكون ظاهرة سياسية واقتصادية . والدولة حين البدء تكون أهم أعمالها الغلب . غالب عنصر وغلب عصبية ، والدولة حين تقرض يكون أهم أعمالها تنظيم التسخير الاقتصادي وغلب المال .

ويوافق ابن خلدون الفيلسوف الألماني شبنجلر حيث يرى أن الاقتصاد بدأ حليفاً للسياسة في بدء الحضارة

ولكن إذا جاء دور المدنية إنحذ الناس الشعار الروماني « خبزاً وألعاباً » وحل محل إرادة القوة والسلطان سعادة العدد الأكبر وتمتعه بذلك الحياة المترفة . فتنفصل السياسة عن الاقتصاد ويصبح الاقتصاد في المرتبة العليا والسياسة في المرتبة الدنيا .

وإذا ما دب دبيب المرض في الدولة انقرضت الدولة بحلول دولة جديدة محلها . ولا يتأنر ذلك إلا لعدم وجود المطالب . أو يكون بانقسام الدولة دولتين . وينقضى العمران بانقراض الدولة . ويأتي طور البداوة إذ الدولة الجديدة على البداوة ثم دور الحضارة ثم المرض في حلقات متتابعة .

فالدولة إذًا تمر في ثلاثة مراحل بين النشوء والنمو والانقراض ثم تخرج من جديد نهج البداوة فالحضارة فالمرض ... وهكذا في حلقات متتابعة ... وقد استنتاج ابن خلدون من سياق التاريخ هذا أن للدول أعماراً طبيعية كالأنسان .

والبحث يتدرج عند ابن خلدون من البسيط إلى المركب ، فهو يفرض أولاً اتجاه الدولة إلى الترف ويسجله كظاهرة بسيطة . ثم يأخذ في وصف انتقال الدولة من البداوة إلى الحضارة وكيف أنه باستحكام الحضارة تأخذ الدولة في المرض . ثم يتدرج من هذا إلى القول بأن هذه الأطوار تأتي في حلقات منتظمة فهي كأعمار الناس . ويأخذ في بحث أسباب النمو وأسباب الانحلال . وهذا ولا شك أسلوب علمي شيق .

تابع حلقات العمران :

و فكرة سير العمران وفق حلقات متتابعة متشابهة يؤيدها كثيرون من الكتاب والعلماء . فهناك أرسطو الذي يعرض فكرته عن تطور الدولة في صيغة الحلقات المفرغة . فالديمقراطية والديكتاتورية والأرستوقراطية تتتابع على مر التاريخ .

وهناك نظرية سومبارت (Sombart) عن توالى الديمقراطية والأرستوقراطية فالاتجاه الى الأرستوقراطية يمثله الانتقال من القسرية الى النظام الاقطاعي ومن المهن اليدوية الى النظام الرأسمالي . أما الاتجاه الى الديمقراطية فهو نتيجة النقابات والجمعيات التعاونية والقوانين التي تحد من الملكية ورأس المال .

ويرى كارل ماركس أن المجتمع في البدء لا توجد فيه فروق بين الطبقات . ثم يأتي زمن تسود فيه تلك الفروق ثم يعقب ذلك زوال امتيازات تلك الطبقات والرجوع الى نظام الطبقة الواحدة .

وفكرة ابن خلدون عن توالى ظواهر معينة في المجتمع قريبة الشبه من حيث طبيعتها بما تقدم إلا أنها أكثر شبها بنظرية كل من فرارى وباريتو .

ومقتضى نظرية فرارى أن الفترات السياسية تتتابع ومدى كل منها أربعة أجيال متوسط زمنها ١٢٥ سنة . ويرى أن الفترة السياسية تمتاز بغلبة مبدأ ... ولما كانت المبادئ تتتابع في الغلبة فلذلك تتتابع الفترات السياسية . ونتابع الأجيال كل أربعة منها يسلكها مبدأ واحد .^(١)

ويرى ابن خلدون أن الأجيال تسير ثلاثة ثلاثة ، وفي الجيل الرابع يتعرض الحسب للانقراض ، وأن عمر الدولة لا يتجاوز في الغالب ثلاثة أجيال ، وعمر الجيل أربعون سنة . فالدولة في نظر ابن خلدون لا تundo غالبا مائة وعشرين سنة . وإنما تمتاز الدولة في نظره بغلبة العصبية بينما تمتاز الفترة السياسية في نظر فرارى بغلبة مبدأ . وسواء كانت الصفة السائدة في الحلقات المتتابعة غالب مبدأ أم غالب عصبية فالمهم

أن سير التاريخ يحصل في حلقات متتابعة تسود كلا منها رابطة مشتركة تكون قوية في بدء الحلقة الواحدة ، ثم تأخذ في الضعف حتى تدفعها رابطة مشتركة أقوى وأشد تمسكا .

وفكرة ابن خلدون هذه عن وصول طبقات وعناصر جديدة الى السلطة قرية الشبه من نظرية باريتو عن الدورة الاجتماعية للنخبة^(١) .

وملخص نظرية باريتو أن الطبقات التي تصعد الى السلطة هي التي تحفظ بأكثر ما يمكن من صفات الكفاح والانتاج . وأن الطبقات الحاكمة تضعف فيها تلك الصفات وتصبح طبقات جامدة بحيث يدفعها من تتوفر فيهم الصفات الازمة . وهكذا الطبقة تدفع الطبقة والأمة تسود الأمة ، والغلبة دائماً لمن تتوفر فيه الشروط التي تؤهله ليكون من نخبة الحكم .

ويقول باريتو : « تتحوّل الطبقة الحاكمة بمقتضى تلك الدورة تحوّلاً بطئاً ومستمراً . وهي مثل النهر في جريانه ، فيه اليوم ليست مياه الأمس . وما بين حين وآخر نلاحظ اضطرابات مثل ظواهر الفيضانات مفاجأة وعنفاً . ثم تبدأ النخبة الجديدة في الاستقرار ببطء . وهكذا يعود النهر الى مجراه بعد أن فاض على الشاطئين . ويجرى في مجراه الطبيعي بانتظام »^(٢) .

المبحث الثالث — آثار الدولة وحلقات العمران

ما هو عمر الدولة في رأى ابن خلدون وما هي العوامل المؤثرة فيه ؟ يقول : إن الدولة في الغالب لا تعدد عمر ثلاثة أجيال . « وإنما قلنا إن عمر الدولة لا يعدد في الغالب ثلاثة أجيال ، لأن الجيل الأول لم يزالوا على خلق البداوة وخشونتها وتوحشها من شظف العيش والبسالة والاقتراس والاشتراك في المجد ، فلا تزال بذلك سورة العصبية محفوظة فيهم ، خذهم مر هف وجانبهم مر هوب

La circulation des élites. (١)

V. Pareto. Traité de Sociologie p. 1304. (٢)

والناس لهم مغلوبون . والجيل الثاني تحول حالم بالملك والترف من البداوة الى الحضارة ومن الشظف الى الترف والخصب ، ومن الاشتراك في المجد الى افراد الواحد به وكسل الباقيين عن السعي فيه ، ومن عن الاستطالة الى ذلة الاستكانة . فتنكسر سورة العصبية بعض الشيء ، وتونس منهم المهانة والخضوع ، ويبيّن لهم الكثير من ذلك بما أدركوا الجيل الأول وباشروا أحواهم وشاهدوا من اعتزازهم وسعدهم الى المجد في المدافة والحماية . فلا يسعهم ترك ذلك بالكلية وإن ذهب منه ماذهب . ويكونون على رجاء من مراجعة الأحوال التي كانت للجيل الأول على ظن من وجودها فيهم ... وأما الجيل الثالث فينسون عهد البداوة والخشونة لأن لم تكن ، ويفقدون حلاوة العز والعصبية بما هم فيه من ملكة القهر ، ويبلغ فيهم الترف غايتها بما تبنكه من النعيم وغضارة العيش فيصيرون عبala على الدولة ومن جملة النساء والولدان المحتاجين للدافة عنهم . وتسقط العصبية بالجملة وينسون الحماية والمدافة والمطالبة ، ويلبسون على الناس في الشارة والزى وركوب الخيل وحسن الثقافة يموهون بها ... فإذا جاء المطالب لهم لم يقاوموا مدافعته فيحتاج صاحب الدولة حينئذ الى الاستظهار بسوائهم من أهل النجدة ويستكثر بالموالى ويصطعن من يغنى عن الدولة بعض الغنا حتى يأذن الله بانقراضها فتذهب الدولة بما حلت . فهذه كما تراه ثلاثة أجيال فيما يكون المرمي الدولة وتخلقها ... ولا تعدو الدول في الغالب هذا العمر بتقرير قبله أو بعده إلا أن عرض لها عارض آخر من فقدان المطالب فيكون المرمي حاصلاً مستowila والطالب لم يحضرها ولو قد جاء الطالب لما وجد مدافعاً^(١) . ومقتضى ما تقدم أن العمران يسير في حلقات متتابعة ذات ترتيب معلوم . وهو في تطور صورته أي الدولة يشبه تطور الانسان من التزييد الى سن الوقوف الى سن الرجوع .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٦١ في أن الدول لها أعمار طبيعية كما للأشخاص .

العوامل المؤثرة في تطور العمران :

كما أن لأطوار نمو الإنسان وهو مه أغراضا تدل عليها فكذلك لأطوار العمران بوادر وظواهر يدرسها ابن خلدون بدقة ونظر نافذ، ويعرضها في حجة قوية وأسلوب علمي تتسلسل فيه النتائج الواضحة من المقدمات المسلم بصحتها . وآية ذلك أنه يرى أنه لما كان مبني الملك على أساسين لا بد منها : الأول الشوكة والعصبية وهو المعبر عنه بالجند، والثاني المال الذي هو قوام أولئك الجند، وإقامة ما يحتاج إليه الملك من الأحوال . فانخلال إذا طرق الدولة طرقها في هذين الأساسين . ثم يأخذ ابن خلدون في تفصيل ما أجمل فيقول : "اعلم أن تمهيد الدولة وتأسيسها إنما يكون بالعصبية ... فإذا جاءت الدولة طبيعة الملك من الترف وجدع أنوف أهل العصبية كان أول ما يجدع أنوف عشيرته وذوى قرباه المقادسين له في اسم الملك ... ويحيط بهم هادمان وهما الترف والقهر ... وتفسد عصبية صاحب الدولة منهم وهي العصبية الكبرى التي كانت تجمع بها العصائب ... وتستبدل عنها بالبطانة من موالي النعمة وصنائع الإحسان ، وتحتاج ذلك عصبية إلا أنها ليست مثل تلك الشدة الشكيمية لفقدان الرحم والقرابة منها ... ويستولى الملوك على أهل العصبية بالترف والقتل حتى يخرجوا عن صبغة تلك العصبية ... ويصيروا أوجز على الحماية ... وربما طال أمد الدولة بعد ذلك فتستغني عن العصبية بما حصل لها من الصبغة في نفوس أهل إيايتها وهي صبغة الانقياد والتسليم منذ السنين الطويلة التي لا يعقل أحد من الأجيال مبدأها ولا أوليتها ... ويكفى صاحب الدولة بما حصل لها في تمهيد أمرها الاجراء على الحامية من جندي ومرتزق ... ثم لا يزال أمر الدولة كذلك وهي تلاشى في ذاتها شأن الحرارة الغريزية في البدن العادم للغذاء إلى أن تنتهي إلى وقتها المقدر^(١)" وينتقل بعد ذلك إلى الكلام عن انخلال في المال وكيف يحدث فيقول : "وأما انخلال الذي يتطرق من جهة المال فاعلم أن الدولة في أوطاها تكون بدوية فيكون خلق الرفق بالرعايا والقصد في النعمات والتغافل عن

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٧٩ في كيفية طرق انخلال الدولة .

الأموال، فتتجاذب عن الإيمان في الحياة والتحذلقي في جمع الأموال وحسبان العمال، ولا داعية حينئذ إلى الإسراف في النفقة فلا تحتاج الدولة إلى كثرة المال ثم يحصل الاستيلاء ويعظم ويستفحلاً الملك فيدعوا إلى الترف ويكثر الإنفاق بسببه فتعظم نفقات السلطان وأهل الدولة على العموم، بل يتعدى ذلك إلى أهل المصر ويدعوا ذلك إلى الزيادة في أعطيات الجندي وأرزاق أهل الدولة، ثم يعظم الترف فيكثرون في النفقات وينتشر ذلك في الرعية لأن الناس على دين ملوكها وعوائدهم، ويحتاج السلطان إلى ضرب المكوس على أثمان البيعات في الأسواق لادرار الحياة لما يراه من ترف المدينة الشاهد عليهم بالرفه، ولما يحتاج هو إليه من نفقات سلطانه وأرزاق جنده. ثم تزيد عوائد الترف فلا تفي بها المكوس وتكون الدولة قد استفحلت في الاستطالة والقهر لمن تحت يدها من الرعايا، فتمتد أيديهم إلى جمع المال من أموال الرعايا من مكس أو تجارة أو نقد في بعض الأحوال بشبهة أو بغير شبهة، ويكون الجندي في ذلك التطهور قد تجاهسراً على الدولة بما لحقها من الفشل والهرم في العصبية، فتتوقع ذلك منهم وتداوي بسكنينة العطايا وكثرة الإنفاق فيهم ولا تجد عن ذلك ولية، وتكون جبة الأموال في الدولة قد عظمت ثروتهم في هذا الطور بكثرة الحياة وكونها بأيديهم وبما اتسع لذلك من جاههم، فيتوجه إليهم باحتجان الأموال من الحياة وتفشو السعاية فيهم بعضهم من بعض للنافسة والحداد، فتعهم النكبات والمصادرات واحداً واحداً إلى أن تذهب ثروتهم ونلاشى أحواهم ويفقد ما كان للدولة من الأبهة والجمال بهم. وإذا اصطدمت نعمتهم تجاوزتهم الدولة إلى أهل الثروة من الرعايا سواهم، ويكون الوهن في هذا الطور قد لحق الشوكه وضعفت عن الاستطالة والقهر، فتنصرف سياسة صاحب الدولة حينئذ إلى مداراة الأمور ببذل المال ويراه أرفع من السيف لقلة غناه، فتعظم حاجته إلى الأموال زيادة على النفقات وأرزاق الجندي ولا يغنى فيما يريد ويعظم الهرم بالدولة ويجاهسراً عليها أهل التواهي، والدولة تحمل عراها في كل طور من هذه إلى أن تفضي إلى الهلاك وتعوض من الاستيلاء الكلل. فإن قصدها طالب انزعها من

أيدى القائمين بها وإنما بقيت وهى تلاشى إلى أن تضمح كالذبال في السراج
إذا فني زيته وطفعه^(١) .

هذا هما الموضعان اللذان يطرقهما الخلل في الدولة من عصبية ومال . وداء
هذا وذاك هو الترف . فالترف عامل انحلال للعصبية . وأما بالنسبة للمال فهو
يزيد الدولة في قوله قوة إلى قوة ولكن أثره الانحلالي لا يليث أن يظهر كما بینا .
فإذا ما رأيت ترفا بالغا وعمرا نا قد استحكم فاستنتج من ذلك أن الدولة في أواخرها
و خاصة إذا صاحب ذلك الابحاف ولا تحسن الأمرين متعارضين : كثرة العمران
والابحاف بالرعايا وسوء الملكة ” ولا تقول إنك قد مر لك أن أواخر الدولة يكون
فيها الابحاف بالرعايا وسوء الملكة فذلك صحيح ولا يعارض ما قلناه (وفرة العمران
فيها) لأن الابحاف وإن حدث حينئذ وقات الجبابات فإما يظهر أثره في تناقض
العمران بعد حين من أجل التدرج في الأمور الطبيعية^(٢) .

من هذا يتبيّن أن للتاريخ سياقا هو الانتقال من البداوة إلى الحضارة وأن
ذلك يحدث في فترات ثلاث : النمـ، والوقوف ، والتراجع . وإن هذه الحلقات
الثلاثية تتجدد على مر التاريخ فهي حلقات متتابعة فان حلقات العمران كحلقات

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٨١ و ٢٨٢ في كيفية طرق الخلل للدولة .

(٢) المقدمة للفصل الثالث ص ٢٨٦ في وفور العمران آخر الدولة .

(٣) إن فكرة ابن خلدون عن تجدد الأزمات في كيان الدولة وفي طبقها الحاكمة قرية الشبه من فكرة
تجدد الأزمات الاقتصادية . فهناك في كل من الفكرتين اختلاف بين الانتاج والاستهلاك مما يؤدي إلى
اختلال مالى يتبعه عرفة الانتاج . ولكن الأزمات الاقتصادية في عصرنا ظاهرة اقتصادية فقط تنبع
عن مقدمات اقتصادية ، بينما الأزمات التي يشير إليها ابن خلدون ظاهرة اقتصادية وسياسية مصدرها أزمة
اقتصادية وأزمة في المصدبة أو الدفاع .

على أن الأزمات الاقتصادية الحديثة كثيرا ما يكون لها رد فعل سياسي فتؤدي إلى انتصار حزب على آخر
وإلى تبدل الحكومات وتكييف أفكار الشعب السياسية . وبذلك تكون ظواهر اقتصادية وسياسية في آن واحد .
ويلاحظ مع ذلك أن الأزمات الاقتصادية التي جابت بعد الثورة الصناعية راجعة إلى وسائل الانتاج
الحديث وعدم امكان التوفيق بين الانتاج والاستهلاك بحيث وجدت تلك الظاهرة العجيبة وهي انتشار
الفقر بينا السلع وفيرة في الأسواق .

والأزمات التي يشير إليها ابن خلدون تمتاز بتحول عام في الاقتصاد والسياسة وبقلة الانتاج وانتشار المجموعات .

أعمار الأشخاص . وان هناك موضعين يبدو فيما الهرم وهما : العصبية ، والمال .
وان ذلك يكون بتأثير الترف وما تجلبه الحضارة من مفاسد . وقد عاجل ابن خلدون
تفصيلات ذلك بكثير من العناية والدقة .

عرض لسير العمران على ضوء ما تقدم :

تبدأ الدولة بدودية . وأهم أعراض البدودة : العصبية ، وقلة الحاجات ،
وعدم التعود على الترف . ومن ثم تكون السياسة في المرتبة العليا . والاقتصاد
في المرتبة الدنيا .

ثم تأخذ العصبية في الانحلال بتأثير القهر السياسي ومحاولة السلطان الانفراد
بالمملك ، وفقدان أهل العصبية لشدة البدودة ، ووقوعهم في أسر أنواع جديدة من
الحاجات تدلّف بهم في طريق الترف . وعلى قدر تقدّمهم فيه تأخذ النعمة البدودية
والشدة الفطرية في الانحلال ويتقدّم أمر الدفاع إلى المصطنعين والمرتزقة .

وانحلال العصبية يقابله انتشار الترف والملك يدعو إلى الترف ونزوّل المدن .
وبؤرة الترف الكبرى هي المدينة . فالانتقال إلى المدينة له دلالته الحاسمة في تطور
العمران ، وفي المدينة ينمو الترف وينتشر وهو في أوله يزيد الدولة قوّة إلى قوتها .
 فهو ينبع الأذهان إلى حاجات جديدة يسعى الإنسان إلى تحقيقها بما في وسعه
من نشاط كامن :

(١) فتردهر الصناعات لسدّ الحاجات الحديثة ، وتنتوّع وتتكسب من
يزاولها وفرة عقل .

(٢) وتزدحم المدينة بطلاب العلوم وتعقد فيها حلقات الدروس العاشرة .

(٣) ويكثر السكان مما يؤدى إلى ازدياد تقسيم العمل ، وبالتالي إلى تطبيق
قانون الغلة المتزايدة وازدياد العمran واستيعابه للكثافة الزائدة من السكان .

(٤) وتنعكس مسحة العمران على المدينة فترى فيها الرخام والفصيوفسae ،

(٥) وفي دور النتو هذا ترى الناس يلتزمون الطرق الطبيعية للعيش من فلاحة وصناعة وتجارة، ولذلك تراهم معتدلين في ملبسهم وأكلهم يسعى الدخل الى موازنة الخرج .

(٦) يحيط كل هذا انبساط الآمال لقلة المغامر والرفق في تحصيلها والعدل في توزيعها، ووثوق المجتمع بأنه سيتال ثمرة عمله فيحدوه الدافع الشخصى الى زيادة نشاطه الانتاجى وتحسين ثمرات عمله .

فطور نمو العمران يبدأ بالانتقال الى المدينة وبتوفر البيئة الصالحة من عدل ورفق في الحياة ، فتبسيط الآمال ، ويبلغ بواسطة الدافع الشخصى أقصاه ويدل عليه ازدهار الصناعات وكثرة السكان وانتشار العلوم ومظهر المدينة والتزام الناس للطرق الطبيعية في المعاش وانتفاء الضغط المالى .

وقد رأينا أن الترف كان في ذلك كله عامل قوة فهو يشير الى حاجات جديدة يسعى الإنتاج الى تحقيقها . وما دام السباق سجالا بين الحاجات الجديدة والقدرة على إشباعها، فتحتاج أمم حالة توازن . إلا أن الترف اذا استحكم جاوزت الحاجات طاقة المجموع وصحب ذلك أثر مفاسد الترف المتراكمة وكانت تخفيه وتطفى عليه عوامل النتو وقوه الاندفاع فنصل الى حالة الاختلال وفيها يضمحل العمران ... وهذا الاختلال يتمثل في المالية العامة والمالية الخاصة . ففي المالية العامة يقصر الدخل عن الوفاء بالخارج، فيلجأ السلطان الى العسف والجور والمصادرة وأنواع الضغط المالى والتجارة والسخرة وتحديد الأسعار الجبرى . وفي المالية الخاصة بكل فرد يقصر الانتاج عن محاراة الاستهلاك فيلجأ الأفراد الى طرق المعاش غير الطبيعية المبنية على الغش والخداع . ونتيجة هذا الاختلال اقبحاص الآمال وانكاش الدافع الشخصى مما يؤدى الى ازدياد الاختلال وضعف الانتاج فتنقص الصنائع، ويقلل الزرع والتخزين وتنشر المجاعات ، وينعكس ذلك على مظهر المدينة، وتنخفض مجالس

(١) هذا مثل من اهتمام ابن خلدون بالعامل النفسي في الاقتصاد .

العلم ، ويكثر التواكل وتبدأ الهجرة من الأ蚊ار . وعند هذا الحد يجتمع الانحلال المالي الى انحلال العصبية . ولما كان قوام العمran والدولة بالمال والعصبية ففي اجتماع انحلال كلّيهما قضاء على الدولة والعمran .

هذا تفصيل أطوار التمدن والمنق والتراجع بل هذا تفصيل الخطوط الكبرى التي يسير فيها التاريخ . ولما كان ابن خلدون قد علق أهمية كبيرة على أثر الترف في ذلك التطور ، والترف حالة شعور ب الحاجات مادياً جديدة واستحكام للعمran فقد يوجد من يقول أن ابن خلدون هو أول من فسر التاريخ تفسيراً مادياً . وأنه بذلك كان سابقاً لكارل ماركس في مذهب مادية التاريخ .

أما ان ابن خلدون فهم التاريخ فهما علمياً فهذا صحيح وهو أول من وضع القواعد العلمية لفهمه . وأما انه في فهمه للتاريخ قد أولى العامل الاقتصادي أهمية كبيرة فهذا صحيح كذلك . وأما القول بأنه فسر التاريخ تفسيراً مادياً فقد يكون ناتجاً عن اهتمامه البالغ بالعامل الاقتصادي إلا أنه لم يفرد العامل الاقتصادي دون العوامل الأخرى بامتياز تكيف التاريخ . ونرى أن نعتقد ببحثنا خاصاً لتقدير رأيه في العامل الاقتصادي وعلاقته بفهم التاريخ .

المبحث الرابع — العامل الاقتصادي وأثره في التاريخ

يهم ابن خلدون بالعامل الاقتصادي اهتماماً بالغاً . وقد عالج مواضيعه بدقة كبيرة فشغل بذلك جزءاً هاماً من المقدمة . وهو على العموم يعتقد في ارتباط الظواهر الاجتماعية وتأثير بعضها في بعض إلا أنه يرى أن الظاهرة الاقتصادية من أهمها وأبعدها أثراً .

أثر العامل الاقتصادي في التاريخ :

فالعامل الاقتصادي أثر كبير في كيان الدولة وفي إيجادها . فقد سبق أن قدمنا رأيه في أن الناس يحتاج بعضهم الى بعض وأن مجهد الانسان يسخر لخدمة الجموع .

وإن نسب ذلك التسخير لتفاوت فلا بد من إيجاد وازع لتقريرها وتعديها وتسويير الأمور بمقتضاهـ .

ثم زناه يفسر الاجتماع البشري بحاجة الناس الاقتصادية بعضهم الى بعض وما في هذا الاجتماع وتقسيم العمل المصاحب له من الفوائد .

وفي موضع آخر يفسر انتقال الدولة من البداوة الى الحضارة بتذوق الناس حاجات اقتصادية جديدة . وأن انتقالهم الى المدينة نتيجة لبدء الترف وطلبـاً لازيد منه .

ليس التفسير الاقتصادي نفسـياً انفراديـاً :

ثم إنـا إذا تصفـحـنا أطوارـ الـدولـة لـوجـدـناـ العـاملـ الـاقتصادـيـ بـارـزـ الأـثـرـ فـيـهاـ جـمـيعـاـ ... فـهـلـ قـصـدـ اـبـنـ خـلـدونـ أـنـ يـفـسـرـ التـارـيخـ بـالـعـاملـ الـاقتصادـيـ خـسـبـ . الواقعـ أـنـهـ لمـ يـفـرـدـ العـاملـ الـاقتصادـيـ بـالـتأـيـرـ فـيـ التـارـيخـ . فالـعـاملـ الـاقتصادـيـ شـدـيدـ الـارـتـابـ بـالـعـاملـ السـيـاسـيـ . وـالـعـاملـ السـيـاسـيـ يـخـضـعـ لـلـعـصـبـيـةـ . حـقـيقـةـ أـنـ الـعـصـبـيـةـ يـؤـثـرـ فـيـهاـ التـرـفـ وـلـكـنـ التـرـفـ لـيـسـ المؤـثرـ الـوحـيدـ فـيـهاـ . فـهـنـاكـ رـغـبةـ الـمـلـكـ فـيـ الـانـفـرـادـ بـالـمـلـكـ وـمـحـارـبـتـهـ لـلـعـصـبـيـةـ وـمـحاـولـتـهـ إـبـادـهـاـ بـالـموـالـيـ وـالـمـصـطـنـعـيـنـ مـاـ يـخـرـجـ عـنـ نـطـاقـ الـعـاملـ الـاقتصادـيـ . وـمـنـ جـهـةـ أـخـرىـ لـمـ يـغـفـلـ اـبـنـ خـلـدونـ عـمـاـ لـلـعـاملـ الطـبـيـعـيـ مـنـ تـأـيـرـ كـبـيرـ فـيـ طـرـيقـةـ الـمـعيشـةـ وـأـخـلـاقـ السـكـانـ .

فـاـلـخـزـائـرـ وـالـمـصـرـىـ يـسـرـ كـلـ مـنـهـماـ فـيـ طـرـيقـةـ مـعـاـشـهـ لـخـفـةـ فـيـهـ وـطـيـشـ نـاتـجـ عـنـ طـبـيـعـةـ إـقـلـيمـهـ بـعـكـسـ أـهـلـ فـاسـ وـتـخـزـينـهـ لـلـغـدـ .

وـفـحـالـةـ هـرـمـ الـدـولـةـ لـاـ يـقـضـىـ عـلـيـهـ مـنـ تـلـقـاءـ نـفـسـهـ فـلـاـ بدـ مـنـ وـجـودـ الـمـطـالـبـ . وهذا لا يوجدـهـ العـاملـ الـاقتصادـيـ .

كـذـلـكـ بـيـنـ اـبـنـ خـلـدونـ أـثـرـ الدـيـنـ فـيـ عـظـمـةـ الـدـولـةـ فـمـقـدـ فـصـلـاـ فـيـ أـنـ الـدـولـةـ الـعـامـةـ الـاسـتـيـلاءـ الـعـظـيمـةـ الـمـلـكـ أـصـلـهـاـ الـدـيـنـ إـمـاـ مـنـ نـبـوـةـ أـوـ دـعـوـةـ حـقـ . وـفـسـرـ ذـلـكـ بـأـنـ الـدـيـنـ يـمـنـعـ التـرـفـ وـالـذـلـ وـالـتـنـافـسـ وـالـتـحـاسـدـ ، وـالـاجـتمـاعـ الـدـينـيـ يـضـاعـفـ قـوـةـ الـعـصـبـيـةـ بـالـاستـبـصـارـ وـالـاسـتـمـاتـةـ .

فالعامل الاقتصادي لا ينفرد بحكم مجرى التاريخ . وإنما يقوم بذلك من تبطة عوامل أخرى . ومن أمثلة الارتباط في الظواهر الاجتماعية ارتباط العامل الاقتصادي والعامل السياسي . فالعصبية أساس الدولة والدولة تدعوا إلى الملك . والملك يدعوا إلى الترف ، والترف يدعو إلى انحلال العصبية ، وانحلال العصبية يدعو إلى القضاء على الدولة . وهذا يقضي على الترف .

إذا فالعامل الاقتصادي لا ينفرد بحكم مجرى التاريخ .

ومن ناحية أخرى نرى ابن خلدون كثيراً ما يفسر الظواهر الاقتصادية من تفسيره لنفسانيا . فمن ذلك الأهمية التي يفرد بها الدافع الشخصي وانبساط الآمال وأثره في العمران . فالقول بأن ابن خلدون فسر التاريخ تفسيراً مادياً قول خاطئ وكل ما قصد إليه هو أن للتاريخ سياقاً وأن للعمران أطواراً تسير في حلقات متتابعة وفق نظام خاص وللعامل الاقتصادي في هذا التوجيه أثر بارز ولكنه ليس صاحب التوجيه الوحيد . ففهمه للتاريخ ليس فهماً مادياً وإنما هو إدراك لارتباط تاريخ العمران بالعامل الاقتصادي . وليس تفوق شعب على شعب أو بدوى على حضرى أو فئة على فئة لصفات ذاتية بحسب دون جنس كا يرى ذلك دى جو يينو في فلسنته للتاريخ وإنما الغلبة لصفات مشتقة من طرق المعيشة والبيئة الطبيعية .

المبحث الخامس

ماذا نفهم من التاريخ في الناحية الاقتصادية

الاستنتاج :

الآن وقد رأينا أين يتجه التاريخ وكيف يتجه وكيف يتتطور إلا من مغزى يصل إليه ابن خلدون من كل هذه الدراسة . إذا لمحنا بين كتاباته أدركنا أنه ذلك التطور من الحضارة والتمسك بالبداوة فهو قد تقلب بين القصور وهو المدرك لما في الحضارة من مزايا وإنما قد أدرك بجانب ذلك ما في الحضارة من مساوئ وأنها لتضمنها تلك المفاسد كلما استحكمت قاربت الفناء .

حقيقة أن الحضارة تتضمن رفع مستوى المعيشة وازدياد النعم ولكنها تحمل في طياتها مشاكل جمة : اقتصادية وسياسية . والتوفيق بين الحاجات الاقتصادية والموارد، بين الاستهلاك والإنتاج، بين الخرج والدخل ، يزداد صعوبة بتعقد الحياة الحضرية . ويفلت زمام تلك المسائل من رقابة المجتمع . فالحياة تصبح أكثر صخبًا وأقل أمنا . ويضحي الإنسان حرية في سبيل إشباع حاجاته . هذا ما استخلصه ابن خلدون من استقرائه للتاريخ، وليس تجيده للبداوة عن استمساك مثالى بها . فالبدوى في نظر ابن خلدون ليس ذلك الشخص المثالى (*idyllique*) الذي يتصوره روسو ، وإنما هو شخص خشن غير مصقول قاصر في عقليته عن الحضري . فهل نعود إلى البداوة كما رأى روسو . لم يقل ابن خلدون ذلك فهو يسجل الواقع أكثر مما يقترح الحلول . ولكن الحلول تقرأ كما قلنا بين ثنياً كتاباته . فالحضارة ليست شرًا محضا بل الشر في ما يصاحبها من مفاسد .

والآن ما هو النظام الاقتصادي الذي يضمن للبشرية التقدم ويحقق حاجات المجتمع؟ ينصح ابن خلدون بالنظام الاقتصادي الحر فهو يؤدي إلى المنفعة القصوى بشرط تقارب القوة الشرائية . ولكن النظام الاقتصادي الحر تعترضه صعوباتان تمنعه من إعطاء أحسن المرات :

أولاً — الاضطراب السياسي .

ثانياً — تطور أخلاق المجتمع وأثره في توجيه الحاجات الاقتصادية :

(١) فالاضطراب السياسي من أكبر الأمور التي تعرقل التقدم الاقتصادي ويختفي بسببه الدافع الشخصى . ومن مظاهره الظلم والسخرة والتسخير الجبى والضغط المالى والتجارة من السلطان .

(٢) تطور أخلاق المجتمع ، إذ يلزم ذلك انتشار الترف واحتلال الدخل والخرج والانصراف عن الإنتاج والالتجاء إلى الطرق غير الطبيعية لعاش واتجاه الإنتاج إلى إشباع الترف

فلا بد إذاً من منع الفوضى السياسية ومظاهرها ، ولا بد من تقويم الأساس النفسي للحاجات الاقتصادية^(١) . وبذلك يؤدى النظام الاقتصادي الحتر إلى السير المستقيم للأمور، ووسيلة ذلك العدل والرفق في الجبائية في الحالة الأولى والتعليم والتقليل في الحالة الثانية . وجاء ذلك التقويم كله الدين إما من نبوة أو دعوة حق ففيه الضمان الأولي للحالتين : التقويم السياسي ، والتقويم الأخلاقي النفسي . وما تمسكت به الجماعات إلا عصمت من التردد في الحلقات المختومة^(٢) .

ولكن باحث التاريخ يسأل هل يستطيع المجتمع أن يظل متancockا بنظام سياسي مثالى ويكتب جماح الترف وبذلك يمنع دور المهرم في حلقات العمران . ذلك نزاع بين الخير والشر وتلك قصة التاريخ .

Education of Demand (١)

(٢) المقدمة ص ٤٩ ١ الفصل الثالث في أن الدولة العامة الاستثناء العظيمة الملك أصحابها الدين .

الخاتمة

هكذا درس ابن خلدون العمران البشري دراسة مستقلة مستفيضة ، لم تكن أخبار العمران بالنسبة اليه حوادث صماء متشابهات . إنما هي حوادث ”في باطنها نظر وتحقيق وعلم بكيفيات الواقع وأسبابها عميق“ . فذهب يستنبط قوانينها ويستجلِّي أحكامها وأنحرج مقدمته فبرغ نجها في سماء الثقافة إذانا بـ ميلاد علم جديـد .

وسماء الثقافة في القرن الرابع عشر والخامس عشر تظل أول ما تظل البلاد الإسلامية . ولم يكن نصيب آفاق أورو با منها شيئاً مذكوراً . ومن يدرى لعل الظلام الذي كانت تخبط فيه تلك البلاد حجب عنها رؤية ذلك النجم الجديد وحرمهـا منـ السير على هــدـاهـ فــظـلتـ مــتأـخـرـةـ فــمــعــالــعــلــومــالــاجــتــعــيــةــأــجيــاــلاــعــدــيــدــةــ .

وحين بدأت أوروبا الغربية محاولاتـهاـ أـتـتـ تلكـ المحــاـولــاتـ بــدــائــيــةـ غــيرــمــصــقــوــلــةــ .ــ ماــكــانــ أــغــنــاـهاـ عــنــهاـ لــوــأــنــهــ تــلــمــســتــ نــورــاــ مــنــ الــمــاضــيــ وــســارــتــ عــلــىــ هــدــىــ تــجــربــةــ الــأــمــمــ وــالــقــافــاتــ الــأــخــرــىــ .ــ وــلــاــ اــســتــوــتــ درــاســةــ الــعــمــرــانــ فــيــ أــوــرــوــبــاــ فــيــ الــقــرــنــ الثــامــنــ عــشــرــ ضــنــ أــهــلــهــاــ أــنــهــمــ الســابــقــوــنــ الــأــوــلــ فــيــ تــلــكــ الــدــرــاســةــ .ــ فــنــســبــواــ لــأــنــفــســهــمــ تــأــســيــســ عــلــ الــاجــمــاعــ وــالــاقــتصــادــ وــالتــارــيخــ .ــ عــلــ أــنــ ذــلــكــ كــانــ خــطــأــ محــضــاــ .ــ وــاــنــتــشــرــتــ تــلــكــ الــعــلــومــ فــيــ أــوــرــوــبــاــ وــازــدــادــ اــهــتــامــهــمــ بــهــاــ وــتوــســعــهــمــ فــيــهــاــ .ــ وــكــذــلــكــ ظــلــ تــجــاهــلــهــمــ لــلــســابــقــيــنــ عــلــهــمــ أــوــزــدــادــ لــســبــيــنــ :ــ أــقــلــهــاــ انــقــطــاعــ صــلــةــ الــحــاضــرــ بــالــمــاضــيــ فــيــ هــذــهــ النــاحــيــةــ ،ــ وــالــآــخــرــ أــنــ كــتــبــ الســابــقــيــنــ لــمــ تــظــفــرــ بــدــرــاســةــ عــلــمــيــةــ حــدــيــةــ تــعــرــضــهــاــ فــيــ صــورــةــ عــلــمــيــةــ مــســتــســاغــةــ وــتــجــلوــ قــيــمــتــهــاــ .ــ

وفي الفصول المتقدمة عرضنا آراء ابن خلدون الاقتصادية على ضوء الأبحاث الاقتصادية الحديثة مقارنين بين الماضي والحاضر، فتبين لنا كيف كان ابن خلدون صاحب المحاولة الجدية الأولى لتأسيس علم الاقتصاد، وأن كثيراً من آرائه يعد حتى

اليوم تحفة رائعة في التفكير الاقتصادي السليم . ولا يقتصر الأمر على أنه لم يسبق إلى ملاحظة ظواهر اقتصادية معينة ، بل إن قرона وقرونا مضت من غير أن يبلغ الاقتصاديون اللاحقون مستوى تفكيره ، بل لم نكن لنستطيع تقدير مدى تفوقه إلا على ضوء النظريات الاقتصادية التي اكتشفت حديثاً جداً .

تكلمنا عن نظرياته الاقتصادية فتناولنا نظرية الانتاج ونظرية القيمة ونظرية الأسعار والتقويد .

وقد بينا في نظرية الانتاج آراءه في تنظيم الحياة الاقتصادية . وأنها مبنية على تقسيم العمل والتسخير والتضامن . وأن الانتاج يسير من البسيط إلى المركب ومن الضروري إلى الكمال . مسترشداً بالطلب والأثمان . وقد اهتم ابن خلدون بالعمل من بين عناصر الانتاج . وبين ما في الفلاحة من صفة فطرية بخلاف الصنائع بهذه ملازمة للحضارة . وقد اعتبر أن الخدمات نتيجة فهم بذلك الانتاج فهما أصح من فهم آدم سميث الذي قصر الصفة الانتاجية على تلك الخدمات التي ترك وراءها إنتاجاً مادياً ملحوظاً . ودرس ابن خلدون ظاهرة التخصص في الصنائع مبيناً أثر المواعظ الشخصية في التخصص الفردي ، وأثر عنصر الطلب في التخصص الاقتصادي . وتناول التجارة وتكلم عن شروطها وشروطه السلع وأن الطلب غير المرن يحقق أكبر الأرباح .

وفي نظرية القيمة أدرك ابن خلدون العوامل المؤثرة في القيمة من منفعة ونفقة إنتاج بأوسع معانها . وتكلم عن ضرورة السعي لانتاج أشياء ذات قيمة تصح مبادلتها ، أو تحصل منفعتها . ومع ذلك فقد ثنتج القيمة من عوامل خارجة عن السعي . وهنا عرض ابن خلدون فكرة قريبة من فكرة الريع أو شبه الريع ، كما نوه بصفة خاصة بأهمية عنصر العمل في القيمة .

وفي نظرية الأثمان بینا إدراك ابن خلدون لقانون العرض والطلب وتكوين الأسعار تبعاً له . على أن نوع الطلب والعرض يتغير حسب حجم السوق ورخاء

البلد . فالبلاد الكبيرة تمتاز بالاهتمام بسلع الترف فهذه رائجة ومرتفعة الأثمان فيها . أما في الأسواق الصغيرة فالطلب على الترف ضعيف بضعف القوة الشرائية ، فمما ينادي به ازدياد الترف فيها رخصة الأثمان وغير مطلوبة . وشرح ابن خلدون ما يؤدي إليه ازدياد العمران من نفع لمستهلكين مما هو قريب الشبه من نظرية فائض المستهلك . وقد حارب ابن خلدون النظم غير الطبيعية للأسعار مثل تحديد الأسعار وفرض السلع ونظام الاحتكار . وتكلم عن نظام الأجور في بين خصوصاته للعرض والطلب وإن كان قد قال بما يقرب من قانون الأجور الحديدي .

وفي نظرية النقود نوه ابن خلدون بثبات قيمة الذهب والفضة وأنهما يخزنان لذلك أداة للبادلة وأداة للادخار . كما شرح صلة كمية النقود وتوزيعها بحالة العمران ورواج المعاملات .

ثم تكلمنا عن النظريات الاقتصادية الاجتماعية فتناولنا أثر العوامل المعنوية في العمران ونظرية السكان واقتصاديات الترف ومقومات الحياة الاقتصادية .

وفي هذا الباب بينما آراؤه في علاقة العوامل المعنوية عموماً بالعمران وخاصة أثر الحرية والعدالة في الرخاء وعلاقة الجاه بالثروة . وقد أوضحنا آراؤه في ضرورة احترام شخصية الفرد ورعاية الدافع الشخصي كما بينما حملته على الظلم والإرهاق المالي ورأيه في أهمية التيسير وتنديده بالسخرة . وبالجملة فقد دافع ابن خلدون دفاعاً مجيداً عن الديمقراطية الاقتصادية الحقيقة . وأظهر كيف أن الجاه نتيجة لنظام التسخير السائد في الحياة الاقتصادية وكيف أن المقصود به أصلًا الخير العام لا الاستغلال للأئمة الشخصية . ومع ذلك فكثيراً ما أساء استعماله . وكثيراً ما كان التلق وسيلة إلى الثروة عن طريق الاحتياء بالجاه ، والجاه في نظره ظهر سياسى ناتج عن استعمال السلطة . ولذلك فإن الناس عموماً في حاجة إليه وخاصة التجار والمتأولين .

ثم شرحنا كيف تناول ابن خلدون في أناة واتزان اقتصاديات السكان . فهو من ناحية يقول بأن وفرة السكان سبب لزيادة العمران عن طريق تقسيم العمل

وازدياد الانتاج . ومن ناحية أخرى فان وفرة العمارات وسهولة العيش سبب في ازدياد السكان . ومن رأى ابن خلدون أن وفرة السكان يصاحبها ارتفاع مستوى المعيشة ، على أن لزيادة السكان قيوداً يأتي بها نظام العمران نفسه .

وتطرقنا الى الكلام عن الترف واقتاصدياته وموضوع الترف من موضوعات الساعة التي يحيثها الاقتصاديون — ما أثر الترف على الانتاج ... ما أثره على الاستهلاك ... ما أثره على مالية الدولة ، كيف تعامل سلع الترف من حيث الرسوم ... كل هذه الموضوعات محل بحث الاقتصاديين والماليين الحديثين ... وقد بين ابن خلدون أثر تأصل الترف في المجتمع وما يؤدي اليه في النهاية من اختلال الانتاج والاستهلاك وما يدفع اليه من الاتجاه الى الطرق غير الطبيعية في المعاش وانتشار روح الترف أو إن شئت فقل التبطل ... وقد رأينا حديثاً جمود النظم الاقتصادية بسبب تأصل مستوى معين من المعيشة . كذلك سجل ابن خلدون اتجاه أمماني الكاليات الى الارتفاع وأثر ذلك في الانتاج . وأخيراً بين كيف يصيب الترف الدولة في موضوعين فاصلين وهما : المال والعصبية . وكيف أنه عامل انحدار للعصبية وعامل تضخم في النفقات ، وفي النهاية عامل حاسم في القضاء على الدولة والحياة الاقتصادية فيها بعد أن كان في أو لها عامل قوة لها .

واستطردنا من ذلك الى الكلام عن آرائه من حيث ضرورة توفير بيئة مدنية صالحة لكي يبلغ العمران أحسنها ، ومن حيث الوسط السياسي والأمن والنظام . ثم من حيث العامل الإقليمي . ولما كانت المدن هي المظهر الواضح للعمaran فقد تكلم عنها ابن خلدون بإفاضة . فهو في نظره حاجة دفاعية وحاجة اقتصادية لها دلائلها العممانية الواضحة . وبين المدن والريف فرق شاسع مثل الفرق بين الإنتاج الصناعي والإنتاج البدائي .

ونرى ابن خلدون يتكلم عن المالية العامة فيسجل ظاهرة إزدياد نفقات الدولة وهو ما يتفق علماء المالية في القول به ويرجعها الى تأصل حاجات جديدة

في مزاج المجتمع ، كذلك يلمح التفرقة بين الضرائب المباشرة وبين الضرائب غير المباشرة ويلحظ بوضوح ظاهرة الراجعة كما يسجل ظاهرة الضغط المالي وبين أثرها على الاقتصاد عامه وهجرة أصحاب الثروات خاصة . وهو شديد الإدراك لأنثر النفقات العامة في العمران ونفاق الأسواق .

بعد ذلك عالجنا تفصيلاً مذهب ابن خلدون من حيث السياسة الاقتصادية وموقفه من السوق الحرّ ومن تدخل الدولة في المجال الاقتصادي . وقد سرح ابن خلدون مهمة المنافسة الحرّة وأنّها توزيع السلع على المحتاجين إليها مع ضمان المنفعة القصوى لهم . ثم استطرد فاشترط لكي تؤدي السوق الحرّة أحسن توزيع للنافع أن يكون المنافسون متقاربين من حيث قوّة الشراء فشرط التقارب في قوّة الشراء شرط أساسى لحسن سير نظام المنافسة الحرّة والسوق الحرّة . هذه الحقيقة التي يعبر عنها هذا الشرط كان اكتشافها حديثاً جداً على ضوء نظرية المنفعة الحدية للتقدّم ، وكان مثاراً لإلقاء نظرة جديدة كلية لا إلى الاستهلاك فحسب ، بل إلى مجال الانتاج كذلك .

وقد أظهر ابن خلدون مضمار تدخل الدولة من حيث إدخال الاحتكال في تقارب القوّة الشرائية بين المنافسين في السوق الحرّة ومن حيث صعوبة إيقاف التدخل عند حدّ ، ومن حيث تفوّت الغرض من ناحية الجباية .

وعلى ضوء آراء ابن خلدون في السياسة الاقتصادية تسأّلنا ما هو مذهب ابن خلدون الاقتصادي وقلنا أنه اقتصادي حرّ بل مؤسس المذهب الاقتصادي الحرّ بدليل آرائه في المنافسة الحرّة وحملته على الاحتكار وعلى التدخل ودفاعه عن الديموقراطية الاقتصادية الحقيقية وتنديده بالإرهاق المالي . وأخيراً بسطنا آرائه في فهم التاريخ .

وابن خلدون يعتبر بحق أستاذ المدرسة التاريخية الألمانية . وهو المؤسس الأول لعلم النقد التاريخي^(١) ، ومن قبل هجّل ومن قبل كارل ماركس ثم من قبل فيوكو كان

ابن خلدون أول من أظهر أن التاريخ يسير في سياق معلوم وفي شكل حلقات، وأن من أهم العوامل في ذلك التطور العامل الاقتصادي ... ومن ناحية أخرى أشار إلى ما يفيده الباحث في العمران من دراسة التاريخ . فهو أستاذ مدرسة تفسير التاريخ تفسيرا اقتصاديا ومؤسس المدرسة التاريخية في الاقتصاد .

ومن المهم جدا أن يعرف ذلك النقد الغربي فلا يصدر كتاب مثل كتاب سلجان عن تفسير التاريخ تفسيرا اقتصاديا ويخلو خلوا تماما حتى من الإشارة إلى ابن خلدون بينما يذكر من الأغربيق من لا يرتفع إطلاقا إلى مستوىه .

وقد بين لنا ابن خلدون سياق التاريخ . وكيف تسير المجتمعات من البداوة إلى العمران إلى استحکام العمران أو الحضارة ومن التمدد إلى الوقوف ثم إلى التراجع أو الهرم . وأيد ابن خلدون أثر العامل الاقتصادي في ذلك كله . فالترف بدلالة الاقتصادية خاصة عامل انحلال حاسم في تطور المجتمعات كما رأينا .

إنما يمتاز ابن خلدون على كارل ماركس ومن نحا نحوه بأنه لا يفرد العامل الاقتصادي بتفسير التاريخ ، فهناك العامل السياسي والعامل الطبيعي والعامل الديني . وعلى ذلك فهو إنما يشير إلى أهمية العامل الاقتصادي ولا يعتبر من القائدين بتفسير التاريخ تفسيرا ماديا .

ويمكننا إذا أن نقترب بكل ثقة أن ابن خلدون من حيث الابتكار في تفكيره وسعة أفقه وعمق مباحثه ونضوج آرائه الاقتصادية والمالية وال عمرانية أستاذ موضوعه حقا . هذا إلى فضلاته في علم الاجتماع وفلسفة التاريخ . وهو إلى ابتكاره وسعة آفاق تفكيره له مزية الاعتدال وهو ما ينفع الباحث في الظواهر الاجتماعية المتراصبة الأجزاء والمتلاصكة الأطراف والتي تكون حالة التوازن فيها حاصل تفاعل أكثر من عامل واحد .

وقد يرى البعض في فلسفة ابن خلدون نوعا من فلسفة التشاور ، فهناك البداوة يعقبها الحضارة فالهرم في حلقات متتابعة ضرورة ، وهناك المدينة تستلزم التسخير والتملق ومفاسد الترف .

فكأن ابن خلدون يرى أن الإنسان يدفع ثمنا للترف خضوعه للقهر وفقدانه لحرية البداوة . فاما حرية مع خشونة البداوة وإما أسر مع نعومة الترف . وكانت ابن خلدون يرى كما يري باريتو "أن التنظيم الاجتماعي يبدأ مع رخاء ولكنه يتمى الى انحلال وانتهاض"^(١) . فاستفحال الحضارة مؤذن بانفراطها .

على انه اذا أذت طريقة ابن خلدون الايجابية الى تلك الاستنتاجات القاسية فليس معنى ذلك أن ابن خلدون لا أمل له في اصلاح حال أمته، فهو يرى أن بعد المهرم تجددًا في شباب مصر ، وأن بعد انتهاض الحضارة الأولى حضارة مستأنفة ، وأن بعد انهزام الدولة قيام دولة جديدة قوية . ويرى أن المجتمع الراسخ في الحضارة يحتفظ بتقدمه المادي رغم انتهاض العمران من حيث استجادة الصنائع والمباني . وكانت ابن خلدون بعد ملاحظته لسبعة قرون من المدجن الإسلامي يهيب بقومه أن بعد العسر يسرا وأنه اذا كان قد لحق الأمة المهرم فما ذلك إلا سنة الطبيعة وأن بعد المهرم تجددًا في القوى فلا معنى للقنوط ولا اليأس . وقد ألف ابن خلدون مقدمته في زمن "كأنما نادى لسان الكون في العالم بالحمل والاقباض"^(٣) ... فال عمران العربي في الأندلس كان يتراجع تحت ضغط الأسبان ، لذلك رأينا ابن خلدون يسمب في بيان أسباب الانحلال وأسباب الإزدهار لعل الأمة العربية تدرك ما هي عليه من الانحلال والضعف ، وتعاون على ما فيه استئناف نشاطها واسترداد قوتها وأن أول ما يجب أن تفهمه أن هرمهَا ليس هرماً فما من هرم يدوم إنما هو هرم

(١) Pareto, p. 2612

"He was a realist ; but it is an exaggeration to declare that (٢) he was entirely lacking in idealism. Were this true, there would have been no glimpses of a higher moral order, no incidental allusions to the inconsistency of existing institutions with ideal demands. His courageous and persistent efforts to reform the judiciary system and to correct social evils and abuses, which so often cost him his position, show a real concern for justice and also a certain firmness of character". Schmidt p. 45.

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٣٢

حتى جلبه استفحال الحضارة ، وأنه لابد من زواله وتجدد الدولة وتجدد الحضارة بعد فترة من الخمول هي فترة استجمام وتنصل من أدران الترف وتسوية لظالم وتفوييم لما اعوج من الأمر .

بقي أن نشير إلى ما يبدو أنه مغزى لكل كتابته . وهو موضوع سؤال إلى أين يسير العمران ، فيجمل كتابة ابن خلدون تدل على أن الآلة الاقتصادية الحزرة في ذاتها لا خطر منها على العمران ، فالاقتصاد الحزري يجلب الرخاء والتقدم ، وزيادة السكان خير وبركة والانتاج يتجه إلى التحسن المضطرب والانسان يسير في طريقه مت Nicolaus Copernicus منفلاً من البدوة إلى الحضارة والمدينة هي خير مكان لاتمام هذا التطور .

فالآلة الاقتصادية مفروض فيها خدمة الانسان وضمان تقدمه فما الذي يعتريها بحيث نراها على مر السنين موضوع ارتباكم وسبب كبوته .

الواقع أن الخطأ على الحضارة من العامل السياسي والعامل الأخلاقي وتأثيرهما في اختلال العامل الاقتصادي ، فهل كان الرأي الأخير للمؤلف أن نلقى بالحضارة جانبًا ونعود إلى البدوة ، لم يقل ابن خلدون ذلك وإنما أشار ضمناً إلى وجوب إحاطة سير الحضارة بالعلاج السياسي والعلاج الأخلاقي . فالعلاج السياسي يشمل العدالة والرفق المالي والأمن ، والعلاج الأخلاقي يرمي إلى وضع حاجات الإنسان على أساس سليم أي صقل الطلب أو تهذيب الاختيار والاستهلاك ... بعض العمال الفقراء في هذه الأيام يزيد من فقرهم أنهم لا يعرفون كيف يتبعون حاجاتهم حسب أهميتها فهم ينفقون على مواد تافهة أكثر مما ينفقون على ضرورياتهم . وكذلك الثرى يؤدى به الترف إلى الاختلال المالي ، ويؤدى سعيه في إشباع ترفه إلى عرقلة الانتاج الوطني الأساسي وتوجيهه إلى إشباع الكماليات قبل الضروريات ... فالإصلاح السياسي والإصلاح الأخلاقي يجب أن يصححا الإصلاح الاقتصادي وهذا ما يبدو أنه المغزى الأخير لكتابة ابن خلدون ... وهو ما تعبّر عنه الشريعة الغراء أجمل تعبير وهو ما يتفق مع آخر استنتاجات علم الاقتصاد الحديث .

إنه لشرط أساسى في المدينة الفاضلة في الوقت الذي تلقن فيه الإنسان حاجات جديدة أن تكسبه القدرة على اشباعها ... وال عمران البشري لا يزال يهتم به عاملان : الأول دواعي الترف وما تؤدى إليه من اختلال مالى ، والآخر هو الفوضى السياسية وما يلازمها من ارهاق مالى وهو في الحكم ...

أما حيث يتحقق للعمaran العدل السياسي والتقويم الأخلاقي فنكون وقتئذ أمام مجتمع فاضل اذا القيمة فيه حبة الخير أنبتت سبع سنبابل في كل سنبيلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء وهو العليم الخبير ...

المراجع

- SOBHY MAIMASSANI. — Les idées économiques d'Ibn Khaldoun, thèse Lyon, 1932.
- RENE MAUNIER. — Les idées économiques d'un penseur arabe du XIV siècle, Revue d'histoire économique et sociale, 1913.
- Les idées sociologiques d'un philosophe arabe du XIV siècle, L'Egypte Contemporaine, 1917.
- G. BOUTHOUL. — La philosophie sociale d'Ibn Khaldoun, Paris 1930.
- N. SCHMIDT. — Ibn Khaldoun, Historian Philosopher and sociologist, New York 1930.
- S. COLOSIO. — Contribution à l'étude d'Ibn Khaldoun, Revue du Monde Musulman, 1914.
- E. SELIGMAN. — The economic interpretation of history, New York.
- V. BRANTS. — Théories économiques aux XIII, et XIV siècles, Paris, 1895.
- ASHLEY. — Economic history and Theory, London 1923.
- RAMBAUD. — Histoire des doctrines économiques, Paris 1902.
- V. PARETO. — Traité de Sociologie, Lausanne, 1918.
- GINSBERG. — Sociology, London, 1938.
- A. BOCHARD. — Les Lois de la sociologie économique, Paris, 1913.
- E. HOYT. — Consumption in our Society, New York, 1938.
- A. G. B. FISHER. — Clash of progress and security, London, 1935.
- TAHIA HUSSEIN. — La philosophie sociale d'Ibn Khaldoun, Paris 1918.
- R. FLINT. — Historical Philosophy, Edinburgh, 1893.
- FERREIRO. — Un sociologo arabo del secolo XIV, La Riforma sociale, anno III, Vol. VI, fas. 4, 1886.
- DOZY. — Recherches sur l'histoire et la littérature d'Espagne au Moyen Age.
- WALFORD. — The politics and economics of Aristotle.

كتاب العبر والمقادمة لابن خلدون ، طبع المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢٠ ،
الطبعة الثالثة .

التعريف بابن خلدون ورحلته شرقاً وغرباً ، لابن خلدون .
إغاثة الأمة بكشف الغمة للقريري ، طبع بلجنة التأليف والترجمة والنشر .

الأحكام السلطانية لساوردي .

سراج الملوك لأبي بكر الطرطوشى .

اخوان الصفا لأحمد بن عبد الله .

الفوز الأصغر لابن مسكونيه .

ابن خلدون في المدرسة العادلية للسيد عبد القادر المغربي .

ابن خلدون للأستاذ محمد عبد الله عنان .

الفكر الاقتصادي العربي للأستاذ العميد الدكتور محمد صالح بك ، مجلة القانون
والاقتصاد سنة ١٩٣٣ ص ٣١٥ - ٣٦٠ و ٧٥٥ - ٨٠٩ .

الفيخرى في الآداب السلطانية .

الدول الإسلامية لابن الطقطق .

محاسن التجارة لأبي الفضل الدمشقى .

فهرس الكتاب

صفحة

٥	مقدمة ...
٥	الطابع العلمي في مؤلف ابن خلدون ...
٧	نبذة عن حياة ابن خلدون ...
٩	الغرض من المقدمة ...
٩	أهمية المؤرخ الحقيقية كما يراها ابن خلدون ...
١١	أثر المقدمة في كتابة تاريخه ...
١٣	الابتكار في آراء ابن خلدون ...
١٥	أثر ابن خلدون فيمن تلاه ...
١٦	تفوق ابن خلدون ...
١٧	آراء النقد الغربي في ابن خلدون ...
١٩	بحث آرائه من الناحية الاقتصادية . أهمية الرسالة وتقسيم الموضوع ...

الباب الأول

النظريات الاقتصادية

الفصل الأول — نظرية الإنتاج

٢١	المبحث الأول — القوانين المنظمة لحياة الاقتصادية ...
٢١	الفرع الأول — تقسيم العمل ...
٢٥	الفرع الثاني — تدرج العمل والتسخير ...
٢٥	الفرع الثالث — التضامن ...

صفحة

المبحث الثاني - عوامل الإنتاج	٢٨
الفرع الأول - العمل وأهميته في الإنتاج	٢٩
الفرع الثاني - الطبيعة	٣٠
الفرع الثالث - رأس المال	٣١
المبحث الثالث - تطور الإنتاج	٣٢
الفرع الأول - قانون أقل مجهود	٣٢
الفرع الثاني - الطلب والأثمان	٣٢
الفرع الثالث - عامل المعرفة والتعليم	٣٣
الفرع الرابع - عامل الامن	٣٣
المبحث الرابع - وجوه المعاش الطبيعية	٣٤
الفرع الأول - الإنتاج البدائي	٣٤
الفرع الثاني - الإنتاج الصناعي	٣٨
الفرع الثالث - التجارة	٤٤
المبحث الخامس - وجوه المعاش غير الطبيعية	٤٧
الفرع الأول - أمثلة من وجوه المعاش غير الطبيعية	٤٧
الفرع الثاني - أسباب الالتجاء إلى الوجوه غير الطبيعية	٥١
المبحث السادس - هل يصح وصف مجتمع ابن خلدون بالجمود الاقتصادي	٥٢
الفصل الثاني - نظرية القيمة ومستوى الأسعار	
المبحث الأول - نظرية القيمة	٥٣
الفرع الأول - فكرة القيمة عموما	٥٣
الفرع الثاني - في حقيقة الرزق والكسب	٥٦

صفحة

الفرع الثالث — أثر عنصر العمل في القيمة وأهميته	٥٧
الفرع الرابع — فكرة الريع عند ابن خلدون	٥٩
المبحث الثاني — نظرية الأثمان	٦١
الفرع الأول — في ماهية السوق	٦١
الفرع الثاني — ابن خلدون وقانون العرض والطلب	٦٢
الفرع الثالث — الأثمان في الأسواق الكبيرة . رخص الأقوات وغلاء مواد الترف . أثر الضرائب في رفع الأثمان	٦٣
الفرع الرابع — الأثمان في الأسواق الصغيرة	٦٦
الفرع الخامس — أثر الأسعار في الانتاج	٦٧
الفرع السادس — حالة الأسعار في نظامي الاحتكار وتحديد الأسعار	٦٩
الفرع السابع — مستوى الأجور	٧٠
الفرع الثامن — أهمية آراء ابن خلدون في القيمة والأسعار	٧٢

الفصل الثالث — نظرية النقود

المبحث الأول — النقود عموما ..	٧٣
المبحث الثاني — وحدة النقود ..	٧٤
المبحث الثالث — وظيفة النقود ..	٧٥
(١) أداة مبادلة وأداة اذخار ..	٧٥
(٢) ظاهرة الثبات النقدي ..	٧٦
المبحث الرابع — النقود والعمران ..	٧٧
(١) تداول الذهب والفضة وعلاقته بحالة العمran	٧٧
(٢) سرعة تداول النقود ..	٧٩
المبحث الخامس — مقارنته مع المقاربين له من حيث الزمن ..	٧٩
(١) كتاب القرون الوسطى ..	٧٩
(٢) آراء المقريزى في النقود ..	٨٠

الباب الثاني

النظريات الاقتصادية الاجتماعية

الفصل الأول — العوامل المعنوية في النظام الاقتصادي

٨٢	مقدمة
٨٣	المبحث الأول — العدل والعمان
٨٣	تعريف الظلم عند ابن خلدون
٨٣	أهمية العدل والحرية والدافع الشخصي للعمان
٨٦	تحريم الظلم وطريقة الشارع في ذلك
٨٨	أمثلة من الظلم — العمل الاجباري
٨٩	دافع ابن خلدون عن الديموقراطية الاقتصادية
٩١	آراء ابن خلدون عند المقرنزي والبلجي
٩٣	المبحث الثاني — الجاه والثروة
٩٣	لكي يسير العمان
٩٣	تعريف الجاه
٩٤	أثر الجاه في المال
٩٥	حاجة الناس إلى الجاه
٩٧	مصادر الجاه
٩٨	مقارنة آراء ابن خلدون بآراء غيره من الاقتصاديين في هذا الموضوع
٩٩	الجاه والثروة في العصر الحديث

الفصل الثاني — اقتصاديات السكان

١٠٠	المبحث الأول — كيف تناول ابن خلدون مسألة السكان
١٠٣	المبحث الثاني — أثروفة السكان في زيادة العمأن
١٠٦	المبحث الثالث — أثر العمأن في زيادة السكان

صفحة

المبحث الرابع — وفرة السكان ومستوى المعيشة	١٠٧
المبحث الخامس — قيود زيادة السكان	١٠٩
المبحث السادس — مقارنة آرائه بآراء الاقتصاديين	١١١
الفصل الثالث — اقتصاديات الترف	
المبحث الأول — اتجاه الحضارة الى الترف	١١٣
ارتباط تطور الانتاج بتطور الحاجات	١١٣
تدرج الحاجات والانتاج	١١٥
تعريف الترف	١١٧
المبحث الثاني — أثر الترف في طرق المعيشة	١١٩
تأصل الترف وما يعقبه من اختلال بين الدخل والخرج	١١٩
تأصل الترف والغلاء	١٢٠
تأصل الترف والالتجاء الى الطرق غير الطبيعية في المعاش ...	١٢٠
ترفع المترفين عن مباشرة أعمالهم وكثرة الخدم والوكلاء ...	١٢١
تأصل الترف وجود مستوى المعيشة	١٢١
أثر الاعتمان على الترف في العصور الحديثة	١٢٢
المبحث الثالث — علاقة الترف بالاعمالة والانتاج	١٢٢
استيعاب الترف لجهود الانتاجي الجديد	١٢٢
المبحث الرابع — الترف والدولة	١٢٣
رسوخ الدولة شرط أساسى للترف	١٢٣
في أن الترف يزيد الدولة في أولها قوة الى وقتها	١٢٤
استحكام الترف وضرره على الدولة	١٢٥
المبحث الخامس — مساوى الترف	١٢٦
مساوى الترف الحربية	١٢٧
مساوى الترف الأخلاقية	١٢٧

صفحة

١٢٨	مساوي الترف الاقتصادية
١٢٨	مساوي الترف السياسية
١٢٩	المبحث السادس — مجل نظرية ابن خلدون في الترف

الفصل الرابع — في مقومات الحياة الاقتصادية

١٣١	المبحث الأول — البيئة المدنية
١٣١	في أن المدن من منازع الحضارة
١٣٢	في أن المدينة حاجة مدنية وحاجة دفاعية
١٣٢	الدولة والمدينة
١٣٤	ـ روط المدن
١٣٦	الروح الحضرية
١٣٧	أعمار المدن
١٣٩	المبحث الثاني — البيئة السياسية
١٣٩	البيئة السياسية المثل
١٤٠	الدولة والعصبية
١٤١	الدولة والملك والعمران
١٤٣	المبحث الثالث — البيئة الطبيعية

الباب الثالث

المالية العامة

١٤٥	المبحث الأول — تنظيم المالية العامة
١٤٥	الفرع الأول — أهمية هذه الوظيفة
١٤٦	الفرع الثاني — القانون المالي
١٤٧	الفرع الثالث — ديوان المالية العامة

صفحة

١٤٨	المبحث الثاني — نفقات الدولة
١٤٨	الفرع الأول — ميل نفقات الدولة الى الازدياد
١٥٠	الفرع الثاني — أثر النفقات العامة في إيرادات الحياة
١٥٢	الفرع الثالث — تداول النفقات العامة وفكرة تكوين الاحتياطي ...
١٥٣	الفرع الرابع — الاتفاق على الخدمة الاجتماعية
١٥٣	المبحث الثالث — إيرادات الدولة
١٥٣	الفرع الأول — قواعد الحياة . المساواة والاعتدال
١٥٤	الفرع الثاني — نقص الحياة ووفرتها وأسبابه
١٥٨	الفرع الثالث — التفروقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة ...
١٦٠	الفرع الرابع — راجعية الضرائب
١٦١	المبحث الرابع — الدولة كعامل اقتصادي
١٦٢	المبحث الخامس — ظاهرة هجرة الأموال هربا من الضغط المالي ...

الباب الرابع

السياسة الاقتصادية

الفصل الأول — تدخل الدولة في المجال الاقتصادي وآثاره

١٦٥	المبحث الأول — طرق التدخل
١٦٥	المبحث الثاني — ظاهرة التدخل في العصر الحديث
١٦٧	المبحث الثالث — رأى ابن خلدون في التجارة من السلطان
١٦٧	الفرع الأول — نبذة من أقوال ابن خلدون في تدخل السلطان في السوق
١٦٩	الفرع الثاني — معارضته للتدخل وحججه في ذلك
١٧٠	(١) المزاحمة الحادة تؤدى الى أحسن توزيع للسلع
١٧١	(٢) رأيه في أثر قوة الشراء على توزيع السلع

صفحة

(٣) التدخل طريق يسهل الانزلاق فيه	١٧٤
(٤) أثر تدخل الدولة على الجباية	١٧٦
(٥) أعمال الدولة والدافع الذاتي	١٧٧
الفرع الثالث — أثر حاجة الدولة الى المال في مباشرتها للتجارة ...	١٧٧
المبحث الرابع — أثر الدولة في إهياض الصنائع	١٧٨

الفصل الثاني — ابن خلدون مؤسس المذهب الحتر

المبحث الأول — ابن خلدون مؤسس مذهب اقتصادي	١٧٩
المبحث الثاني — ابن خلدون مؤسس المذهب الاقتصادي الحتر ...	١٨١
المبحث الثالث — هل هو اشتراكي	١٨٢

الباب الخامس

تفسير ابن خلدون للتاريخ تفسيرا اقتصاديا

المبحث الأول — مدرسة تفسير التاريخ تفسيرا اقتصاديا	١٨٣
نظرية التفسير الاقتصادي للتاريخ	١٨٣
التفسير الاقتصادي للتاريخ ليس تفسيرا انفراديا	١٨٥
المبحث الثاني — سياق التاريخ	١٨٦
ارتباط العمران بالدولة	١٨٧
أطوار الدولة	١٨٧
(١) بدء الدولة	١٨٧
(٢) طور النمو	١٨٨
(٣) طور الهرم	١٨٩
تابع حلقات العمران	١٩١

صفحة

١٩٢	المبحث الثالث — أعمار الدولة وحلقات العمران
١٩٤	العوامل المؤثرة في تطور العمران
١٩٧	عرض لسير العمران على ضوء ما تقدم
١٩٩	المبحث الرابع — العامل الاقتصادي وأثره في التاريخ
١٩٩	أثر العامل الاقتصادي في التاريخ
٢٠٠	ليس التفسير الاقتصادي تفسيراً انفرادياً
	المبحث الخامس — ماذا نفهم من التاريخ في الناحية الاقتصادية .
٢٠١	الاستنتاج
٢٠٤	الخاتمة



رفع أ. علاء الدين شوقي أسكنه الله الفردوس

♦ ♦ ♦

كَمْلَ طبع كتاب ”الفكر الاقتصادي في مقدمة ابن خلدون“
بمطبعة دار الكتب المصرية في يوم الأربعاء ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٦٣
(٣ مايو سنة ١٩٤٤) م
مُهَمَّد نَدِيم
ملاحظ المطبعة بدار الكتب
المصْرِيَّة

(مطبعة دار الكتب المصرية ١٦/١٩٤٣/٣٧٥)
